الدكتورة فؤادة عبدالمن



التنمية السياحية في مصر والعالم العربي

الإستراتيجيات - الأهداف - الأولويات

عالم الكتب

التنمية السياحية

فى مصر والعالم العربى

الإستراتيجيات - الأهداف - الأولويات



فى مصر والعالم العربى

الإستراتيجيات - الأهداف - الأولويات

الدكتورة فؤادة عبد المنعم البكرى

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م

عالم الكتب
نشر . توزيع . طباعة

عالم الكتب

نشر . توزيع . طباعة

❖ الإدارة :
16 شارع جواد حسني - القاهرة
تليفون : 3924626
فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :
38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 3926401 - 3959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى
1424 هـ -- 2004 م

❖ رقم الإيداع 15990 / 2003

❖ الترقيم الدولى I.S.B.N

977 - 232 – 376 -1

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكترونى : info@alamalkotob.com


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أبناء هذا الجيل
وإلى أبنائى وشباب مصر والعالم العربى
والمهتمين بالسياحة
أهدى هذا الكتاب

مقدمة

منذ أواخر الخمسينات والستينيات والعالم كافة يتحدث عن التنمية فى المحافل وفى المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية حديثا مستفيضا حظى بعضه بالاهتمام وحظى البعض الآخر بالتطبيق والعناية، وفشل الكثير منه، ثم نال الاهتمام التجارب والتطبيقات التى تمت، والمنجزات التى تحققت وفى الثمانيات بدأت المراجعات والانتقادات تتناول الخطط التى تمت والأساليب التى اتبعت لتطبيق التنمية وظهرت الكثير من الثغرات بعد أن وجهت الانتقادات لكى يبدأ الفكر التنموى فى التطور والتحول خاصة بعد التغيرات الهامة التى حدثت على العالم كله والمستجدات التى طرأت على الفكر العالمى منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين ليبدأ الاهتمام مرة أخرى بالتنمية يثوبها ومنحاها الجديد الذى يدل على أن التنمية كمفهوم وفكر وممارسة وتطبيق كان دائما فى بؤرة اهتمام المفكرين والمخططين والممارسين والساسة وكان محل مناقشة الكثير من المؤتمرات إذا كان الفكر التنموى قد ركز فى مراحله الأولى على التنمية الاقتصادية باعتبار أن زيادة الدخل هى الكفيلة بتحقيق جوانب التنمية الأخرى، إلا أن تجارب التنمية فى شعوب العالم المختلفة دلت على أن المدخل الاقتصادى ليس هو المدخل الصحيح للتنمية. فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث إلا إذا توفرت لها الأيدى العاملة القادرة والمدربة، والتى تمتلك الصحة، القدرة على اكتساب المعرفة واستخدامها لإدارة العجلة الاقتصادية بنجاح، ثم إن كفاءة الإنتاج لابد أن تضاهيها عدالة فى التوزيع تضمن للقوى العاملة القدر المناسب من الدخل للحصول على المنتجات، حتى تدور عملية الإنتاج، الذى يتوقف على التوزيع، ومن هنا تبلور المدخل الثانى للتنمية، وهو المدخل الاجتماعى، الذى يُعْنَى بصحة الإنسان وتعليمه وتدريبه، وتوفير أكبر قدر يمكن إتاحته له من عدالة توزيع الدخل.

ثم انتقل الفكر الإنمائى إلى مرحلةأخرى تتصل بتحقيق الرفاهية، فى حدود الممكن والمتاح. فإذا كان الإنسان هو وسيلة التنمية التى ينبغى صيانتها والحفاظ عليها، فينبغى أن يكون هو أيضًا هدفها، الذى يسعى إلى تحقيق أفضل ظروف ممكنة لمعيشته. ومن هنا كان التوجه إلى الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفنية وغير ذلك الكثير وسُميت هذه المرحلة من تطور الفكر الإنمائى بالتنمية الشاملة بأبعادها الثلاث البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى والبعد الثقافى وبرزت الثقافة كجزء جوهرى من حياة الأفراد وأن التنمية يجب أن يكون هدفها الأول منصبا على الإنسان ويجب أن يكون لها بعد ثقافى حيث اقترحت الدول الأعضاء باليونسكو إنشاء عقد عالمى للتنمية الثقافية وتمت الموافقة على ذلك الاقتراح من أعضاء المؤتمر بمدينة مكسيكو الذى عقد عام ١٩٨٢م وتولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانه فى ٨ ديسمبر ١٩٨٦م وافتتح العقد رسميا عام ١٩٨٨م لمدة عشر سنوات انتهت فى عام ١٩٩٧م أى قبل فترة قصيرة من بداية الألفية الثالثة للميلاد وكان الهدف من العقد تحقيق هدفين رئيسيين هما :

١- مزيد من التأكيد على البعد الثقافى لعملية التنمية وحفز المهارات الخلاقة والحياة الثقافية بصفة عامة.

٢- إظهار الوعى بالحاجة إلى التجاوب مع التحديات العالمية الكبرى التى تشكل آفاق القرن الواحد والعشرين.

وذلك بعد أن ظهر من نتائج أول عقدين دوليين للتنمية قصور مفهوم التنمية الذى اعتمد أساسا على النمو الكمى والمادى دون الاعتماد على الإبداع الفكرى والخلق الخاص، بالإنسان وتركزت خطة عمل العقد على أربعة أهداف رئيسية هى:-

١- مراعاة البعد الثقافى للتنمية.

٢- تأكيد الذاتيات الثقافية.

٣- زيادة المشاركة فى الحياة الثقافية.

٤- النهوض بالتعاون الثقافى الدولى.

وهذا التطور فى الفكر التنموى يبرز اهتمام المعنيين والساسة والمنظرين والمفكرين بتصحيح مسار التنمية وبقضايا وتجارب التنمية التى تتبعها الدول النامية لتخطى تخلفها ومشكلاتها والتغلب على العقبات التى تحد من انطلاق المجتمعات نحو التطور والعصرية.

لقد ظهرت الكثير من الكتابات والانتقادات، وحورت وتغيرت الشعارات وظهرت مناحى جديدة للتنمية مازال البعض يركز عليها فى المؤتمرات واللقاءات العالمية بل إن المشكلات التى باتت تشغل بال الرأى العام العالمى نفسها قد تغيرت بعد التغيرات الهائلة التى حدثت فى بداية القرن الحادى والعشرين وبروز قوى وتوجهات جديدة غيرت مسارات وسياسات واستراتيجيات كثير من الدول.

وبتتبع مسار التنمية نستطيع الوصول إلى التنمية السياحية والتنمية البيئية ثم التنمية المستدامة التى وضعت فى الاعتبار مؤخرا فقد أثبتت تجارب الدول أن السياحة دعامة أساسية من دعامات التنمية الشاملة ذات الأبعاد المتعددة والمتشابه الجوانب لاتصالها بعدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية المختلفة ولمساهمتها فى تكوين فائض ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وزيادة التوظيف كذلك مضاعفة مواردها عندما تتمتع البلاد بمميزات خاصة وموارد سياحية وفيرة ولما كان حجر الزاوية فى التنمية بوجه عام هو النمو المتوازن لكافة أبعاد التنمية وجوانبها فإن السياحة يمكن أن تلعب دورا أساسيا فى تحقيق هذا النمو بسبب طبيعتها المركبة والتى تشتمل على صناعات وفيرة وعديدة مثل النقل والإقامة والإنشاءات والمزارات والأغذية والترفيه وغيرها كما تقوم بتحقيق جانب هام من جوانب التنمية الشاملة هو التنمية المحلية وذلك بالاعتماد على سمات المكان وخصائصه وإبراز تلك الخصائص وتأطيرها والتركيز عليها فى جذب السائح المتميز الذى يبحث عن كل جديد وخاص ومميز وبذلك تساهم فى خلق مناطق ومجتمعات عمرانية وسياحية عريقة ومميزة وتساهم فى حل مشكلات كثيرة أهمها الكساد وخلق فرص عمل للمواطنين وتسمح بالاستيطان الدائم للسكان فى المجتمعات الجديدة التى تخلقها السياحة.

وتنطلق التنمية السياحية أساسا من تعظيم قدرة البلاد على اجتذاب أكبر قدر من حركة السياحة العالمية، وذلك من خلال الأهداف والسياسات التى ترتكز على الإمكانيات الطبيعية والحضارية و البشرية.

لقد اهتمت الدول بالتنمية السياحية فى العقود الأخيرة للقرن العشرين بعد أن كان الاهتمام يتركز على التنمية الاقتصادية التقليدية التى اتبعتها معظم الدول النامية منذ تحررها بعد الحرب العالمية الثانية، وبدء تنفيذ نماذجها التنموية والانفلات من التبعية للدول الاستعمارية، و لم يتم الاهتمام بالنشاط السياحى والأنشطة المتعلقة به، كهم من هموم ومسئوليات الدول منذ بداية تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الخاصة بها، بل كان بدء الاهتمام بالسياحة اهتماما ثقافيا أو ترفيهيًا بجهود فردية غير مخططة وغير رسمية أو مركزية وتم الالتفات للتنمية السياحية كمسئولية وطنية عندما أدركت الدول أهمية السياحة. والعائد الاقتصادى الهام الذى تحققه تلك الصناعة المستقبلية الهامة وأصبحت الدول الكبرى تتنافس على الاستحواذ على السائحين وعلى دفع عجلة صناعة السياحة إلى الأمام دفعات قوية.

والسياحة وإن كانت صناعة إلا أنها تختلف عن باقى الصناعات فى طبيعة مواردها وفى طبيعة استثمارها فالسياحة كصناعة تعتمد على الموارد الطبيعية التى ترتبط بالمكان، وتعتمد فى استثماراتها على إقامة المشروعات التى تستثمر هذه الموارد والخصائص الطبيعية.

بما يؤكد أن السياحة ترتبط بالتنمية المحلية التى تركز على خصائص وسمات البيئة المحلية، ومن ثم العمل على استثمار الموارد المتاحة والمتوفرة فى المنطقة، وإبراز خصائص الإقليم ومميزاته بما يحقق له الاستثمار المناسب دون الإخلال بالعوامل الجاذبة المميزة للإقليم ودون المساس بموارده الطبيعية بالانتقاص منها أو استغلالها.

والتنمية السياحية لا تقوم على أساس إنشاء مشروع واحد أو عدد من المشروعات فى مجال معين، بل تتوقف على التنمية الشاملة لموارد الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تهيئ سبل الحياة والإعاشة المتطورة للسائحين الذين يزورون المنطقة ويقيمون فيها لفترات مختلفة، ويتطلب ذلك النهوض بالبيئة المحلية حضرية كانت أم

غير حضرية عن طريق خلق المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى قد يفتقر إليها الإقليم. وإعادة توزيع التجمعات السكانية وتوفير الإسكان اللازم للسكان الذين يتم توظيفهم فى المشروعات السياحية الخدمية الجديدة.

كما تعتمد التنمية السياحية على توفير المناخ المناسب والمشجع على التنمية وهذا الدور هو من أهم الأدوار والتى يجب أن توفرها الدولة للمستثمرين والعاملين فى المجال السياحى.

وحتى يتحقق العائد المنتظر من السياحة. وتتحقق النظرة الطموحة للسياحة التى يرجوها المهتمين بالسياحة، وتصبح البلاد فى مقدمة الدول الراسخة فى طريق السياحة العالمية وتصبح السياحة من أهم عوامل التنمية ومن أهم مصادرها ومن أهم عوامل القضاء على المشكلات المزمنة وتوفير المزيد من العملات الصعبة كان لابد من قيام الدولة بتدعيم خطط التنمية السياحية وزيادة الحوافز التى تقدمها للمستثمرين بل وتذليل الصعوبات التى تحد من تدفق السياحة إلى البلاد حتى يمكن تحقيق النجاح للخطط وللاستثمار والتنمية السياحية لابد من أن تكون خطة التنمية السياحية جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية وأن يتم تحقيق توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مع اعتبار تنمية القطاع السياحى كأحد الخيارات الاستراتيجية الهامة للتنمية الشاملة وأن تكون صناعة السياحة جزء من قطاعات الإنتاج فى الهيكل الاقتصادى للدولة مع ضرورة قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحى. وتحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام فى عملية التنمية والتركيز على التنمية السياحية ودورها فى النشاط الاقتصادى وتحديد علاقتها بكافة القطاعات الأخرى بالدوله.

من أجل ذلك تبدو أهمية وضرورة الأخذ بالتخطيط كأسلوب علمى فى مجال السياحة ووضع الاستراتيجيات التى تتناسب وإمكانيات وطموحات كل دولة

ومنتجها السياحى ويبدو دور الدولة فى تشجيع الاستثمار والتنمية فى تحديد خطط العمل لتشجيع الاستثمار السياحى وتكوين أجهزة إدارية وفنية لتنفيذ وتسهيل إقامة المشروعات ووضع التشريعات والقوانين المسيرة والمحفزة على الاستثمار والتنمية إلى جانب اعتماد التمويل اللازم للعمل وإقامة الأجهزة والبنية الأساسية التى تشجع وتيسر تنفيذ المشروعات عن طريق ربط المنطقة المراد تنميتها بالمرافق الأساسية من كهرباء ومياه وغيرها من متطلبات البنية الأساسية مع ضرورة.

- ❖ تخصيص الأراضى اللازمة للمشروعات بسعر رمزى يسدد على أقساط طويلة الأجل.
- ❖ وضع الإعفاء الضريبى اعتباراً من تاريخ التشغيل الفعلى وإعفاء التوسعات السياحية لفترات مماثلة.
- ❖ تحصيل الرسم الجمركى المخفض على جميع احتياجات ولوازم المشروع المستوردة من الخارج.
- ❖ توفير الخبرة والمشورة الفنية والمخططات العامة بمعرفة الخبراء ومن واقع دراسات وخبراء البيوت العالمية المتفاوتة مع الهيئة.
- ❖ إصدار التشريعات والقرارات الهامة داعمة للنشاط السياحى.
- ❖ إنشاء المجالس السياحية والمراكز الهامة الداعمة للاستثمار السياحى والمشجعة على إجراء البحوث والدراسات المستمرة.
- ❖ اتباع الاستراتيجيات الملائمة التى تحقق الأهداف الطموحة فى مجال السياحة..

لذلك فقد جاء هذا الكتاب لمعالجة كافة هذه الموضوعات التنموية والسياحية وتضمن الكتاب تسع فصول رئيسية تدور حول التنمية من حيث المفاهيم والجوانب والأبعاد والأهداف والعناصر والسمات، وتضمنها الفصل الأول وتضمن الفصل الثانى التنمية السياحية من حيث مكوناتها وعوامل نجاحها وصلتها بالمقومات السياحية والمغريات السياحية وتضمن الفصل الثالث آثار التنمية السياحية المباشرة وغير المباشرة وأنواعها وجوانبها ومتطلباتها، وتضمن الفصل الرابع الأجهزة الرسمية وغير الرسمية التى تعمل على تحقيق التنمية السياحية من حيث

الأدوار والأنواع والمهام التى تقوم بها، أما الفصل الخامس فقد تضمن الاستراتيجيات السياحية من حيث تطور مفهوم الاستراتيجية وتعريفاتها المختلفة ومحاورها وخصائصها وأنواعها وأهدافها بوجه عام ثم أهدافها فى مجال السياحة، وتضمن الفصل أيضا تقديم للاستراتيجيات التى تتبع فى مجال السياحة مع وضع نماذج وأمثلة لبعض الدول العربية وهى مصر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

أما الفصل السادس فقد دار حول التخطيط الاستراتيجى المتبع فى مجال السياحة من حيث التعريف والأهمية والعناصر والأهداف والخصائص والمتطلبات والمستويات والعوائق وعوامل نجاح التخطيط الاستراتيجى وتناول الفصل السابع أهم نظريات التنمية والتخلف التى تناولها الباحثون بالعرض وبالنقد أيضا وما يصلح منها للتطبيق فى مجال السياحة، أما الفصل الثامن فقد تناول استراتيجية التنمية المستدامة تلك الاستراتيجيات التى اتجهت إليها الأنظار مؤخرا وناقشتها مؤتمرات اليونسكو ولذلك فقد تناول الفصل هذه الاستراتيجية بشىء من التفصيل مع ربطها بالبيئة والتلوث واستنزاف المصادر الطبيعية، مع عرض التنمية السياحية الملائمة للبيئة، وأبعادها وكيفية تحقيق هذه الاستراتيجية الهامة التى تشير إلى الرشادة من حيث حسن استخدام الموارد والمحافظة على البيئة .

أما الفصل التاسع فقد تضمن دراسة لتجارب الدول فى مجال الاستثمار والتنمية السياحية والمتطلبات المحفزة على الاستثمار والتنمية السياحية، وأهمية المناخ الاستثمارى المشجع على التنمية ومقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحى فى العالم ثم عرض للنماذج التنموية لبعض الدول العربية فى مصر، المغرب، سلطنة عمان، مملكة البحرين، الأرذن، سوريا، وجهود كل دولة من هذه الدول لتشجيع الاستثمار والتنمية بها وما قامت به من إصدار للقوانين ووضع للتشريعات وإقامة الهياكل أو تسهيل وتيسير للإجراءات الجمركية والتيسيرات الاستيرادية أو تحرير

وتشجيع القطاع الخاص، ووضع الميزانيات ومراقبة الأداء والجودة والتحقق من القيام بالمسئوليات لدفع التنمية السياحية دفعات قوية للأمام...

وأرجو أن يكون هذا الكتاب قد حقق الأهداف التى وضعت من أجله وأن يسد حاجة فى المكتبة العربية لمثل تلك المؤلفات التى تجمع بين التنظير العلمى والتجارب المطبقة والتوجهات الحكومية والرؤى المستقبلية.

والله ولى التوفيق

المؤلفة

د. فؤادة البكرى

الروضة فى أغسطس سنة ٢٠٠٣



التنمية

المفاهيم – السمات - الأهداف

مقدمة:

سيطر مفهوم "التنمية"" كما لم يسيطر أى مفهوم آخر على العقل العربى منذ منتصف القرن المنصرم وإلى الآن. والواقع أن هذا المفهوم، باستخداماته الغربية التى استوردناها بدورنا، يعتبر جديدا على العرب. فمنذ البدايات الأولى لعصر النهضة فى العالم العربى، أثر حملة نابليون على مصر، استخدم المفكرون العرب مفاهيم من نوع "النهضة: و"النهوض" و"الفلاح" و"الصلاح" للدلالة على الرغبة فى التقدم".

ومنذ أن استعرنا مفهوم "التنمية" باستخداماته الغربية، كمعامل لخلق مجتمع التقدم، قصرنا استخدام هذا المفهوم على "التنمية الاقتصادية"، قاصدين بها عملية التصنيع و"نقل التكنولوجيا" فى أغلب الأحيان. وظن بعض منا أنه بمجرد أن نحقق مرحلة التصنيع، على الطريقة الغربية – وكأن ذلك بمجرد بناء المصانع أو المعامل الكبرى أو المتوسطة – سينتقل المجتمع العربى من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم....

وحقيقة الأمر أن التنمية، هى أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية التى تعتبر جزءًا لا يمكن أن ينفصل عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع. ذلك هوالمفهوم الشامل، لا الجزئى، الواسع، لمفهوم التنمية، وهو المفهوم الذى أخذ العديد من المفكرين والكتاب الغربيين أنفسهم يدعون له ويؤكدون عليه، بعدما جر مفهوم التنمية فى معناه الجزئى والضيق أزمات ومشكلات كبيرة وعميقة، تفجرت وتفشت فى كل أنحاء العالم العربى.[١]

لقد مثلت التنمية مطمح الحكومات والشعوب.. فقد اكتسبت التنمية دلالة الحل السحرى لقضايا المجتمعات الإنسانية ومشكلاتها، وبخاصة عندما وضعت أدبيات التنمية، ما يسمى بالبلدان "المتقدمة" مقابل البلدان "النامية" وأكدت أن الفرق بين المجموعتين هو نجاح التنمية فى الأولى وقصورها فى الثانية.[٢]

---

(١) عمر الخطيب: مقدمة فى تكنولوجيا التنمية الثقافة العربية: مجلة فكر السنة الثانية العدد الخامس مارس سنة ١٩٨٥

(٢) عبد العزيز عبد الله الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية، سلسلة عالم المعرفة، وزارة الإعلام بالكويت العدد (٩١)، يوليو ١٩٨٥، ص١١-١٢.

وأصبحت قضية التنمية هى الشغل الشاغل للدول المتخلفة منذ علة عقود، وأعتبر موضوع التنمية وأهدافها وأبعادها والمعوقات التى تقف دون تحقيق هذه الأهداف من أكثر الموضوعات شيوعا فى الكتابات السوسيولوجية والاقتصادية المعاصرة. وبخاصة الكتابات التى تهدف إلى وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع الإنسانى وفى المجتمعات المتخلفة... وتزايدت أهمية الموضوع بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث بعد أن أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث.

وكان قد حدث التطور لدراسات التنمية منذ فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين كنتيجة لحصول الكثير من المستعمرات على استقلالها السياسى، وبدأ اهتمام هذه المجتمعات بتحرير اقتصادها من قيود التبعية للدول الرأسمالية.(1)

واستمر موضوع التنمية، محل خلاف من حيث التعريف، وأنواع التنمية ووسائلها الممكنة المطلوبة، وكان الاختلاف راجعًا إلى شدة تعقد عوامل التخلف وتباينها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر وأيضًا إلى اختلاف المدارس والمذاهب الفكرية التى يؤمن بها المفكرون والباحثون الذين يتناولون موضوع التنمية، بالإضافة إلى اختلاف تصورات حكام الدول النامية للتنمية وأهدافها ووسائلها.

وهناك بعض التداخل أو التقارب من مصطلح التنمية ومصطلحات أخرى مثل: التغيير والتغير والتطور والتطوير والنمو والتقدم والتمدن.. إلخ وإن كان مصطلح التنمية يمكن أن يحتويها، باعتبار التنمية ما هى إلا تغير ثقافى حضارى إرادى ومقصود، للانتقال بالمجتمع من الحال الذى هو عليه فعلاً إلى الحال الذى ينبغى أن يكون عليه أملاً.(2)

وبداية يمكن القول بأن التنمية هى تحسين حياة الفرد فى يومه.. وتأمين مستقبله.. وتختلف التنمية عن كثير من المفاهيم مثل النمو مثلا فالتنمية عملية متواصلة

(1) جمال مجدى حسنين، دراسات فى التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٨٥ ص٤٦،٤٧.
(2) السيد بخيت محمد، دور الصحافة المصرية فى التنمية الثقافية، رسالة ماجستير كلية الإعلام جامعة القاهرة سنة ١٩٨٩.

مستمرة.. فى حين أن النمو يتوقف عند حد معين.. وعادة ما يكون نموا طبيعيا غير مدفوع أو مقصود واليوم ينظر المفكرون إلى التنمية على أنها عملية شاملة.. تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، وإلى أنها أساسًا عملية تغيير ثقافى متصلة وواعية وموجهة تتم فى إطار اجتماعى معين وترتبط بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة فى دفع هذا التغيير وتوجيهه، وكذلك الانتفاع بنتائجه.. بمعنى أن التنمية لا يجوز قصرها على النمو الاقتصادى وحده وإنما يجب أن تشتمل بشكل جوهرى على تغيير ثقافى عام وعلى تغيرات محددة فى البناء الاجتماعى القائم.

المجتمعات النامية:

كانت تسمى بالدول المتخلفة أو المتأخرة لما تعانيه من فقر ومرض وجهل، ثم ابتكر اصطلاح الدول النامية أو الآخذة بأسباب النمو على سبيل المجاملة الدبلوماسية، وخاصة فى مجال المعاملات الدولية وعندما ظهرت تلك الدول إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية وبدء حصول معظمها على استقلالها عملت على تحقيق أهدافها التنموية ويربط بعض الباحثين عادة بين انخفاض مستوى الدخل الفردى ، والركود الاقتصادى، والافتقار إلى الخبرة العلمية والتقنية والتخطيطية اللازمة للتطور وتخلف تلك الدول.

كما يربط البعض التخلف أيضا بالأوضاع الاجتماعية والتعليمية والثقافية والإعلامية والصحية وعدم توافر المناخ المناسب لظهور الكفاءات العلمية والفنية، وحتى إذا ظهرت فإنها تهاجر إلى البلاد المتقدمة أو الصناعية، فيما يسمى بالاستنزاف العقلى أو هجرة العقول. وفى جميع الأحوال، ينظر إلى العالم النامى على أنه يعانى من أمراض التخلف والتأخر وإذا رجعنا إلى حالة تلك المجتمعات لوجدنا بعض التشابه بينها.

منذ أواخر الخمسينات والستينيات، والعالم كافة يتحدث عن التنمية فى المحافل وفى المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية حديثا مستفيضا حظى بعضه بالاهتمام وحظى البعض الآخر بالتطبيق والعناية، وفشل الكثير منه، ثم نال الاهتمام التجارب والتطبيقات التى تمت، والمنجزات التى تحققت وفى الثمانيات بدأت المراجعات والانتقادات تتناول الخطط التى تمت والأساليب التى أتبعت لتطبيق التنمية وظهرت

الكثير من الثغرات بعد أو وجهت الانتقادات لكى يبدأ الفكر التنموى فى التطور والتحول خاصة بعد التغيرات الهامة التى حدثت على العالم كله والمستجدات التى طرأت على الفكر العالمى منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين ليبدأ الاهتمام مرة أخرى بالتنمية بثوبها ومنحاها الجديد الذى يدل على أن التنمية كمفهوم وفكر وممارسة وتطبيق كان دائما فى بؤرة اهتمام المفكرين والمخططين والممارسين والساسة وكان محل مناقشة الكثير من المؤتمرات .

من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية إلى التنمية الثقافية والتنمية البشرية:

إذا كان الفكر التنموى قد ركزّ فى مراحله الأولى على التنمية الاقتصادية باعتبار أن زيادة الدخل هى الكفيلة بتحقيق جوانب التنمية الأخرى، إلا أن تجارب التنمية فى شعوب العالم المختلفة دلت على أن المدخل الاقتصادى ليس هو المدخل الصحيح للتنمية. فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث إلا إذا توفرت لها الأيدى العاملة القادرة والمدربة، والتى تمتلك إلى جانب الصحة، القدرة على اكتساب المعرفة واستخدامها لإدارة العجلة الاقتصادية بنجاح، ثم إن كفاءة الإنتاج لابد أن تضاهيها عدالة فى التوزيع تضمن للقوى العاملة القدر المناسب من الدخل للحصول على المنتجات، حتى تدور عملية الإنتاج، الذى يتوقف على التوزيع، ومن هنا تبلور المدخل الثانى للتنمية، وهو المدخل الاجتماعى، الذى يُعْنَى بصحة الإنسان وتعليمه وتدريبه وتوفير أكبر قدر يمكن إتاحته له من عدالة توزيع الدخل.

ثم انتقل الفكر الإنمائى إلى مرحلة أخرى تتصل بتحقيق الرفاهية، فى حدود الممكن والمتاح. فإذا كان الإنسان هو وسيلة التنمية التى ينبغى صيانتها والحفاظ عليها، فينبغى أن يكون هو أيضًا هدفها، الذى يسعى إلى تحقيق أفضل ظروف ممكنة لمعيشته. ومن هنا كان التوجه إلى تحسين ظروف العمل وتقليص ساعاته وزيادة الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفنية والرياضية وغير ذلك الكثير. وسُميت هذه المرحلة من تطور الفكر الإنمائى بالتنمية الشاملة. بل إن كثيرا من الباحثين رفضوا استخدام كلمة شاملة فى وصف التنمية، باعتبار أن كلمة التنمية تعنى بذاتها الشمول.

وجاءت المرحلة الأخيرة التى تبلورها التقارير السنوية للتنمية البشرية التى يصدرها "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" ابتداء من عام ١٩٩٠.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ على هذه الحقيقة على النحو التالى[1]:

قد يقال أحيانًا إن الدخل بديل للخيارات الإنسانية الأخرى، لأن توافره قد يفى بممارسة جميع الخيارات (أى أنه الوسيلة للحصول على الفرص الأخرى) ولكن هذه المقولة غير صحيحة على إطلاقها لعدة أسباب:

فالدخل وسيلة وليس غاية. فقد يُستخدم فى الحصول على دواء ضرورى، أو فى شراء مخدرات. أى أن مستوى الرفاهية يعتمد على استخدام الدخل، وليس على الدخل ذاته، ومن هنا أهمية الفكر والثقافة الذى يوظف الدخل وغيره لذلك.

برزت أهمية الثقافة فى مناقشات المجتمعون فى المنظمات الدولية خاصة اليونسكو حيث ناقش المجتمعون قضية التنمية الثقافية وتأثيرها على كل فرد وكل جماعة وأنها تشكل جزءا جوهريا من حياة الأفراد وإن التنمية يجب أن يكون هدفها الأول منصبا على الإنسان ويجب أن يكون لها بعد ثقافى "كما جاء فى التوصية رقم (٢٧).

- واقترحت الدول الأعضاء باليونسكو إنشاء عقد عالمى للتنمية الثقافية (وتمت الموافقة على ذلك الاقتراح من أعضاء المؤتمر فى مدينة مكسيكو الذى عقد عام ١٩٨٢م وتولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانه فى ٨ ديسمبر ١٩٨٦م وافتتح العقد رسميا عام ١٩٨٨م لمدة عشر سنوات انتهت فى عام ١٩٩٧م أى قبل فترة قصيرة من بداية الألف الثالثة للميلاد وكان العقد يهدف إلى هدفين رئيسيين هما:

١- مزيد من التأكيد على البعد الثقافى لعملية التنمية وحفز المهارات الخلاقة والحياة الثقافية بصفة عامة.

٢- إظهار الوعى بالحاجة إلى التجاوب مع التحديات العالمية الكبرى التى تشكل آفاق القرن الحادى والعشرين.

وذلك بعد أن ظهر من نتائج أول عقدين دوليين للتنمية قصور مفهوم التنمية الذى اعتمد أساسا على النمو الكمى والمادى دون الاعتماد على الإبداع والخلق الخاص بالإنسان ولذلك تركزت خطة عمل العقد على أربعة أهداف رئيسية هى:-

---

[1] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الطبعة العربية، مؤسسة الأهرام، القاهرة من ص ٢٠-٢٢.

١- مراعاة البعد الثقافى للتنمية.

٢- تأكيد الذاتيات الثقافية.

٣- زيادة المشاركة فى الحياة الثقافية.

٤- النهوض بالتعاون الثقافى الدولى.

وهذا التطور فى الفكر التنموى يبرز اهتمام المعنيين والساسة والمنظرين والمفكرين بقضايا وتجارب التنمية التى تتبعها الدول النامية لتخطى تخلفها ومشكلاتها والتغلب على العقبات التى تحد من انطلاق المجتمعات نحو التطور والعصرية.

لقد ظهرت الكثير من الكتابات والانتقادات، وحورت وتغيرت الشعارات وظهرت مناحى جديدة للتنمية مازال البعض يركز عليها فى المؤتمرات والكتابات واللقاءات العالمية بل إن المشكلات التى باتت تشغل بال الرأى العام العالمى نفسها قد تغيرت بعد التغيرات الهائلة التى حدثت فى بداية القرن الحادى والعشرين وبروز قوى وتوجهات جديدة، ويهمنا تتبع مسار التنمية للوصول إلى التنمية السياحية والتنمية البيئية ثم التنمية المستدامة التى وضعت فى الاعتبار مؤخرا.

تعدد مفاهيم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية فى القرن العشرين، وتبرز أهمية مفهوم التنمية فى تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التطور والإنتاج والتقدم والعصرية.

وعند تتبع التطور التاريخى للتنمية نجد أن مفهوم "التنمية Development" برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره فى عصر الاقتصادى البريطانى البارز "آدم سميث" فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه فى المجتمع كانا التقدم المادى "Material Progress"، أو التقدم الاقتصادى "Economic progress".

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية فى علم الاقتصاد حيث استخدم

للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية فى مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التى تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وعرفت التنمية السياسية بأنها عملية تغيير اجتماعى متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادى والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ثم تطور مفهوم التنمية ليرتبط بعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التى تسعى لرفع مستوى الثقافة فى المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التى عرفت بأنها حركة اجتماعية هدفها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس المشاركة الإيجابية ومبادرة المجتمع بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذى يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه فى المجتمع(١).

ويعتبر مصطلح التنمية قديما من الناحية اللغوية ولكنه يعتبر من الناحية الفلسفية جديدا نسبيا حيث التنمية هى تحقيق قدر معين من نماء الدخل والثروة يصاحبه قدر مناسب ومتواكب من نماء الثقافة والمعرفة وارتقاء بالسلوكيات ويعد هذا الجانب الأول من التنمية أى نماء الدخل والثروة مهمة اقتصادية أما الجانب الثانى وهو نماء الثقافة والمعرفة والارتقاء بالسلوكيات فنستطيع القول أنه مهمة اجتماعية وتربوية.

---

(١) Http://www.irchf.org.go/development.htm.

وتعنى كلمة التنمية من الناحية اللغوية عملية النمو الطبيعى التى تسير فى مراحل متعددة أو بمعنى آخر التطور فى مراحل متتالية وقد اختلفت الآراء فى تحديد المعنى الاصطلاحى لهذا المفهوم فعرفت التنمية بأنها مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية فى المجتمع تحدث نتيجة للتدخل الإرادى لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية فى المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.

وعرفت التنمية بأنها عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة فى ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع القومى وتسير فى اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة الأمر الذى يتطلب عمليات التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحى التنمية لمساعدة المجتمع فى إعادة بناء كاملة.

والتنمية ترتكز على تنمية الطاقات البشرية إلى أقصى حد ممكن حتى يمكنها استغلال الموارد غير البشرية بطريقة أفضل محققة كل حاجاتهم وتطلعاتهم فالتنمية عملية اجتماعية وثقافية فى المقام الأول لا يمكن الفصل بين جانبيها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى اللذين يعتبران وجهين لعملة واحدة كل منهما مكمل للآخر حيث لا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية دون أن تصاحبها تنمية اجتماعية ثقافية.

مفاهيم للتنمية:

نعرض لأبرز المفاهيم التى قدمت للتنمية وهى:

- التنمية زيادة محسوسة فى الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا وتأثرا مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة فى التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

والتنمية محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية فى مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التى يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفى ضوء السياسة العامة للمجتمع.

وهى عملية تغير مقصود نحو النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى تحتاجه الدولة.

وهى العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلى واشتراكه.

- التنمية تعنى نقل المجتمعات من حالة أو مستوى إلى حالة مستوى أفضل ومن نمط تقليدى إلى نمط متقدم كما ونوعا.[1]

يعرف جونار ميردال التنمية: بأنها تحرك النظام الاجتماعى بكليته إلى الأعلى. كما يعرفها آخرون بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانات الموجودة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمع.

ولقد فرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادى والتنمية حيث اعتبروا زيادة الدخل القومى دون حدوث تغيرات بنيانية نموا، بينما إذا صاحب هذه الزيادة تغيير فى الهيكل الاقتصادى اعتبرت عملية تنمية ومفهوم التنمية فى هذه الحال أعم وأشمل من مفهوم النمو.

جوانب التنمية وأبعادها:

على ضوء فشل فلسفة التنمية الغربية فى الدول النامية ازدادت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية بدلا من تقلصها وارتفع عدد الفقراء الأميين فى العالم كما لم تلب الخدمات الأساسية فى العالم الثالث متطلبات الحاجات الضرورية للإنسان وتزايد الفقر وانتشرت المجاعات وسوء التغذية ولهذا ساد الاقتناع بأن النموذج الغربى غير مناسب لتحسين ظروف الحياة بالنسبة لغالبية السكان فى العالم الثالث ومن ثم ظهرت الحاجة لمفهوم متعمق للتنمية.

فنحن عندما نتكلم عن التنمية نقصد بها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبشرية فالتنمية عملية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وهذا ما أوضحته الأمم المتحدة بأن القصد من كلمة التنمية هى تلك العملية المتكاملة أى تنمية الظروف المادية للحياة وتنمية الجوانب الروحية سواء بسواء.

---

(١) أ- محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، القاهرة دار الفكر العربى ١٩٨٨.
ب- محمد منير حجاب وسحر وهبى: الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، دار الفجر ٢٠٠٠.
جـ- سعد الدين إبراهيم: نمو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث، المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين سنة ٧٧ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع.

فالتنمية تعنى معالجة الفقر وتوفير فرص العمل ومحو الأمية وتحقيق العدالة فى توزيع الثروة القومية وضمان الحرية فى التعبير عن الرأى والمشاركة فى صنع القرار فهى عملية مجتمعية موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدى إلى إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايدا منتظما فى متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين الجهد والمكافأة ويعمق متطلبات المشاركة ويضمن توفير الاحتياجات الأساسية ويوفر ضمان الأمن والاستقرار الفردى والاجتماعى والقومى.

ولذلك يعرفها البعض بأنها "عملية مجتمعية ذاتية موجهة وفقا لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية اجتماعية اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد داعم لقدرات المجتمع المعنى وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.

وبهذا فالتنمية هى تحرر الإنسان من عبودية الطبيعة والتخلف الاقتصادى ومن استبداد المؤسسات التقنية ومن البناء الطبقى غير العادل ومن الاستقلال السياسى ومن الاغتراب الثقافى والنفسى.

ولذلك تتعدد أبعاد التنمية لتشمل جوانب كثيرة هى ما يأتى:

١- التنمية الاقتصادية.

٢- التنمية الاجتماعية.

٣- التنمية البيئية.

٤- التنمية الثقافية.

٥- التنمية التكنولوجية والعلمية.

٦- التنمية السياسية.

٧- التنمية البشرية.

٨- التنمية السياحية.

ولعل التنمية السياحية هى أحدث تلك الأبعاد لما لها من تأثيرات وأبعاد هامة (كما سيأتى).

أنواع التنمية:

والتنمية لها جوانبها المختلفة وأنواعها المتعددة والتى تتمثل فى:

التنمية الاقتصادية:

وهى التى تؤثر على الجانب المادى للتنمية فتهتم بطريقة تحسين واستغلال الموارد الاقتصادية بغية تحقيق زيادة فى الإنتاج الكلى من السلع والخدمات بمعدل أسرع من الزيادة فى السكان.

وتشمل على كافة المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والمالية والتجارية.... وغيرها.

والتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة فى الدخل القومى ولا فى متوسط نصيب الفرد وإنما تتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذرى فى هيكل الإنتاج والبنيان الاقتصادى للمجتمع أى إحداث تغير فى الأهمية النسبة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى وتطوير وسائل وطرق الإنتاج المستخدمة وتغيير أنواع السلع والخدمات وتغيير فى هيكل العمالة كما تتضمن أيضا تغيير الهيكل الاجتماعى والثقافى للأفراد والسلوك الاقتصادى للمؤسسات الاقتصادية فى المجتمع ومما تجدر الإشارة إليه أن التنمية الاقتصادية لا ترتكز على الجانب الاقتصادى فقط.

بل يتفق الباحثون على أن التنمية الاقتصادية تتضمن ما يلى:

١- أنها تتضح فى نمو الدخل القومى الذى يمثل دليلا جوهريا.

٢- تعتمد على جانب غير اقتصادى مثل الاتجاهات والقيم والنظم الاجتماعية والثقافية السائدة.

٣- تختلف من مجتمع لآخر باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة فى كل مجتمع بل قد تختلف فى المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى أخرى، وهذا ما يجعل هناك استخدام نظريات مختلفة فى تفسير نتائج التنمية الاقتصادية.

٤- أنهـا تعتمد على متخصصين فى التنمية وفى اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف حيث توجه الأعمال لتحقيق الأهداف.

٥- لا تسـير التنمـية الاقتصـادية بمعـدل واحد، فقد تنفذ دون توقف أو قد يحدث العكس، أو قد تنفذ ببطء أو تنجرف عن مسارها.[١]

التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعيـة عبارة عـن تغيير اجتماعـى يلحـق بالبناء الاجتماعى للمجتمع ووظائفـه بغـرض إشـباع الحاجات الاجتماعية الأخرى. وهى عبـارة عـن عمليـة نـمو العلاقـات الاجتماعـيـة بين الأفـراد وبين الجماعات فى المجتمع على أساس أن المجتمع هـو مجمـوعة مـن الأفـراد والجماعـــات تســود فـيما بيـنهم علاقات اجتماعية فوجود الإنسـان فـى المجـتمع يفـرض علـيه الدخـول فى علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد المجتمع.

فالتنمـية الاجتماعـيـة هـــى تغيير الأوضـاع الاجتماعية القديمة التى لم تعد تساير روح العصـر بطـرق ديمقـراطية تهـدف إلى بـنـاء اجتماعـــى جديد تنبثق عنه علاقات جديدة.

وتقوم التنمية الاجتماعية على عدة عناصر أساسية منها:

- مساهمة الأهالى أنفسهم فى الجهود المبذولة لتحسين معيشتهم.
- تـوفير مـا يلـزم مـن الخـدمات الفنـية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة الذاتية بين عناصر المجتمع.
- مراعاة التوازن بين المفهوم الاجتماعى والمفهوم الاقتصادى للتنمية.
- التأكد على ضرورة موائمة التنمية لظروف المجتمع والبيئة.

والتنمـية الاجتماعـيـة كما عرفهـا روجـرز وشـرام بأنها عمليـة تغيير مقصود نحو الـنظـام الاجتماعـــى والاقتصـــادى الـذى تحـتاجه الدولـة، بمـا يعنـى أنهـا تشمل نمو العلاقـات الاجتماعـيـة حـيث إن البيـئة الاجتماعـية المـتخلفة يمكـن أن تكون عائقا للتنميـة، ويـتعلق الـتخلـف بكافـة الممارسات التى يمكن أن تقتل الإبداع والانطلاق والمشاركة..

---

(١) علية حسن حسين: التنمية نظريا وتطبيقيا، ط٢ الكويت دار القلم للنشر والتوزيع سنة ١٩٨٥.

لـذا فـإن الـتغير الـذى تحدثـه التنمـية يقتضـى أن يكـون تغـيرا بنائـيا يـؤدى إلى تغـيرات جوهـرية فـى العلاقـات الاجتماعـية والقـيم والمعـتقدات والاتجاهـات، وتحـولا شـاملا فـى كافـة مناشـط الحياة والـنظم السـائدة فـى المجتمع، وتغـيرا فـى أنماط السلوك.[1]،[2]

التنمية الثقافية:

إن الـثقافة تعـبير يشـير إلى كل ما يصدر عن الإنسان من إبداع أو إنجاز فكرى أو أدبـى أو فنـى أو عملى وهى حصيلة كل النشاط البشرى والاجتماعى فى مجتمع معين مـا يعنـى فـى نهاية الأمر أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة المميزة بصرف النظر عن مدى تقدم ذلك المجتمع أو تأخره أو تخلفه.

والـثقافة تعنى مجموعة النشاطات الخاضعة للمتغيرات الاجتماعية والتاريخية وأنماط السـلوك لمجمـوعات اجتماعـية محـددة يـتم نقلـها وتداولها عن طريق التربية والتنشئة والتعليم.

والـثقافة كمـا عـرفها العـالم الإنجليــزى إدوارد تايلــور تعنــى ذلـك الكــل المعقــد الـذى يحـتوى علـى المعـرفة والمعـتقدات والفـنون والأخلاقـيات والقـوانين والتقالـيـد وكــل القـدرات والعـادات التـى يكتسـبها الإنسـان بوصـفه عضـوا فى جماعة .

إن التنمــية الثقافــية التــى تعمــق بــناء الإنســان ضــرورية لتحقــيق التنمــية الشـاملة، فمـن غـير الممكـن أن تسـتكمل البنـى التحتـية دون البنـى الفوقـية التى تـتعلق بالإنسـان وثقافـته بمعـناها المتسـع، وتعـد التنمـية الفوقـية شـرطا أساسـيا لتنمـية البنـى التحتـية حـيث يجـب أن تـتوازى وتتـزامن معهـا حتـى تحقـق التنمـية أهدافها المجتمعية.

والتنمـية يقصـد بها دفع القدرات الإنتاجية لمجتمع ما لتصبح متوازنة ومتجاوبة مع متطلـباته وطمـوحه سواء كانت هذه المتطلبات اقتصادية بحتة كزيادة دخل الفرد مثلا أو

---

(١) تقارير عن التنمية فى العالم الثالث: ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٧ البنك الدولى للإنشاء والتعمير ترجمة وتوزيع الأهرام، القاهرة. سنة ١٩٨٧.

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله: فى التنمية العربية، القاهرة دار المستقبل العربى سنة ١٩٨٨.

اجتماعية كرفع مستوى المرأة وإزالة الظلم التاريخى عنها أو ثقافية بحتة كنشر الفنون والآداب والعلوم أو وطنية كحماية أمن وسلامة البلاد والتكنولوجيا كمفهوم (وليس كسلعة) وهى المقدرة اليدوية والذهنية والإدارية على جعل الإنتاج حقيقة بادية قائمة.(١)

التنمية البيئية:

أحدثت ثورة الإنسان التكنولوجية نقلة هامة على المستويات المادية للمجتمع الحديث وفى مقابل ذلك أدت إلى الإسراف فى استنزاف الموارد الطبيعية وقد احتلت التنمية البيئية مكانة هامة فى إطار التنمية الشاملة باعتبار أن البيئة تمثل أهم عناصر التنمية وقد أدت ممارسات الإنسان الخاطئة إلى إفقار الحياة على سطح الأرض مما أحدث اختلاف فى الموازين الدقيقة للطبيعة وزاد من التصحر نتيجة لإهمال زراعة السهول وإغراق الموارد المائية الطبيعية بالفضلات البشرية وعادم الصناعة مما أدى إلى التلوث الإشعاعى نتيجة للتكنولوجيا التى صنعها الإنسان لتمثل تهديدا دائما له وللحياة ذاتها لذلك تنبه الوعى العالم لأهمية الاهتمام بالتنمية البيئية وطرق المحافظة عليها وأصبحت تسمى التنمية المستمرة وهى التى تتطلب دعما بيئيا على المدى الطويل، وأن تكون ذات جدوى اقتصادية وملائمة اجتماعية وأخلاقية للسكان المحليين. تستلزم وجود إجراءات مبرمجة تسمح بإدراة الثروات الطبيعية محليا، للحفاظ على جدواها وأهميتها وبشكل يؤمن حماية الإرث الطبيعى والثقافى، بما فى ذلك للمناطق المحمية، التى تشكل قوة فاعلة هامة فى التنمية.(٢)، (٣)

ومن هنا يتوجب على الدولة المساهمة فى التنمية البيئية بما يحقق ويوفر الغاية المثلى فى الحفاظ على استمرارية الثروات التى تحقق القصد والأهداف.

التنمية السياحية:

وتتم التنمية السياحية عن طريق التركيز على المنتج السياحى وحسن تقديمه والأخذ بكافة السبل التى تدعم القدرات السياحية الطبيعية وغير الطبيعية والعمل

---

(١) وزارة الصناعة والتجارة، الأردن اتحاد مجالس البحث العلمى العربية: الأمانة العامة: العلم والتكنولوجيا والتنمية فى الوطن العربى بغداد سنة ٨٢م مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية.

(٢) منير حجاب وصحر وسحر وهبى: مرجع سبق ذكره.

(٣) فايز محمد على: قضايا التنمية والتحرير الاقتصادية فى العالم الثالث . بيروت.

على الاستفادة منها وذلك بمشاركة المؤسسات الرسمية والخاصة ومن أهدافها العمل بين الجهات العاملة فى السياحة وغيرها وإشراكها فى كافة الفاعليات والحفاظ على المواقع الأثرية وإقامة المنشآت السياحية وفتح الاستثمار وتشجيع التنمية السياحية بمشاركة الجهات الرسمية وغير الرسمية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص فى التنمية السياحية بإنشاء الفنادق وتطوير الصناعات التقليدية وخلق فرص عمل وتنمية وتشجيع الشباب للعمل فى هذا المجال السياحى ودعم جهوده مع العمل على إحداث التوازن الاجتماعى بين الريف والحضر وكافة المناطق السياحية والأثرية والتراثية وتقديم التسهيلات والتيسيرات كافة.

وعلى أية حال يتفق الباحثون على أن التنمية عملية الزيادة التى تطرأ على الناتج القومى فى فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية فى المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التى ينتظر إنشاؤها ولم يختلف الباحثون على أن التنمية هى العملية التى تستخدمها الدولة فى استغلال مواردها الاقتصادية لتحقق بمقتضاها زيادة الدخل القومى الحقيقى وبالتالى زيادة فى متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فهى تنمية الدخل عن طريق الاستثمارات بقصد إحداث بعض التغيرات التى ينتظر من ورائها رفع مستوى الدخل الحقيقى للفرد.

لذا تعتبر التنمية الهدف الرئيسى للسياسات الاقتصادية فى أى دولة وهى المخرج من المشكلات الأساسية التى تواجه البلاد من الركود المزمن، ويعتبر موضوع التنمية من أهم الموضوعات التى تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء فى البلاد التى بلغت اقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو فى البلاد التى لا تزال حديثة النمو، وأهداف التنمية عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة وتحقيق غايات كثيرة هى زيادة الدخل القومى وهو من أهم الأهداف على وجه الإطلاق الذى يتمثل فى الدخل القومى النقدى والسلع والخدمات التى تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة فى خلال فترة زمنية معينة.

ويعد رفع مستوى المعيشة من أهم الأهداف الهامة التى تسعى التنمية إلى تحقيقها فى كافة البلدان المختلفة والتى تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية ولعل أقرب مقياس

للدلالـة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل فكلما كان هذا المتوسـط مـرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته، وهو الهدف المنشود الذى تسعى التنمية السياحية إلى تأكيده والمشاركة فى القيام به.

أهداف التنمية:

تتعدد الآراء فى تحديد أهداف التنمية ويمكن تلخيصها فيما يلى:

يرى البعض أن أهداف التنمية تركز أساسا على التقدم الاجتماعى والاقتصادى واعتبار ذلك من أهم أهداف التنمية على أساس أن برامج ومشروعات التنمية تهدف إلى تحقيق مستويات أفضل للمعيشة. ويرى أصحاب هذا الرأى أن تنمية المجتمعات تمثل أنسب الوسائل لرفع مستوى المعيشة فى المجتمع على أساس أن مصادر الثروة لا تزال كامنة فى البلاد.

ويرى البعض الآخر أنه يجب التركيز على عملية تنمية قدرات أفراد المجتمع للعمل والتفكير والابتكار والتجديد والإبداع باعتبارها جميعا قدرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة على أساس أنهم لا يعتبرون التغيير المادى الهدف النهائى للتنمية. ويلخصون الأهداف الرئيسية للتنمية فيما يلى:

١- إخراج المجتمعات المعزولة من عزلتها وجمودها بإشراكها فى عملية التنمية وإعطائها الفرصة لأخذ دورها فى التنمية الشاملة للمجتمع القومى.

٢- تحقيق التماسك الاجتماعى لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

٣- زيادة الشعور بالانتماء للمجتمع القومى والولاء الشديد له حيث إن الأفراد فى كثير من المجتمعات التقليدية لا يشعرون إلا بالانتماء لمجتمعاتهم المحلية وجماعاتهم القرابية.

٤- تخطيط البرامج لاستثارة أفراد المجتمع نحو التغير الاجتماعى خاصة فى المجتمعات التقليدية التى تقاوم التغيير والتجديد وتتمسك بكل ما هو تقليدى.[١]

ويرى آخرون أن التنمية تهدف إلى إيجاد الطريقة التى يرتبط بها أفراد المجتمع بعملية التنمية. وعلى هذا الأساس فهم يؤكدون على المشاركة الشعبية، والربط بين التنمية القومية وتنمية المجتمع المحلى ككل.

---

(١) Von, H.& Roes, M.: Some obsevation on c., D, Seminar paper, S. p. cours, I.S.S.,
علية حسين: التنمية نظريا وتطبيقيا- الكويت.

ويرى هؤلاء المجتمع كلا متكاملا بحيث أن أى تغير يطرأ على أحد النظم يحدث تغير فى بعض النظم الأخرى المكونة للبناء الاجتماعى.

ومن هذا يتضح لنا أن التنمية تسعى إلى تحقيق أهداف عامة يمكن تلخيصها فيما يلى:

أولا: إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع.

ثانيا: تحقيق التجانس بمعنى تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع بهدف القضاء على الصراع والتنازع بينها عن طريق تهيئة الفرص المتكافئة لتحقيق تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.

ثالثا: تحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع حتى لا يطغى جانب على الآخر أثناء تنفيذ مشروعات التنمية[1].

رابعا: إن تنمية المجتمع كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلى تهدف أساس إلى البحث عما يمكن عمله لتحسين ظروف المعيشة فى حدود إمكانيات وموارد المجتمع المحلى المتاحة، وغايتها كسب رضا أفراد المجتمع بمساعدتهم على مقابلة احتيلجاتهم واكتساب مهارات جديدة تساعدهم على زيادة إنتاجهم ودخلهم.

ويفيد ذلك كله فى تحرر أفراد المجتمع من المعوقات التقليدية والتكيف بالوسائل الجديدة وتعليمهم كيف يساعدون أنفسهم بالطرق التى تناسبهم. لذلك تتضح الحاجة إلى التعرف على المجتمعات المحلية وخصوصياتها الثقافية.

خامسا: تهدف التنمية إلى تأكيد التعاون بين الحكومة والهيئات الأهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجها لتحقيق التكامل فى مختلف المجالات، وتنسيق العمل بين الهيئات العاملة فى مجال التنمية سواء كانت أهلية أو حكومية، كما تهدف إلى رفع مستوى الخدمات القائمة بالفعل، وتدعيم الهيئات القائمة بها بالمساعدات الفنية والمالية حتى يمكن تحقيق أهدافها.

---

(١) عليه حسين: التنمية نظريا وتطبيقيا مرجع سابق.

سادسـا: تـتفق كـل من التنمية وتنمية المجتمع المحلى على أن الدراسة القبلية تعتبر هـدفا أساسيا تسعى التنمية لتحقيقه كمرحلة أولى إذ على أساس هذه الدراسة توضع خطط البرامج والمشروعات سواء على المستوى القومى أو المحلى.

وتـتفق هـذه الأهـداف العامـة للتنمـية فـى كثير من المجتمعات، ولكنها قد تختلف بالنسـبة للأهـداف الخاصـة بكـل مجـتمع مـن المجـتمعات، كما تختلف أيضا فى المجتمع الـواحد من فترة زمنية إلى أخرى. ولكن رغم هذه الاختلافات فهى متفقة على أهداف أساسية. وتعتبر خطة التنمية الصورة الواقعية للأهداف التى يسعى إلى تحقيقها المجتمع فى مختلف المجالات خلال فترة زمنية معينة.

عناصر وسمات التنمية:

ومن خلال العرض السابق يمكن استخلاص أهم عناصر وسمات التنمية فيما يلى:

التنمية عملية ذاتية ومقوماتها موجودة داخل الكيان ذاته.

التنمية عملية ديناميكية جدلية ليست ثابتة.

التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه واحد.

أنها شمولية للكيان كله.

التنمـية تعمـل علـى إزاحـة كل المعوقات التقنية والمهنية والحيوية التى تحول دون انبثاق الامكانات من داخل الكيان.

تعمـل التنمـية علـى وقـف الاسـتغلال الذى يعوق النمو والانبثاق أو يحدّ منه أو يوجهه لمنفعة مجموعة دون أخرى أو لإقليم دون آخر.

إن الإنسـان هـو هـدف التنمـية وهـو فى نفس الوقت وسيلتها للتحقيق ومن هنا ضرورة الاهتمام بالإنسان لتحقيق التنمية وأهدافها.

المقتضيات الأساسية للتنمية:

يقسـم (شـارل بلهـيم) الأهـداف المحققـة للتنمية إلى نوعين من الأهداف: أهداف نهائـية وأهـداف وسـيطة.. أمـا الأهداف النهائية فهى تتضمن التحسين الجوهرى فى مسـتوى معيشـة السـكان جمـيعا، وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات الناس المتزايدة

لأقصى إشباع ممكن، وإقامة هيكل اقتصادى يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدرته.

وفـى سبيل تحقيق هذه الأهداف النهائية لابد من تحقيق أهداف وسيطة لأنها شرط تحقـيق الأهـداف النهائـية. وأول هذه الأهداف الوسيطة هو التصنيع إذ يتعذر أحداث تجديـد شـامل جـذرى فى شكل الإنتاج إذا كان الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج يستورد من الخارج.

ومن ثم فإن التصنيع شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية وسيبقى دائما أول الأهداف الوسيطة على أن يقترن تحقيقه بتطوير الزراعة والتنويع والتجديد فى أساليب الإنتاج وإحلالها محل الأساليب الإنتاجية البدائية. هذا فضلا عن الارتفاع بمستوى إنتاجية العمل فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى. غير أن تحقيق هذه الأهداف النهائية وما يلحق بها من وسائل لا يتيسر إلا باستكمال بعض المقتضيات الأساسية وهى:

(١) الاستقلال السياسى للبلد النامى وهو يعنى إنهاء الوضع الذى كان مفروضا من قبل وإبعاد الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالاستعمار.

(٢) الاستقلال الاقتصادى الذى يضع حدا لحالة التبعية الاقتصادية التى تتسم بها المجتمعات المتخلفة، وتتولى الدولة الدور الرئيسى فى توجيه الاقتصاد لتحقيق التنمية السريعة.

(٣) التحول الاجتماعى الذى يؤدى إلى قيام طبقات جديدة مستنيرة واختفاء الطبقات الرجعية والاستغلالية أو المرتبطة بالتأخر وهذا يعنى نجاح الديمقراطية فى تحقيق أهداف التنمية.

(٤) تحرر التجارة الخارجية بمعنى خضوعها للحاجات القومية للبلد النامى بدلا من خضوعها للمصالح الأجنبية.

(٥) إن بقاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة تجعل من المتعذر تنفيذ سياسة التنمية. ومن بين تلك الهياكل علاقات الإنتاج القديمة، وعلاقات الملكية،

والعلاقات التى تحد من قدرات العاملين وإنتاجيتهم، لذا وجب القضاء عليها باتخاذ التدابير الفعالة لدعم الاقتصاد القومى عن طريق تنمية قوى الإنتاج واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.

(٦) المشاركة الإيجابية من جانب جماهير الشعب فى عملية التنمية ذلك لأن نجاح عملية التنمية يتوقف على مشاركة وفهم حماس الجماهير لتحقيق التقدم المادى.

وفى حدود المقتضيات البشرية يذكر (بتلهيم) أن التجربة قد أثبتت أن أى جهاز بيروقراطى حتى ولو كان مزودا بمفاهيم حديثة عن مقتضيات التنمية، لا يمكن أن ينجح فى تحقيق تنمية سريعة.. إن البيروقراطية لا يمكن أن تحصل من الجماهير على أقصى جهدها وللبشر فى البلاد النامية على أهم ما يحتاجونه فالبشر هم أهم قوى الإنتاج.[(١)، (٢)]

ومـا دامـت المشـاركة للجمـاهير ضـرورة من ضرورات التنمية فلابد من الارتفاع بمستوى وعى الجماهير، فتنمية الإنسان هى الركيزة الأساسية فى عملية التنمية الشاملة وهـى التـى تـتحقق مـن خلال معطيات تعليمية وتربوية وسياسية واقتصادية ونفسية وثقافـية، فهـى عملـية مـتعددة الأبعـاد تشـارك فـيها جميع مؤسسات المجتمع فى تكامل وتعاون لأجل الوصول إلى أهدافها.

فالتنمـية فى حقيقتها عملية حضاريـة لا تستنـد فقط على حجم التقدم المادى وإنما تكـتمل بالوعـى الثقافـى والـرغبة الحقيقـية فـى التغييـر الاجتماعى بما يقضى على معوقـات التنميـة ويرسم سمات الواقع العصرى وما يتطلـبه مـن القضاء على العادات والسـلبيـات التى أبرزها التخلف والإهمال واستبدالها بالقيم والعادات والسـلوكيات الإيجابـيـة التـى تـوائـم العصـر وتخـدم متطلـباته وتسـاعد علـى تخطـى المشـكلات والعقبات.

---

(١) سميرة كامل عمر: التنمية الاجتماعية، الإسكندرية المكتب الجامعى الحديث سنة ٨٤.
(٢) سامية محمد فهمى: مدخل فى التنمية الاجتماعية، الإسكندرية المكتب الجامعى الحديث سنة، ٨٦.



التنمية السياحية (١)

مدخل

عوامل تقدم السياحة الدولية

الصلة بين التنمية والسياحة

المقومات والمغريات السياحية

نماذج

مدخل:

لم تبدأ الدول بالاهتمام بالتنمية السياحية إلا فى العقود الأخيرة للقرن العشرين وذلك بعد أن كان الاهتمام يتركز على التنمية الاقتصادية التقليدية التى اتبعتها معظم الدول النامية منذ تحررها بعد الحرب العالمية الثانية، وبدء تنفيذ نماذجها التنموية والانفلات من التبعية للدول الاستعمارية.

ولم يتم الاهتمام بالنشاط السياحى والأنشطة المتعلقة به، كهم من هموم ومسئوليات الدول منذ بداية تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الخاصة بها بل كان الاهتمام بالسياحة والتنمية والاستثمار السياحى ووضع الاستراتيجيات السياحية التى تشجع على قيام المشروعات التنموية السياحية متأخرا وعندما أدركت الدول أهمية السياحة والعائد الاقتصادى الهام الذى تحققه تلك الصناعة المستقبلية الهامة وعندما شاهدت تنافس الدول الكبرى على الاستحواذ على السائحين وعلى الاهتمام السياحى ورسم الخطط ووضع الاستراتيجيات التى تجذب المزيد من الاستثمارات وتدفع إلى تدفق السائحين وزيادة الموارد الاقتصادية، تزايد الاهتمام بالسياحة كصناعة هامة وانخرطت كل دولة فى الاهتمام العلمى المتزايد بها بوضع الخطط وتزايد الدراسات والتقييم الدائم للعمل. مع وضع التشريعات والقوانين المحكمة والضابطة للعمل وتيسير وتسهيل ومرونة الإجراءات والتسهيلات المتعددة.

لم تكن السياحة حتى أوائل القرن العشرين إلا ترفا لمهراجات ولكبار الإغنياء ومحبى المغامرات وبعض الباحثين والمولعين بحب الآثار، وكانت تستغرق كل رحلة على الأغلب عدة أسابيع أو أشهر للانتقال من قارة إلى أخرى، ونادرا بين أقطار القارة الواحدة.

ومع بداية القرن العشرين وإنجاز قطار الشرق السريع، تطورت السياحة وأصبحت أيضا فى متناول القادرين ومحبى الاطلاع والمعرفة، يتنقلون بين بلد وآخر فى القارة

الأوروبية، حتى أن "THOMAS COOK" اخترع الشيكات السياحية لاستعمالها فى أول الأمر من قبل المسافرين بقطار الشرق السريع، ومن ثم عم استعمالها فى أنحاء العالم كشيكات للسياح عامة ثم كوسيلة دفع عالمية، كما أن تطور النقل البحرى جعل البواخر الضخمة تعبر المحيطات وتنقل سهواحا، يعتبرون رحلتهم فى الذهاب والإياب مع فترة التوقف القصير فى مرفأ الوصول، سياحة شيقة وهامة.

وبعد الحرب العالمية الأولى، شرعت قوانين للعمل فى البلاد الأوروبية التى أوجدت العطل السنوية، مما سمح للطبقات الوسطى إضافة إلى الفئات الميسورة بالسياحة ضمن الإقليم الواحد بقصد قضاء العطل السنوية أثناء مواسم الصيف.

كان الحج والاصطياف هما السياحة الوحيدة التى عرفتها المنطقة العربية حتى منتصف القرن العشرين، إذ اعتاد الغساسنة عمال الرومان فى الشام والمناذرة عمال الفرس بالعراق الاصطياف فيها، وأخذها عنهم أمراء العرب ثم خلفاء بنى أمية فى صدر الإسلام، إذ كان لكل منهم مصيفا ومشتى، ومن أشهرها الرصافة على الفرات والبلقاء والمناطق التدمرية وغوطة دمشق وآثار مصر وحضارتها التى التفتت إليها الأنظار بعد اكتشاف حجر رشيد إثر الحملة الفرنسية على مصر وما تلاها من وضع كتاب وصف مصر الذى وضعه علماء الحملة وآثار شغف الباحثين والمغامرين.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وتطور صناعة الطيران التى أصبحت معها البلاد البعيدة سهلة المنال وقريبة الوصول، ومع تطور إنجازات الطبقات العاملة والتشريعات القانونية الحديثة وازدياد مدد العطل السنوية فى البلاد الصناعية، ازدادت أهمية السياحة، اعتبارا من بداية الستينات خاصة بعد أن برز إلى الوجود النقل الجماعى بالطائرات "شارتر" وبأسعار قليلة، مما شجع سكان أوروبا الشمالية والعالم على السياحة والانتقال.

وفيما يلى عرض لأهم العوامل التى ساعدت على تقدم السياحة الدولية بصفة عامة والعوامل التى تؤثر على اتجاهات السياحة إيجابا وسلبا.

عوامل تقدم السياحة الدولية:

١- التشريعات العمالية وزيادة أوقات الفراغ المدفوعة الأجر.

٢- ارتفاع مستوى دخول الأفراد ومستويات المعيشة.

٣- التقدم الهائل فى المواصلات الجوية والبرية أدى إلى تلاشى حاجز الزمن والمسافات.

٤- إدراك العديد من الدول لأهمية السياحة الاقتصادية ساعد على الاتجاه للتخطيط العلمى المدروس، وتشجيع مشروعات التنمية السياحية وإزالة معوقات التنمية.

٥- زيادة فرص التعليم وزيادة وعى الشعوب وظهور الطبقة الوسطى ورغبتها فى التعرف على الحضارات القديمة والحديثة.

٦- انخفاض أسعار الرحلات الجماعية واستخدام الطيران الشارتر (العارض) وفتح أسواق جديدة.

٧- ظهور أنماط سياحية جديدة لم تكن معروفة من قبل.

٨- ظهور المنظمات الدولية التى استهدفت تنظيم العمل السياحى ونشر الوعى بأهميتها وتشجيع الدول على الاهتمام بصناعة السياحة.

٩- تقدم وسائل الإعلام وسرعة نقل الخبر والصورة شجع على سفر الأفراد لمشاهدة ما رأوه وسمعوا عنه.

١٠- إنفاق الدول لأموال هائلة على التسويق والترويج.

١١- فتح قناة السويس للملاحة الدولية سهل السياحة إلى منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وافتتاح كوبرى الملك فهد بين البحرين والسعودية شجع على تدفق السائحين بين السعودية إلى البحرين والعكس. وهناك مجموعة من العوامل التى تساعد على تزايد معدلات التنمية السياحية واتجاهاتها.

العوامل التى تؤثر على اتجاهات التنمية السياحية:

رغم توفر العوامل التى ساعدت على تقدم السياحة العالمية إلا أن تكالب الدول على التنمية السياحية جاء نتيجة إدراك الدول لعوائد وفوائد السياحة (كما سيأتى) وتتمثل العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة فى السياحة فيما يلى:

العوامل الإيجابية:

١- تخطيط السياحة والاهتمام بها.

٢- حب السفر والترفيه والمعرفة وميل الأفراد من مشاهدة البلاد الجديدة بالنسبة لهم.

٣- ارتفاع مستوى الأفراد المعيشى، ومستوى وسائل النقل.

٤- اتباع الأساليب العلمية فى الترويج والدعاية.

العوامل التى تقلل من حجم التنمية السياحية (العوامل السلبية):

هناك عوامل تقلل من حجم السياحة العالمية وتؤثر بالتالى على التنمية السياحية أهم هذه العوامل:

١- الإرهاب.

٢- الاضطرابات والصراعات السياسية والعسكرية بالمنطقة أبرزها على سبيل المثال قمع إسرائيل للانتفاضة الفلسطينية – حروب الخليج – أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما نتج عنها).

٣- التضخم وتراجع معدلات النمو وما يتبعها من بطالة.

٤- ارتفاع أسعار الخدمات للسائحين.

٥- الظروف البيئية (التلوث – انخفاض مستوى الخدمات).

٦- زيادة حدة المنافسة بين الدول تؤدى إلى زيادة المعروض من المنتج السياحى.

٧- عدم الاهتمام بالتسويق.

٨- الخسائر التى تصاب بها مؤسسات السياحة (شركات الطيران – الفنادق).

بالإضافة إلى التسهيلات الجمركية أو صعوبتها – تأشيرات الدخول – السياسات الخاصة برقابة النقد وتحويل الأرباح – عدم انتظام الرحلات الجوية – عدم الاهتمام بالإجراءات الأرضية فى المطارات وتعطل الركاب وتأخرهم.

وعلى أية حال تلعب السياحة دورًا مهما فى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تحققه من فوائد عديدة تعود على المجتمع عن طريق الاستثمارات الموجهة للسياحة.

فالسياحة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية لأنها تمثل أحد الصادرات المهمة غير امنظورة لذا اهتمت بها الدول والمنظمات العالمية والاقتصادية (البنك الدولى - منظمة اليونسكو - المنظمات السياحية المتخصصة) التى أصبحت تنظر إليها على أنها عامل من عوامل التنمية الشاملة وذلك عن طريق ما تحققه السياحة من رسوم وعوائد الخدمات الكثيرة التى تقدمها حيث بلغ:

ما تدفعه شركات الطيران بين ٦,٥ بليون دولار رسوم هبوط بالمطارات و٥,٢٠ بليون دولار للملاحة الجوية وهذه تعتبر إيرادات للدولة المستقبلة لهذه الرحلات الجوية.

وحسب إحصائيات منظمة الأياتا أواخر القرن العشرين وفقًا لتقارير (المجلس العالمى للسياحة والسفر) (WT.T.C) فإن صناعة السياحة والسفر تساهم فى إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهريًا فى جميع أنحاء العالم. وإن السياحة مصدر هام من مصادر العملات الأجنبية وإن السياحة صناعة تصديرية بمعنى أن الخدمة السياحية يحضر إليها المستهلكون ولا تذهب تلك الصناعة إليهم بعكس الصادرات الأخرى.

وإن السياحة تتجنب الكثير من أعباء التصدير (نقل – تأمين – ترويج) وهى بذلك تساعد على تحقيق التنمية.[1]

الصلة بين التنمية والسياحة:

تحتاج الدول إلى توجيه كافة الموارد المادية والبشرية لزيادة الإنتاج وتحقيق الاستقلال الاقتصادى للفرد والمجتمع، ورفع مستوى الدخل القومى.

وتعتمد التنمية السياحية على النمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والارتقاء بالمستوى الفكرى للأفراد والجماعات إلى جانب الموارد المادية بما يعنى ارتباطها بالتنمية الشاملة وتؤثر التنمية الاجتماعية والثقافية على التنمية السياحية عادةً بالإيجاب وليس بالسلب كما تؤثر التنمية الاقتصادية أيضًا على التنمية السياحية وتتأثر بها، فبين التنمية الاقتصادية والتنمية السياحية علاقة تأثير وتأثر وتبادل للمهام والمسئوليات.

---

(١) نعيم الظاهر، سراب الياس: مبادئ السياحة، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة لسنة ٢٠٠١.

• فعندما يرتفع معدل السياحة يتزايد الدخل القومى وتتزايد العمالة ويرتفع مستوى الأفراد ماديًا، ويتم القضاء على كثير من المشكلات خاصة البطالة. وعندما يتزايد الدخل القومى تنتعش الدولة وتؤتى التنمية الاقتصادية ثمارها.

وتعود ثمار النمو الاقتصادى على السياحة من ناحية زيادة الخدمات وتنوع السياحات وزيادة المنشآت والاستثمارات والتنشيط والتسويق للسياحة وتزايد معدلات السياحة الداخلية وإقبال الأفراد على السفر والتنقل وقضاء العطلات والإجازات فى المناطق السياحية المختلفة بدءًا من المنشآت ونهاية بالمتنزهات وإنعاش المنتج السياحى ومقوماته وزيادة الإقبال عليه.

صلة السياحة بالتنمية صلة وثيقة:

التنمية السياحية ليست مستقلة عن أنواع التنمية الأخرى ولكنها جزء لا يتجزأ عنها فهى جزء يرتبط بالكل بحيث ترتبط التنمية السياحية بالتنمية الاقتصاية والتنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية أيضًا.

وهى وثيقة الصلة بخطط القطاعات التنموية الأخرى وبسائر القطاعات الموجودة بالدولة تتلاءم معها وتكملها وتؤثر فيها تأثيرًا كبيرًا.

ومن المعروف أن التنمية السياحية لها تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئة الإيجابية والسلبية أيضًا...

* **ويتضمن هذا الجزء:**

أولا: أهمية السياحة وصلتها بالتنمية الاقتصادية.

ثانيا: مكونات التنمية السياحية وعوامل نجاحها.

ثالثًا: صلة التنمية السياحية بالمقومات السياحية.

رابعًا: نماذج للارتباط بين التنمية السياحية والمقومات السياحية.

أولا: أهمية السياحة:

أصبحت السياحة فى العصر الحديث من الصناعات الهامة وترجع أهمية السياحة إلى أنها صناعة كثيفة العمل. مدرة للدخل . باعثة على نمو ورواج عشرات الصناعات والخدمات المغذية والمكملة للنشاط السياحى.

فالسياحة كنشاط اقتصادى تتميز بقدرتها على خلق فرص عمل للشباب وتساهم فى حل مشكلة من المشكلات المؤرقة وهى مشكلة البطالة خاصة بين الخريجين من الشباب المتعلم الذى يتجه إلى العمل فى مجالات السياحة. حيث يعتمد النشاط السياحى فى جانب هام منه على تشغيل هذه الفئات المتعلمة وتساهم السياحة فى توفير فرص متزايدة من التوظيف والعمالة لهم بما تتيحه من فرص كبيرة للعمل والدخل وما تتيحه من التوزيع العادل للعمل. لذلك تتنافس الدول المختلفة فيما بينها على جذب السائحين وتزايد أعدادهم لما تحققه من عوائد ومميزات كثيرة. من أجل ذلك اعتبرت السياحة من القطاعات الإنتاجية الهامة فى اقتصاديات كثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية حيث يعتبرها الباحثون من بنود الصادرات غير المنظورة ومن ثم تعد محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية بما تحقق من دعم وتوازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الميزان التجارى[1] ولذلك تعد التأثيرات الاقتصادية للسياحة من أهم التأثيرات بوجه عام.

التأثيرات الاقتصادية الإيجابية للسياحة:

التأثيرات تمثل المخرجات الناتجة عن العلاقات المتبادلة والتعامل الدائم بين السائحين ومواطنى الدول المضيفة والمنشآت السياحية والتى تتميز بالاستمرارية والتى يمكننا إيجازها فيما يلى:

التأثيرات الاقتصادية:

تحقق السياحة مجموعة من التأثيرات الاقتصادية الهامة وتتمثل فى:

- تحسين الخدمات وتنمية البنية الأساسية.
- السياحة وسيلة مهمة للحصول على العملات الصعبة.
- تحريك الصناعات الأخرى (فالسياحة تدفع كما يقول العلماء بـ ٥٢ صناعة) من الفنادق – التغذية – المشروبات – التشييد – المعادن – المفروشات – الترفيه.
- الارتقاء بمستوى الدخل الفردى.

(١) John Lea, Tourism and Development in the third world (N.Y:Routlege chapman and Hall, Inc, ١٩٨٨) pp, ٣٧:٤٨.

- القضاء على البطالة بين الشباب من خلال توفير فرص العمل لأن السياحة كصناعة تحتاج إلى الكثير من العمالة.
- السياحة صناعة تصديرية خاصة (فالمستهلك هو الذى يأتى لها... كما أنها لا تحتاج إلى تأشيرات أو رسوم نقل وما شابه ذلك).
- السياحة صناعة نظيفة (إذ أنها لا تعتبر مصدرا من مصادر التلوث المدمر حيث مخلفات السياحة يتم التخلص منها دوما، لأن نظافة المناطق السياحية هو متطلب مهم لجذب السياح).
- السياحة صناعة مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.. كما أنها صناعة يقوم عليها مجموعة استثمارات محلية تؤدى إلى إنعاش السوق المحلية.
- السياحة وعاء ضريبى جيد حيث يتم تحصيل إيرادات من الرسوم التى تفرض على الأنشطة والخدمات والتأشيرات من هبوط الطائرات إيابها — رسو السفن البحرية — رسوم على تذاكر السفر والمحلات العامة والملاهى — فواتير الإقامة بالفنادق — المأكولات والمشروبات).

وحيث تلعب السياحة دورًا هامًا بتأثيراتها الاقتصادية فإنها تساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية للدول من خلال ما تحققه من مزايا وفوائد عديدة تعود على المجتمع بواسطة الاستثمارات المختلفة الموجهة إلى القطاع السياحى لذا اهتمت بها كل من الدول الكبرى مثل إيطاليا — أسبانيا — المكسيك واليونان وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.. وغيرها من الدول التى حققت تقدمًا كبيرًا فى هذا المجال.

واعتمدت عليها كثير من الدول النامية.. كمصدر هام من مصادر الدخل القومى.. واستطاعت هذه الدول الوصول إلى أرقام كبيرة للناتج السياحى بها حيث تتمتع السياحة بوزن كبير فى اقتصاديات هذه الدول ينعكس أثره على تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها.

لذلك أصبحت السياحة ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباط كبير بعد أن كانت للترفيه وشغل وقت الفراغ وأصبحت علمًا يدرس فى الجامعات والمعاهد العلمية

والعليا فهى الآن عنصر أساسى من عناصر النشاط الاقتصادى فى الدول المختلفة ولذا اهتمت بها المنظمات العالمية والاقتصادية (البنك الدولى – ومنظمة اليونسكو والتى أصبحت تنظر إلى السياحة أيضا كعامل هام من عوامل التقريب بين الثقافات العالمية.

لقد أصبحت السياحة تمثل صناعة شاملة متنوعة وأصبحت تساهم فى تحقيق التنمية شأن أهم الصناعات الخدمية التصديرية[1]، ومصدرا رئيسيا من مصادر الاقتصاد القومى، وذلك بمساهمتها فى تحقيق التنمية الشاملة والخروج من الوادى الضيق إلى آفاق أرحب وذلك بعد أن أضافت (على سبيل المثال إلى المعمور المصرى أكثر من ١١ ألف كيلو متر مربع أى ١١٪ من مساحة مصر، من خلال أكثر من ٦٠ مركزا سياحيا جديدا للتنمية).

والسياحة وإن كانت صناعة إلا أنها تختلف عن باقى الصناعات فى طبيعة مواردها وفى طبيعة استثمارها فالسياحة كصناعة تعتمد على الموارد الطبيعية التى ترتبط بالمكان والبيئة والطبيعة وتعتمد فى استثماراتها على إقامة المشروعات التى تستثمر هذه الموارد والخصائص الطبيعية.

بما يؤكد أن السياحة ترتبط بمقومات التنمية الإقليمية التى تركز على خصائص وسمات البيئة المحلية، ومن ثم العمل على استثمار الموارد المتاحة والمقومات المتوفرة فى المنطقة، وإبراز خصائص الإقليم ومميزاته بما يحقق له الاستثمار المناسب دون الإخلال بالعوامل البيئية الجاذبة المميزة للإقليم ودون المساس بموارده الطبيعية بالانتقاص منها أو استغلالها.

ثانيا: مكونات التنمية السياحية وعوامل نجاحها:

وهناك من يعتقد أن المكان والبيئة هم من أهم مكونات التنمية السياحية والتى تتطلب:

---

(١) عبد الرحمن سليم: التنمية السياحية فى الوادى الجديد وزارة السياحة مجلة السياحة، العدد الخامس، سبتمبر سنة ١٩٨٨.

١- الاختيار الأمثل للمكان بعد إجراء البحوث والدراسات ووضع الأولويات.

٢- المحافظة على القيم الحقيقية للمغريات الطبيعية التى يتمتع بها المكان.

٣- توافق التنمية السياحية ومصالح الجمهور المادية والاجتماعية والثقافية.

٤- ضرورة استبعاد أى معايير تجعل استغلال واستثمار الطاقات المتجددة متعذرًا.

٥- بالإضافة إلى الجهد والدور الحيوى الذى تقوم به الدول فى مجال السياحة والذى يعد من أهم المقومات التى تساعد على نجاح السياحة وتوطيد أركانها وتعزيز مهامها بما تقدمه من تسهيلات وتيسيرات وإعفاءات جمركية ووضع القوانين والتشريعات التى تشجع التنمية السياحية والاستثمار السياحى، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص ورأس المال الخارجى (كما سيأتى).

وتحقيق التنوع فى السلع والخدمات بما يحقق رضاء كافة الأذواق والمستويات وبما يحقق للسائح الحصول على الفرص المتنوعة للاستمتاع بالخدمات والتسهيلات والمغريات المختلفة والتى تتناسب مع كافة أنواع السياحات.

٦- ومن عوامل نجاح التنمية السياحية أنها لا تقوم على أساس إنشاء مشروع واحد أو عدد من المشروعات فى مجال معين، بل تتوقف على التنمية الشاملة لموارد الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تهيئ سبل الحياة والإعاشة المتطورة للسائحين الذين يزورون المنطقة ويقيمون فيها لفترات مختلفة، ويتطلب النهوض بالبيئة المحلية حضرية كانت أم غير حضرية عن طريق خلق المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى قد يفتقر إليها الإقليم، وإعادة توزيع التجمعات السكانية وتوفير الإسكان اللازم للعمال الذين يتم توظيفهم فى المشروعات السياحية الخدمية الجديدة.

٧- كما تعتمد التنمية السياحية على توفير المناخ المناسب والمشجع على التنمية وهذا الدور هو من أهم الأدوار والتى يجب أن توفرها الدولة للمستثمرين والعاملين فى المجال السياحى لنجاح عملية التنمية السياحية، بالإضافة إلى حسن استغلال المقومات السياحية الطبيعية.

وترتبط التنمية بالمقومات السياحية

تلك المقومات السياحية التى تساعد على نجاح التنمية السياحية.

وتنقسم المقومات السياحية إلى المقومات الطبيعية والمقومات البشرية والمقومات المادية بالإضافة إلى التسهيلات السياحية التى تساعد إنجاز الأعمال وما توفره الدولة من أمن وأمان للسائحين.

ثالثًا: صلة التنمية السياحية بالمقومات السياحية:

بداية تنقسم المقومات السياحية إلى ثلاثة أقسام، وتتمثل هذه المقومات فى:

١- المقومات الطبيعية:

وتتمثل فى الموارد الطبيعية التى حبا بها الله بعض البلاد وهى المغريات الطبيعية من البحار والأنهار والموقع والمناخ والواحات والجبال والمحميات الطبيعية إلى جانب التمتع بالتراث والثقافات والحضارات العريقة التى تجعل البلاد تتميز بكثير من عوامل الجذب السياحى الخاص بالبلاد المنافسة وعندما تمتلك البلاد من الشواطئ والرمال والأنهار وتتميز بتنوع بيئى كبير يتمثل فى الوديان والصحارى والبحار والشلالات يجعلها هذا مقصدا سياحيا متميزا.

٢- المقومات البشرية:

وتعنى العمل الذى يتمثل فى الإنجازات السياحية الجديدة والمضافة إلى الإنجازات الكبيرة التى تركها الأجداد واستكملتها الأجيال المتلاحقة فإلى جانب ما تركه الأباء والأجداد من ثروات سواء كانت الآثار أو المتاحف أو البيوت والقلاع والحصون إلى جانب الفنادق أو الموتيلات والمناطق الترفيهية والرياضية والعلاجية المختلفة التى تعمل على راحة وجذب السياح بالإضافة إلى القرى السياحية والمنتجعات والمنشآت والملاهى والأماكن أو البواخر السياحية أو الأسواق التاريخية أو الرياضات الخاصة وغيرها من وسائل الترفيه والراحة والاستمتاع.

وينقسم العنصر البشرى إلى قسمين:

الأول: وهم العاملون فى المجال السياحى سواء العاملون فى المنشآت الرسمية مثل إدارات السياحة أو وزارات السياحة والقطاعات المختلفة أو الهيئات العاملة فى

السياحة، وما يمثله ذلك العنصر من أهمية التعلم والتدريب والتأهيل وتفهم لطبيعة السياحة ومتطلباتها.

الثانى: وهم الجمهور المتصل بالسياحة وهم بقية الشعب العربى والذى يعد من أهم العوامل التى تساعد على نجاح السياحة العربية والإقليمية لما يدعمه للسياحة البينية بين الدول العربية.

٣- المقومات المالية:

رأس المال وهو المقوم الأساسى الثالث من مقومات صناعة السياحة حيث يعتبر رأس المال من أهم المقومات التى تعمل على استثمار الأموال فى مختلف المشروعات السياحية بإقامة المنشآت والفنادق والشركات السياحية والمراكز وما تحتاجه من معدات وأدوات ومبان وتجهيزات.

لذا فإن التنمية السياحية تنجح إذا نجحت فى إقامة وتشييد مراكز تحتوى على كافة الخدمات التى يحتاجها السائح أثناء إقامته وزيارته للبلاد معتمدة على المقومات المادية والطبيعية وبالعمل على تركيز الخدمات السياحية التى يحتاج إليها السائح حيث إن التجمع المكانى للخدمات السياحية يضاعف الناتج أو العائد من الاستثمارات ويعمل على توسيع القاعدة وتعدد الفرص السياحية التى تزيد من القدرة على اجتذاب الطلب ويساهم فى تكوين الصورة الطيبة للمركز السياحى.

ومن هنا كانت أهمية تركيز مشروعات التنمية السياحية على تجميع المناطق والمراكز السياحية التى تتضمن كافة أنواع السياحات بالإضافة إلى المنشآت المختلفة ومناطق الإعاشة والخدمات التى يحتاجها السائح ووسائل الترفيه من ملاعب رياضية لممارسة كافة الرياضات ووسائل الانتقال التى يحتاجها السائح وحدائق وشواطئ وجبال ونباتات وخضرة ومياه ووسائل انتقال تساعد على القيام بالزيارات والرحلات المختلفة وتحقيق أهداف التنمية السياحية.

المقومات والمغريات السياحية:

ولأهمية المقومات والمغريات السياحية فى إقامة المشروعات السياحية عليها ينظر إليها البعض على أنها تتضمن ما يلى:

١- المغريات السياحية الطبيعية تتمثل فى المناظر الطبيعية مثل الجبال والسهول والبحيرات والأنهار وغيرها من المناطق الطبيعية والتى يتم الاعتماد عليها وتقوم عليها:

- السياحة العلاجية
- السياحة الترفيهية.
- سياحة المغامرات مثل تسلق الجبال والسفارى.
- السياحة العلمية بما فيها من التعدين والبحث والتنقيب.
- التجوال والتصوير.

٢- المغريات المناخية من حيث اعتدال درجة الحرارة.

٣- المغريات السياحية الاجتماعية وهى طرق الحياة والنظم والأحكام الاجتماعية والمؤسسات السياسية والاقتصادية ومجموعة الأعراف الاجتماعية التى تنظم فى إطارها الحياة الاجتماعية بين أفراد وأهم مظاهرها.

- السياحة الثقافية زيارة الآثار التاريخية والمناسبات الثقافية والاهتمام بالعادات والتقاليد والملابس المحلية والسباقات والأحداث التاريخية الهامة.
- السياحة الدينية من زيارة الكنائس والمساجد وإقامة المناسبات والشعائر المختلفة.

٤- المغريات التاريخية.

٥- المغريات السياحية الاصطناعية من صنع الإنسان مثل المواقع السياحية المختلفة والأبنية القديمة التى تعكس تطور الفن المعمارى فى مجتمع ما أو حضارة والتى يمكن أن تتمثل فى:

- السياحة التجارية.
- السياحة التاريخية.
- سياحة رجال الأعمال.
- سياحة المناسبات.

٦- المغريات الثقافية.

٧- سهولة الوصول إلى المنطقة والبلد السياحى وسهولة التنقل للتمتع بالمغريات والتسهيلات الكاملة والخدمات.

٨- المنشآت.

المنشآت التى توفر الخدمات مثل الفنادق للإقامة وأماكن الأكل من مطاعم وحانات وخدمات البنية الأساسية والمتاجر ومحلات العاديات والتذكارات ووسائل الترفيه وأماكنها.

١٠- المواصلات

عندما تتباعد أماكن الزيارات يحتاج السائحون إلى المواصلات لذا من الضرورى توافرها وسهولتها وأمنها.

ويقسم بعض الباحثين المغريات السياحية إلى تقسيمات أخرى هى:

١- الموارد الطبيعية: وهى التى تكون مناطق جذابة أو مناخ أو طبيعة جميلة ومغرية من خلال الاختلاف فى درجات الحرارة والتنوع فى المناظر الطبيعية ويعتبر موقعها على درجة كبير من الأهمية وسهولة الوصول.

٢- الثقافة والموروثات والتراث: إن ثقافة وموروثات أى جهة تعكس طريقة حياة البشر ويبرز ذلك مواقعها التاريخية ودياناتها وأسلوب معيشة البشر فيها.

٣- العرقيات والأجناس: قضاء أوقات العطل مع الأهل والأقارب وهى من أهم أسباب الرحلات فى أمريكا الشمالية وغيرها.

نماذج:

أمثلة عن الارتباط بين التنمية والمغريات السياحية:

١- المغريات والمقومات السياحية: (مصر)

لتحقيق أهداف التنمية السياحية كان لابد من توفير مقومات سياحية والمقومات السياحية وهى المغريات السياحية والتى تتمثل فى التنوع بين العراقة الأصالة والحداثة والطبيعة السلحرة والجو الصحو وغيرها من المقومات التى تعد مغريات سياحية، تمتلك بعض البلاد العديد من المقومات السياحية التى تعتمد عليها كعنصر أساسى من عناصر الجذب السياحى العالمى والمحلى فمصر تزخر برصيد هائل من الآثار الحضارية الحافلة والكنوز المعمارية العظيمة والباقية كشاهد على سلسلة متعاقبة من

حضارات مستمرة من عصر الفراعنة القدماء مرورا بالحضارات القبطية والإسلامية والعصور القديمة والحديثة ولقد أنتجت تلك الحضارات آثارا معمارية خالدة من مبان ومعابد وقصور ضخمة البناء يتفاوت طرازها الفنى المعمارى تبعا للعصر الذى أقيمت فيه ولذلك اعتبرت مصر من أقدم المجمعات الحضارية فى التاريخ امتزجت فيه مختلف الحضارات.

حيث تراثا حضاريا واسعًا تملك منه ثلاث مجموعات حضارية متميزة تمثل الحضارة الفرعونية والتى تمثل أعرق الحضارات على وجه الأرض والحضارة المسيحية التى تركت فى مصر أغنى مخلفات تركتها فى أى مكان آخر من أديرة وكنائس وغيرها.

والحضارة الإسلامية والعربية التى تتمثل فى القاهرة القديمة والمساجد العريقة والبيوت الأثرية وغير ذلك من مشربيات ونافورات وبيوتات ومبانى عامة ومحاكم وأسواق تجارية منذ العصور القديمة، وقصور قديمة منذ عهد الخديوى إسماعيل وغيرها من الآثار الإسلامية العريقة والمتميزة.

إلى جانب الشواطئ الممتدة على البحر الأبيض والبحر الأحمر لمئات الكيلومترات والتى تجعل من مصر بلد الإجازات الممتعة والرحلات الترويحية والرياضية الكاملة، بالإضافة على المناخ الصحو والشمس الساطعة.

إلى جانب ما تتمتع به أيضا من المغريات والمزايا الأخرى التى تضاف إلى المزايا السياحية العديدة فى مصر وهى انخفاض تكاليف المعيشة عن أية عاصمة أخرى فى العالم.

ولذا تسعى خطط التنمية السياحية على أن تصبح من الدول السياحية الرائدة فى العالم لتميز منتجها السياحى الذى يجمع بين التاريخ الشامل لأبهر الموروثات الحضارية للإنسانية والطبيعة الخلابة المتنوعة والمناخ المعتدل على مدار الأزمان والشعب المتحضر الذى يكرم وفادة ضيوفه.

٢ـ مقومات السياحة فى البحرين وتنميتها:

فى مجال السياحة اهتمت البحرين بهذه الصناعة الجديدة التى تطورت فى السنوات الأخيرة وأسهمت فى زيادة الدخل الوطنى واستقطبت العديد من الأيدى العاملة الوطنية ورءوس الأموال الضخمة.

ويعـود تنظـيم السـياحة كظاهرة حديثة إثر صدور مرسوم أميرى سنة ١٩٨٥م بإنشاء المجلـس الأعلـى للسـياحة، ثـم مرسـوم تنظيم سوق السياحة ووضع المظلة للنشاطات السـياحية فـى الـبلاد وإقامـة بعـض الهياكل التنظيمية والدوائر والإدارات التى تهتم بالسياحة.

إن النظـرة المستقبلية التى تميزت بها مشاريع وخطط الدولة فى قطاع السياحة هى التـى فـتحت المجـال أمـام تطـور هذه الصناعة إضافة إلى الدعم والتسهيلات التى من شـأنها أن تجعـل مـن الـبلاد دولـة رائـدة فى مجال السياحة، حيث إن البحرين تمتلك مقـومات ودعـائم سياحية جعلت منها مقصدًا رئيسيًا فى المنطقة وهى اعتدال الجو فى معظـم شهور العام ونشاط سياحى حيوى خلق أنشطة متعددة وفتح الباب أمام خدمات سياحية وفندقية. كما ازدهر مع النشاط التجارى تنظيم المعارض العربية والدولية فيها مما أسهم فى تنشيط حركة السياحة.

وبفضـل إعـداد الـبلاد والاهتمام بتعزيز الصناعة السياحية أصبحت البحرين من أوائـل الـبلدان السـياحية الخليجـية المـتقدمة لمـا توفـره لزائريها من الراحة، وتسهيل أعمـالهم مـن خـلال خـدمات مـتنوعة من الفنادق والمطاعم الفخمة والشقق السكنية المفروشة، ومن خلال شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة المواصلات البرية المتطورتين.

وتؤكد إحصائيات وزارة شئون مجلس الوزراء أن الذين يزورون البحرين سنويًا فى المتوسط ١,٥ أكثر من مليون سائح.

وتعد إقامة الملتقيات والمؤتمرات من استراتيجيات الدولة فى المجال السياحى:

إلى جانب ما تتمتع به البحرين من مقومات سياحية متنوعة جعلت منتجها السياحى على قدر كبير من التنوع والتميز، فهناك المناطق التاريخية والعصرية، وهناك: البيوت القديمة والتاريخية والقلاع والتلال والصناعات التراثية والشعبية والمحميات والأسواق والنوادى العصرية التى تجذب اهتمام السائحين من جميع بلاد العالم فعلى سبيل المثال هناك من المتاحف الهامة متحف البحرين الوطنى ومتحف الغوص واللؤلؤ

ومتحف النفط ومتحف النقود ومتحف راشد العريفى إلى جانب البيوت التاريخية مثل بيت القرآن وبيت سيادى ومركز وجامع أحمد الفاتح وبيت الشيخ عيسى بن على ومسجد الخميس وبيت الجسرة.

ومن القلاع أيضا يوجد قلعة الشيخ سلمان بن على وقلعة البحرين، وقلعة عراد ومستوطنة سار ومعبد باربار.

ومن الصناعات التاريخية توجد صناعة السلال وصناعة السفن وصناعة النسيج وصناعة اللؤلؤ وصناعة الفخار ومركز الحرف ومركز الجسرة للحرفيين، والأسواق الشعبية وهناك أيضا التنوع البيئى الذى يجذب السائحين بدءا من المخيم السياحى وشجرة الحياة ونادى الرفاع للجولف، والتلال الأثرية، والخيول الغربية الأصيلة التى تتميز بها البحرين، والشواطئ المتعددة.

إلى جانب جسر الملك فهد الذى يسر انتقال السائحين العرب من وإلى البحرين ونشط الحركة السياحية العربية إلى داخل البحرين.

مما جعلها وهيأ لها الفرصة لتصبح من أهم دول الخليج جذبا للسائحين العرب والأجانب.

وهناك الكثير من المغريات والمقومات السياحية التى تتمتع بها الدول العربية عامة وتساعد على إقامة مشروعاتها التنموية السياحية والتى سيأتى ذكرها.



التنمية السياحية (٢)

أولا : مقدمة

ثانيًا : تعريف التنمية السياحية

ثالثًا : أهمية التنمية السياحية

رابعًا : أنواع التنمية السياحية وجوانبها

خامسًا : متطلبات التنمية السياحية

سادسًا : المصطلحات المرتبطة بالتنمية السياحية

أولا: مقدمة:

التنمية مرتبطة بانتقال المجتمع من أوضاع تتصف بالجمود والركود والتخلف إلى أوضاع جديدة تتصف بالحركة والمرونة والديناميكية.

والاقتصاد وهو عصب التنمية وعمودها الفقرى يحتاج إلى الكثير من العمل والدراسات والإنجاز وتثار مجموعة من التساؤلات يثيرها الاقتصاديون والعلماء كيف أنمى الدخل القومى وأحقق الارتفاع فى المستوى المعيشى للأفراد؟ أى الظروف الاقتصادية اسلك وأيهما أنفع وأيهما يمكن أن يتناسب مع ظروف مجتمعى؟

كيف ألبى الاحتياجات المتزايدة للسكان بالموارد التى تتوفر فى البلاد، كيف أقضى على المشكلات؟

كيف أبدأ وعلى أى طرق التنمية أسير وبأى القطاعات يمكن أن أبدأ خطط التنمية؟

كيف أوائم بين مستوى المعيشة والدخل وبين الأسعار العالمية الدائمة الارتفاع.

تتجه الأنظار إلى التنمية السياحية كأحد الحلول الهامة التى تلجأ إليها الدول فى العصر الحديث كسبيل ووسيلة إلى التنمية والحصول على المميزات التى تحققها السياحة. فما المقصود بالتنمية السياحية وما أهميتها وما هى الآثار المتحققة منها وما هى أنواعها ومتطلباتها؟

ثانيا: تعريف التنمية السياحية:

يعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف الخطط والبرامج التى تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة فى الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية فى القطاع السياحى فالتخطيط العلمى للتنمية السياحية هو السبيل الوحيد لتحقيق التنسيق والتواؤم بين مختلف القطاعات وإيجاد التوازن بين المطالب المتنافسة والمتعارضة أحيانا على قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تخفيف النتائج والآثار السلبية.

فالسياحة دعامة أساسية من دعامات التنمية الشاملة لاحتوائها على عدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى.

فالتنمية السياحية هي الإمداد بالتسهيلات والخدمات أو الارتقاء بها لمقابلة كافة احتياجات السائحين وهي تأخذ عدة أشكال متباينة فقد تشمل تنمية المنتجعات الشاطئية ومركز المياه المعدنية والمنتجعات الجبلية كما تمثل تنمية العواصم الكبرى سياحيا كأحد الأمثلة البارزة حيث تجذب هذه العواصم سنويا الملايين من السائحين علاوة على الموارد والمقومات المحلية لاستغلال التراث المحلى.

فالتنمية السياحية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدولة ولذلك فهى تعمل على وضع وتحقيق مختلف البرامج التى تهدف لتحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة فى الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية فى القطاع السياحى.

وتأخذ التنمية السياحية طابع التصنيع المتكامل الذى يعنى إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التى يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذى يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين.

التنمية السياحية تعتمد على تنمية مختلف الموارد الموجودة بالمنطقة ففى المنطقة السياحية التى يحتل فيها النشاط الاقتصادى الأهمية الأولى فإنه يجب أن تكون التنمية لمختلف الموارد الزراعية والصناعية والاجتماعية بها وليس مجرد الاهتمام بالعرض والطلب السياحى فقط.

وفى أحد تعريفات التنمية السياحية[1]: يقصد بها تنمية مكونات المنتج السياحى وبوجه خاص فى إطاره الحضاري والطبيعي. أو بمعنى آخر تنمية الموارد السياحية الطبيعية والحضارية ضمن مجموعة من الموارد السياحية المتاحة فى الدولة.

وتنطلق التنمية السياحية أساسًا من هدف رئيسى هو تعظيم قدرة البلاد على اجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة السياحة العالمية وذلك بالاعتماد على تنفيذ مخططات واستراتيجيات ترتكز على سياسات وبرامج هامة تسعى إلى جذب السياح والاستثمار السياحى.

(١) ماهر عبد الخالق السيسى، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

وتعنى التنمية السياحية أيضا تنمية الموارد الطبيعية والحضارية والبشرية (مكونات المنتج السياحى) وتعنى الجهود المبذولة لإحداث تطورات فى البنية الأساسية للمجتمع سواء كانت بنية مادية أو بشرية بهدف تحقيق معدلات سياحية عالية ودفع المجتمع إلى الأمام دفعة قوية هدفها تحقيق مستوى عالى من الدخل القومى والدخل الفردى مستخدمة كافة الطاقات والموارد المتوفرة والمتاحة سواء كانت هذه الموارد طبيعية أو بشرية وما تستلزمه تلك العملية من جهود ودراسات ومشروعات واستثمارات وذلك لتصل البلاد إلى مستوى بلاد الجذب السياحى طوال العام من حيث معدلات النمو السياحى وتحقيق العائد المادى والاقتصادى والاجتماعى.

والتنمية السياحية تعنى أيضا التكامل الطبيعى والوظيفى بين كافة العناصر الطبيعية والبيئية المتاحة والموجودة فى المنطقة بالإضافة إلى الخدمات والتيسيرات والمرافق التى تساعد على إقامة المشروعات والاستثمارات بهدف الاستغلال الأمثل لعناصر المنتج السياحى.

ولما كان حجر الزاوية فى التنمية الاقتصادية هو النمو المتوازن فإن السياحة يمكن أن تلعب دورا أساسيا فى تحقيق هذا النمو المتوازن بسبب طبيعتها المركبة والتى تشتمل على صناعات عديدة مثل النقل والإقامة والمزارات والأغذية والترفيه وغيرها كما تقوم بتحقيق جانب هام من جوانب التنمية الاقتصادية هو التنمية الإقليمية وذلك بخلق مناطق ومجتمعات عمرانية وسياحية جديدة تساهم فى خلق فرص عمل للمواطنين وتسمح بالاستيطان الدائم لهم ومن هنا تظهر أهمية التنمية السياحية وفوائدها.

ثالثًا: أهمية التنمية السياحية:

يفيد تحقيق التنمية السياحية فى تحقيق:

١- سرعة تحقيق عائد المشروعات واسترداد الأموال التى أنفقت ودفع عجلة التنمية.

٢- تشغيل كثير من العمالة فى المشروعات السياحية وإيجاد الأسواق الاستهلاكية وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية.

٣- جذب أعداد جديدة من السائحين خاصة عند تقديم السلعة الجديدة ومن خلال الأنماط السياحية العديدة.

وتساهم التنمية السياحية فى تحقيق العديد من الفوائد أهمها على المستوى الاقتصادى للدولة:

- تحسين الخدمات وتنمية البنية التحتية.
- أنها وسيلة مهمة للحصول على العملات الصعبة.
- تحريك الصناعات الأخرى.
- الارتقاء بمستوى الدخل الفردى.
- القضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل.
- إضافة إلى أن السياحة صناعة تصديرية خاصة.
- صناعة نظيفة.
- وأنها صناعة مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية كما تقوم عليها مجموعة إستثمارات محلية.

الآثار المباشرة وغير المباشرة للتنمية السياحية:

تحقق التنمية السياحية مجموعة من الآثار المباشرة وغير المباشرة والتى يمكن أن تتمثل فيما يلى:

١- الوصول إلى أكبر عدد من السياح.

٢- ترقية الخدمات السياحية وتحسينها بما يكفل رضاء السائحين وإطالة مدة إقامتهم.

٣- زيادة الطاقة الاستيعابية للفنادق.

٤- استرداد الأموال المستثمرة التى أنفقت ومن ثم دفع عجلة التنمية إلى مزيد من المشروعات.

٥- التركيز على المناطق ذات الجذب السياحى.

٦- تشغيل كثير من العمالة وتحقيق فرص للعمل.

٧- زيادة الدخل القومى للبلاد وللأفراد.

٨- تنمية البنية الأساسية والتحتية للبلاد.

٩- تكوين الصورة الذهنية الجيدة والمستمرة أى خلق انطباع جيد لدى السائح حول السياحة فى البلاد.

١٠- الاهتمام بالثقافة والتراث والمتاحف.

١١- إظهار الوجه الحضارى للآثار والمناطق الأثرية.

١٢- وضع برامج متكاملة لتنمية المناطق السياحية الجديدة وتوزيعاتها المكانية بإنشاء مجتمعات سياحية جديدة.[1]

وبهذا يمكننا القول أن للتنمية السياحية أهداف مباشرة وأخرى غير مباشرة

الأهداف المباشرة تتحقق عن طريق

- زيادة عدد السياح الوافدين للبلد السياحى.
- زيادة عدد الليالى السياحية.
- زيادة الإنفاق الخاص بالسائحين.

والأهداف غير المباشرة تتمثل فى:

- من الناحية الاقتصادية.

١- زيادة العائدات الاقتصادية.

٢- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

٣- تحقيق التنمية الإقليمية بما يحقق توفير وإيجاد فرص عمل جديدة فى المناطق الريفية.

---

(١) www.googel.com

(٢) (سراب اليأس – محمود الديماس – تسويق الخدمات السياحية - مرجع سابق).

(٣) خالد مقابلة سلسلة السياحة والفندقة (٣) فن الدلالة السياحية، WWW.ayna.com.

(٤) www.SAUDICHAMBERS. OrG.SA/DERASAT٤.ASP

"www.ARAB&world.HTM

٤- توفير خدمات البنية التحتية.

٥- زيادة مستويات الدخول للأفراد وللمجتمع.

٦- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.

٧- خلق فرص عمل جديدة.

ومن الناحية الاجتماعية:

١- زيادة المعارف والتعرف على عادات وثقافات الآخرين.

٢- توفير تسهيلات ترفيهية للسكان المحليين.

٣- حماية الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

٤- توسيع الآفاق والمدارك للأفراد.

من الناحية البيئية:

١- المحافظة على جمال البيئة، ومنع تدهورها.

٢- وضع إجراءات حماية دائمة للبيئة وتطويرها.

من الناحية الثقافية والسياسية:

١- التعرف على الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب وبعضها.

٢- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات فى الدول السياحية المختلفة.

٣- زيادة التفهم لأوضاع الآخرين وظروفهم المعيشية والحياتية.

* وعلى أية حال فإن الهدف المنشود والنهائى للتنمية السياحية يتحقق عن طريق:

- الزيادة الواسعة فى أعداد السائحين الحاليين والمرتقبين.
- تحسين الخدمات السياحية وتنميتها بما يؤدى إلى نتائج قريبة تتمثل فى زيادة الليالى السياحية وبعيدة تتمثل فى التشجيع على الاستثمارات السياحية بأنواعها المتعددة وبما يؤدى إلى نمو المناطق السياحية وانتعاشها.
- زيادة الطاقة الاستيعابية الفندقية التى تتناسب مع كافة مستويات الدخول.
- الارتفاع بمتوسط الإنفاق اليومى للسائح بتوفير كافة المتطلبات والاحتياجات التى ينشدها.

• تنشيط الصناعات المختلفة المرتبطة بالسياحة مثل (النقل – الإيواء – البناء – الصناعات الغذائية – التكميلية).

رابعًا: أنواع التنمية السياحية وجوانبها:

هناك أنواع عديدة للتنمية السياحية والتى يرى الباحثون أنها تتمثل فى:-

• ١- التنمية السياحية الشاملة:

وهى تنمية شاملة للنهوض بجميع الجوانب السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحضارية والسكانية الموجودة فى البلاد وهى التنمية المنشودة التى تهدف إليها كثير من الدول وتسعى للوصول إليها وتتطلب الكثير من الجهد والعمل والأموال.

• ٢- التنمية السياحية المستدامة:

وقد تسمى التنمية البيئية التى تحول دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية، وتعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر يضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنة. وللأجيال القادمة.

• ٣- التنمية المكانية: والتى يقسمها بعض الباحثين على أساس المستوى المكانى لتشمل.

• التنمية السياحية المحلية: وتكون التنمية فى هذا المستوى متخصصة وأكثر تفصيلا من المستويات الأخرى وتتضمن التنمية:

خدمات البنية التحتية.

مناطق الجذب السلحى.

شبكات ونظام النقل.

توزيع الخدمات السياحية.

وتشمل دراسات جدوى اقتصادية لتقييم المردودات البيئية والثقافية والاجتماعية.

- التنمية السياحية الإقليمية: وتركز على جوانب عديدة كطرق العبور الإقليمية وكافة الخدمات السياحية والسياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل التنظيم السياحية الإقليمية.

وتعتمد هذه التنمية على حجم الدولة أو الإقليم والدولة الصغيرة قد لا تحتاج لهذه التنمية.

- التنمية السياحية الدولية: وقد تقتصر على خدمات النقل وتطوير عناصر الجذب السياحى بين مجموعة من الدول المتقاربة وقد تشمل البرامج والاتفاقات والتبادلات السياحية وتيسير قدوم الأفواج وما يترتب عليه من إجراءات وترتيبات وتشارك فى هذه التنمية أيضا الهيئات السياحية الدولية لتقديم الدعم المعنوى وتيسير قيام الرحلات والزيارات وتنظيم الأوقات وغيرها من الإعداد والتنظيم.[1]

جوانب التنمية السياحية:

للتنمية السياحية جانبين هامين هما التنمية الرأسية والتنمية الأفقية

- التنمية الرأسية فى مجال السياحة: وتشتمل على مجموعة من العناصر التى يعد تحقيقها تحقيقا للتنمية السياحية الرأسية وهى:

- الاهتمام بالعنصر البشرى وتدريبه وتأهيله، وإعداده الإعداد الذى يتناسب والمتغيرات العالمية بصفة عامة، وفى المجال السياحى بصفة خاصة، وإنشاء الكليات والمعاهد المتخصصة لإدارة الفنادق والإرشاد وإدارة المحال العامة .
- تطوير وتشجيع الدراسات المتعلقة بالتسويق والترويج السياحى وكيفية التواجد الدائم فى الأسواق العالمية وحسن عرض وتوفير قاعدة بيانات خاصة بالقطاع.
- توفير الخبرات والاستشارات اللازمة لتطوير القطاع السياحى بصفة خاصة ودائمة ومستمرة.
- تشجيع وتدعيم القطاع السياحى الخاص للتوسع فى مشروعات التنمية السياحية.

(١) أحمد الجلاد: التنمية السياحية المتواصلة، (مرجع سابق).

- إصدار القرارات والقوانين المشجعة والحفزة للعمل فى مجال الاستثمار السياحى بدءًا من الإعفاءات الجمركية، والتيسيرات الاسترادية - والقوانين المتصلة بتشجيع الاستثمار ومنح القروض للاستثمار - والإعفاءات الضريبية للمشروعات - والسماح بفترات السداد الممتدة.
- إصدار قرارات داعمة ومشجعة للطيران العارض وتخفيف أو إلغاء رسوم التأشيرات والرسو والإقلاع تدعيما لحركة الطيران القادمة للبلاد.
- التطوير الدائم لأدوات التسويق والترويج السياحى، والبحث عن أدوات جديدة للتنشيط السياحى مع دعم والارتقاء بالنشرات والكتيبات والمطويات والكتب، وتوفيرها للجمهور وفى وسائل الاتصال المباشر من معارض ومؤتمرات دولية ومحلية، ولقاءات وندوات.
- إعداد الخرائط والأدلة والفهارس الخاصة بالمناطق الأثرية والفنية والغنية بالمنتج السياحى والبيانات الخاصة بكيفية الوصول والتعامل والاتصال بالنسبة للسائح الأجنبى والعربى.
- وضع الخطط طويلة الأجل للتواجد الدائم بالمعارض والأسواق والبورصات العالمية المنظمة للسياحة وإشراك الشركات والعاملون فى مجال السياحة فيها.
- التنسيق والتعاون بين كافة الجهات والإدارات والأجهزة العاملة فى مجال السياحة وأنشطتها على المستوى الخاص والحكومى.
- وضع الميزانيات المالية المناسبة لتحقيق كل تلك الأهداف وتدعيمها بصفة دائمة والبحث عن أيسر السبل الملائمة لتدعيم تلك الموازنات المالية.

● **التنمية الأفقية فى مجال السياحة:** وتشتمل على:

- الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية تسهيلا لإتمام المشروعات السياحية.
- تشجيع إقامة القرى السياحية والفنادق الكبرى والمتوسطة والموتيلات لاستيعاب كافة المستويات والأذواق المتنوعة والمتعددة.
- إقامة المراكز السياحية المتكاملة ونشرها بالقرب من المناطق السياحية.

- تنويع المنتج السياحى وإضافة أنماط سياحية جديدة للخريطة السياحية من سياحة الشواطئ والرياضات البحرية – وسياحة السفارى – السياحة البيئية وغيرها.
- تجهيز وتخصيص الأراضى اللازمة لإقامة المشروعات السياحية، توفيرها بأسعار رمزية.
- ترميم الآثار وإصلاح المناطق والآثار المختلفة وعرضها العرض الجيد والجذاب.
- توفير مناطق سياحية جديدة تشجع على الاستثمار السياحى وتساعد على نشأة المجتمعات العمرانية.
- تشغيل القوى العاملة والإسهام فى إيجاد الوظائف المناسبة لها.
- تطوير الإطار المؤسس والهيكلى لقطاع السياحة لتحسين كفاءته ومقدرته التنافسية.
- تدعيم وتشجيع المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة.
- تطوير الوسائل الخاصة بالاتصالات.

خامسًا: متطلبات التنمية السياحية:

حتى يمكن تحقيق التنمية السياحية من الضرورى تحقيق متطلباتها والتى تتمثل كما يحددها البعض فيما يلى:

١) متطلبات تنظيمية: وهى التى تتعلق بالعوامل التنظيمية والإدارية التى تحدد القواعد والضوابط التى تهم النشاط السياحى سواء وزارات أو أجهزة الثقافة أو القطاع السياحى بأكمله من تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة المعنية المختلفة.

٢) متطلبات بيئية: وهى التى تختص بحماية البيئة والحفاظ عليها لكى يكون المناخ ملائمًا للنشاط السياحى واستقبال السياح، فالتنمية البيئية مرتبطة بالتنمية السياحية ارتباطًا وثيقًا لما لها من دور فعال فى عملية الجذب السياحى متضمنة حماية الآثار والموارد السياحية الطبيعية من أخطار تلوث البيئة.

٣) متطلبات إدارية: وهـى المتعلقة بـإدارة النشـاط السـياحى والعاملين فى المجال السياحى من عُماله ومهندسين وإداريين حيث يجب أن تتوافر فـيهم الكفـاءة والفاعلـية والإلمـام بالعمـل السـياحى ككـل وخاصة بما يتعلق بالفنادق والإقامة والتنقل ومواصفاتها التى يجب أن تتوافر فيها.

٤) متطلبات عامة: وتتضـمن الخـدمات التى تقدمها الدولة وتضعها فى خطتها العامـة، مـثل: الخدمات التى تقدم لتنمية الحركة السياحية فى الدولـة.. ولتنمـية صـناعة السـياحة مـن قرارات وتشريعات وقـوانين وتسـهيلات للمشـروعات السـياحية والجمـركية وغيرها.[١]

سادساً: المصطلحات المرتبطة بالتنمية السياحية:

وفـى هـذا الإطـار نعـرض لبعض التعريفات المرتبطة بالسياحة والتنمية السياحية والتى تعد من المدخلات المرتبطة بالتنمية السياحية وهى:

- المنتج السياحى:

والمنـتج السياحى يقصد به المقومات الأثرية والحديثة والتسهيلات والخدمات ومنها (الفـنادق – القـرى السياحية – الانتقالات – الإرشاد السياحى والاتصالات ووكالات السفر ومحال بيع التحف والهدايا والمطاعم والمسارح والحدائق).

- الطلب السياحى:

كمـية أى منـتج (سـلعة، خدمة، فكرة) يكون الأفراد راغبين فى شرائها مقابل سعر معـين خـلال فـترة معيـنة وفـى السـياحة يقصد به اتجاهات السائحين نحو زيارة منطقة بـذاتها قـوامها مـزيج مـركب مـن عـدة عناصر مختلفة تمثل الدوافع والرغبات والميول الشخصية بالإضافة إلى المؤثرات الاجتماعية وهو يمثل السوق المرتقب.

- العرض السياحى:

وهـى الكمـيات والمعروضات بالأسواق وهو كل ما يقدم للسياح وكل ما يمكن أن تقدمه الدولة أو الأجهزة السياحية وتعرضة من مغريات ووسائل جذب سياحية لتنمية

---

(١) صبرى عبد السميع: اقتصاديات السياحة (مصر، كلية السياحة والفنادق) سنة ١٩٨٦.

الحركة السياحية القادمة إليها من مختلف دول العالم، وهناك علاقة طردية بين السعر والكميات المعروضة من سلع أو خدمات.

● المنطقة السياحية:

هى المكان الذى يصبح هدفًا للطلب السياحى نتيجة العلاقة التى تتحقق من المغريات السياحية التى تتمتع بها المنطقة واتجاهات ودوافع النشاط السياحى والتسهيلات السياحية المتاحة للوصول إلى هذه المنطقة فالمنطقة تصبح سياحية نتيجة تفاعل كل من المغريات السياحية (الطبيعية – الصناعية – الإنسانية).

- ميول واتجاهات الطلب السياحى.
- تسهيلات الوصول والإقامة فى المنطقة.

● المشروع السياحى:

هو المشروع الذى يخدم السائح فى المقام الأول وقد يكون (فندق – قرية سياحية أو موتيل) بالإضافة إلى الوحدات الخدمية والترويحية ولا يغلب عليه طابع الإسكان السياحى (مثل الشقق أو الشاليهات، الغطس – والرياضات المائية) والمشروع السياحى هدفه النهائى خدمة التنمية السياحية وتشغيل القوى البشرية والمادية والارتقاء بالمستوى السياحى والاقتصادى للأفراد وللدولة فى نفس الوقت.[1]

● الإنفاق السياحى:

هى الأموال التى ينفقها السائحون فى شكل إقامة، نقل، طعام مشتريات خدمات... إلخ والتى تؤثر على دوران الإيرادات السياحية وعلى الدخل القومى فى البلاد.

● الاستثمار:

هو توظيف المدخرات فى إقامة مشروعات وزيادة الطاقة الإنتاجية مما يؤدى إلى توفير المزيد من الخدمات للمجتمع، معتمدين على تقييم المشروعات ودراسة الجدوى من المشروعات المقامة.

---

(١) محمد البنا: اقتصاديات السياحة ووقت الفراغ، القاهرة ط١ سنة ٩٨.



الأجهزة المسئولة عن التنمية السياحية

أولا : مقدمة.

ثانيًا : تعريف الأجهزة الرسمية.

ثالثًا : الأجهزة الرسمية.

رابعًا : الأجهزة غير الرسمية.

مقدمة:

قد تكون الأجهزة المسئولة عن التنمية السياحية رسمية أو غير رسمية. والأجهزة السياحية الرسمية: هى مصلحة – إدارة – وزارة – سفارة – مجلس – غرفة سياحة – وزارة تنشئها الدولة بقرار رسمى لتحمل مسئولية العمل السياحى ومهامه.

الأجهزة السياحية غير الرسمية: وتتمثل فى كافة المنشآت السياحية من فنادق ومنتجعات وقرى سياحية ومطاعم وملاهى وكازينوهات وكافة المنشآت التى يتصل عملها بالسياحة بشكل أو بآخر إلى جانب مكاتب السياحة والدعاية، شركات السياحة والسفر؛ وكلاء السياحة والسفر وغيرهم وتتحدد أدوار الأجهزة بشكل عام فى:

١- زيادة الحركة السياحية القادمة إلى البلد.

٢- الوصول على أعلى مستوى من الجودة والخدمة لإشباع رغبات السائحين وجذبهم للبلاد وزيادة مدة إقامتهم.

٣- إشباع رغبات السائحين فى مختلف أنواع السياحة.

٤- القضاء على عوامل القلق والتوتر لدى السائحين وتوفير سبب الأمن والأمان.

الأجهزة الرسمية وغير الرسمية المسئولة عن التنمية السياحية والتنشيط السياحى:

هناك الكثير من الأجهزة التى تعمل على تحقيق أهداف التنمية السياحية، وتنقسم هذه الأجهزة إلى قسمين: الأول وهى الأجهزة الرسمية فى الدولة والثانى وهى الأجهزة غير الرسمية وهى التى تمثل كافة المنشآت السياحية العاملة فى مجال السياحة والتى تساعد على تحقيق الأهداف السياحية وإشباع رغبات السائحين وهى أجهزة غير حكومية هدفها الربح والاستمرار فى التواجد فى السوق السياحية.

تعريف الأجهزة الرسمية:

الأجهـزة الـرسمية تنشـئها الدولة لتحقيق الأهداف التنموية فى مجال السياحة عن طـريق إداراتهـا المختلفة الفنية والإدارية وهدفها الرئيسى تحقيق الأهداف القومية فى مجـال السـياحة والمحافظـة على مستوى الأداء عن طريق أجهزتها الفنية والإدارية والتى يـرتبط عملـها بالسـائحين والأنشـطة السـياحية لتحقـيق الخـدمات الممكـنة وتحقـيق الأهداف السياحية.

تعمل الأجهزة الرسمية على تحقيق أهداف ثابتة فى مجال السياحة وهذه الأهداف هى التـى تسـاعد علـى تحقيق التنمية السياحية بكافة أشكالها وألوانها، ومن أمثلتها وزارة السـياحة فى مصر والهيئة المصرية لتنشيط السياحة وغيرها من الهيئات الأخرى، وإدارة السـياحة فى البحرين وبعض الإدارات الأخرى التى تساهم فى تحقيق أهداف التنمية السـياحية، وتكـاد تجمـع كافـة الـبلاد العـربية على إنشاء أجهزة رسمية لضبط السوق السياحية وغيرهـا مـن الأهـداف وبـوجه عام تهدف هذه الأجهزة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- زيادة الحركة السياحية القادمة إلى البلاد.
٢- التوسع فى تحقيق أهداف التنمية الرأسية والتنمية الأفقية.
٣- توعية الجمهور بأهمية السياحة ونشر الوعى السياحى لدى الجمهور.
٤- تحقـيق الجـودة ومحاولـة الوصـول إلى أعلـى مستوى من الخدمة والجودة لإرضاء السائحين.
٥- العمـل الـدائم علـى تنشـيط السـياحة الداخلـية والمحافظة على صورة البلاد التراثية الثقافية.
٦- إحكام الرقابة على القطاع السياحى لتحقيق مزيد من الانضباط والجودة.
٧- إظهار الصورة الحسنة للبلاد وتراثها القديم بجانب نهضتها الحديثة.
٨- وضع خطط الترويج والتنشيط السياحى فى الداخل وفى الخارج.
٩- تصـميم وتنفـيذ وإخـراج المطـبوعات والنشرات المختلفة التى تغطى أهداف الإعلام والإعلان.
١٠- محاولـة وضـع الـبلاد علـى خـريطة العـالم السـياحية عـن طريق تقديم المنتج السياحى أفضل تقديم وبأفضل أسلوب.

١١- القضاء على عوامل القلق والتوتر لدى السائحين وتوفير الأمن والأمان لهم.

١٢- تحقيق أهداف التنمية بمعناها الشامل من تحقيق الإنعاش الاقتصادى والقضاء على البطالة والمحافظة على البيئة.

١٣- تشجيع الاستثمار السياحى ووضع القوانين والتشريعات المدعمة لهذا الهدف.

١٤- المحافظة على البيئة لصالح الأجيال القادمة والحد من تدهورها.

وإلى جانب هذه الأهداف تضطلع الأجهزة الرسمية السياحية بمهام تنموية أخرى تتمثل فيما يلى:-

- وضع استراتيجية للتنمية السياحية المستقبلية.
- العمل على إقامة سوق سياحية دائمة تعبر عن السمات الثقافية المحلية.
- إنشاء الهياكل والصناديق للإنماء السياحى لتمويل المشروعات الاستثمارية.
- تنمية الموارد البشرية من خلال إيجاد المعاهد والكليات والابتعاد عن العشوائية والارتجال فى إعداد العنصر البشرى.
- توفير الوسائل الإعلامية والاتصالية للإعلان عن المنتج السياحى والتواجد فى الأسواق بصفة دائمة.
- تقديم الدعم الكافى للقطاع السياحى غير الحكومى.
- تشجيع المؤتمرات التى تناقش مشكلات السياحة وسبل وطرق تحقيق التنمية السياحية.

ومن هنا يمكن القول إن نجاح العمل السياحى يتوقف بدرجة كبيرة على مدى نجاح الأجهزة السياحية فى تحقيق هذه الأهداف وفى القيام بأدوارها فى مجال السياحة.

ورغم هذه المهام والمسئوليات التى يحرص قطاع السياحة على تحقيقها إلا أن هناك بعض المشكلات الرئيسية التى تعوق تحقيق الأهداف وتتمثل هذه المعوقات فى:

١- قلة وفرة المعلومات الدقيقة والإحصاءات والبيانات السليمة والصحيحة والتى تعبر عن النشاط السياحى أصدق تعبير.

٢- تأخر وغياب دور القطاع الخاص خاصة فى مشروعات البنية التحتية.

٣- ضعف التنسيق الأقليمى فى مجال السياحة البينية.

وعلى سبيل المثال توجد فى مصر أجهزة سياحية رسمية وأجهزة أخرى غير رسمية، وتعد الأجهزة السياحية الرسمية هى المسئولة عن التنمية والترويج والتسويق والعلاقات العامة والاستثمار وضبط العمل داخل البلاد وهى بمثابة القائم بالاتصال، كما تعد الأجهزة السياحية الرسمية هى المسئولة عن تحسين صورة السياحة المصرية وتقديم المنتج السياحى للسائح الخارجى أفضل تقديم كما تعد الأجهزة السياحية الرسمية هى المسئولة عن تحسين صورة السياحة المصرية وتقديم المنتج السياحى للسائح الخارجى أفضل تقديم (هى المسئولة عن تحقيق الانضباط فى السوق السياحى وضمان وكفالة الجودة به، وهذه الأجهزة هى المسئولة رسميًا عن تلك المهمة وغيرها من المهام، ويعاونها فى بعض المهام السياحية بعض الشركات والمكاتب والفنادق ووكلاء السياحة وتتمثل الأجهزة السياحية الرسمية فى مصر فيما يلى:

ثالثًا: الأجهزة الرسمية:

١- وزارة السياحة.
٢- المجلس الأعلى لشئون السياحة.
٣- الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة.
٤- الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق.
٥- الاتحاد المصرى للغرب السياحية.
٦- الهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحة.
٧- شركة مصر للسياحة.

وزارة السياحة:

وقد صدر قرار رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم الوزارة وقد تحدد الهدف الأول فى أنها:

تهدف (وزارة السياحة) إلى تنشيط السياحة الخارجية وتنويعها وتقديم المنتج السياحى المصرى أحسن تقديم ووضع مصر على خريطة السياحة العالمية بما يحقق لها التفرد والتميز، كما تهدف الوزارة إلى الارتفاع بمعدلات السياحة بما يخدم ويحقق المساهمة فى تنمية الدخل القومى وتنشيط السياحة الداخلية وإظهار الصورة الحقيقية

لماضى مصر ونهضتها الحديثة، كما تعمل الوزارة على إحكام الرقابة على أداء القطاع السياحى ومراقبة الجودة السياحية والحفاظ على سمعة مصر السياحية فى الخارج والإشراف على تنفيذ خطط الترويج السياحى بما يحقق السمعة الطيبة والوفرة بين السائحين ويدعم العلاقات الإنسانية ويتبع الوزارة الكثير من القطاعات الداخلية والمكاتب السياحية العاملة فى الخارج.

أدوار ومهام وزارة السياحة:

يرجع إنشاء وزارة السياحة إلى عام ١٩٣٥ حيث أنشئ مكتب للسياحة بوزارة المالية. ثم تحول فى نفس العام إلى مصلحة السياحة يرأسه وكيل وزارة ضمت إدارتين عامتين للسياحة الداخلية والخارجية، ثم صدر قرار جمهورى ٤٤١ لسنة ٦٦ بإنشاء وزارة السياحة وتبعية المصلحة لها. وأنشئ مجلس أعلى للسياحة، والمؤسسة المصرية للسياحة والفنادق، ومصلحة الآثار، ومركز تسجيل الآثار، وتمويل الآثار، وكان هدفه إنقاذ آثار النوبة. وفى ١٩٦٧ أدمجت مصلحة السياحة فى الوزارة وصدر قرار جمهورى بإعادة تنظيمها، ثم قرار ١٩٥١ لسنة ٧٤٣ بإعادة تنظيم عملها الذى تحدد فى:

١- وضع السياسات المنظمة للعمل.

٢- وضع الخطط القومية، والمعايير التى تتخذ عن التخطيط والمتابعة.

٣- البحوث والدراسات عن العمل السياحى وما تستلزمه من موارد ومستلزمات ومتابعة للتطورات العالمية.

٤- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات السياحية.

٥- الترويج للمشروعات الجديدة، وجذب المستثمرين للمساهمة فيها.

٦- عقد الاتفاقيات الدولية وفقا للقوانين وتوطيد الصلة مع المنظمات الدولية المختصة.

٧- مؤتمرات وحلقات بحثية ومساهمة فى أنشطة المنظمات الدولية.

٨- الإعلام السياحى وتوفير المعلومات للمهتمين بالحركة السياحية العالمية.

٩- توطيد الصلات مع المؤسسات السياحية الوطنية والأجنبية لخدمة أهداف التنمية.

١٠- الإشـراف والـرقابة علـى الخدمـة السـياحية والتـزام المنشـآت بالمواصفات والشروط.

١١- الإشراف على تنمية المناطق وإنشاء الفنادق.

١٢- متابعة نشـاطات شركات السياحة ووكالات السفر والنشأة الفندقية للتأكد من التزامها بالقانون.

١٣- إصدار التراخيص بمزاولة الأنشطة السياحية وفقا للقوانين.

١٤- أعداد الخطط لتنمية اللقاءات الفنية والإدارية فى مختلف المنشآت والمهن.

١٥- إصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للوزارة من النواحى المالية والإدارية.

رابعًا: الأجهزة غير الرسمية:

وهـذه الأجهـزة غـير الرسمية تساعد فى تقديم الخدمات السياحية ولها أنشطة كثيرة وتساعد الأجهزة الرسمية فى القيام بأعمالها وقد حدد القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن أجهـزة السـياحة والمنشـآت الفندقـية فـى مصر بأنه لا يجوز إنشاء أو إقامة أى منها أو إدارتهـا إلا بترخـيص مـن وزارة السياحة، على أن تقوم هذه الأجهزة بالعمل فى مجال السـياحة وتسـاهم فـى تنشيطها وتقديم الخدمات تبعًا لتخصصها، وتعد هذه الأجهزة أجهزة خدمات تساعد الأجهزة الرسمية فى القيام بمهامها وتتحمل مسئولية إدارة العمل والسـياحى وتسـتهدف الربح فى المقام الأول مثل وكالات السفر، والمنشآت السياحية، وشـركات السـياحة والفـنادق وشـركات النقل، وتعمل على استقطاب السائحين فى مقابل بيع خدماتها ومن أمثلتها:

١ـ وكالات السفر والدعاية:

وتعمـل وكـالات السـفر والسـياحة علـى استقطاب السائحين وتساعد فى ترويج والسـياحة للـبلاد وعلـى إرضاء الزائر وحل مشكلاته ويظهر دورها فى حالات الرواج ويفضـل بعض السياح التعامل معها مثل الإنجليز والألمان الذين يفضلون وكيل السفر، ودور وكـيل السفر يتحدد فى تقديم المعلومات – الحجز الفندقى – حجز تذكرة شركة الطيران – الإقامة والتنقلات بعد الوصول أو التنظيم الكامل للرحلة، وحتى تقوم تلك

الـوكالات بـدورها علـى أحسـن وجـه، وحتى يمكن القيام بالدعاية والتخطيط الناجح للمسـتقبل تقـوم تلـك الـوكالات بـبذل الجهود المستمرة لمعرفة حركة المواقع السياحية ورغبة السياح فى زيارتها ومعرفة جنسيات السياح المترددين على كل منطقة ونوعياتهم، ومـن المعـروف أن وكـالات السفر تميل إلى إنفاق شريحة أكبر من مبيعاتها على الدعاية والإعـلان مـثل الـوكالات التـى تتخصـص فـى رحـلات الأسمـاك، الرحلات البحرية، المهرجانات الموسيقية، المناسبات الرياضية والحج وغيره.

٢ـ المنشآت السياحية والفندقية:

والمنشـأة السـياحية هـى المكـان المعـد أساسـا لاسـتقبال السـياح لـتقديم المأكولات والمشـروبات واسـتهلاكها فـى ذات المكـان كالملاهـى والـنوادى الليلية والكازينوهات والحانـات والمطاعم والتى يصدر بتحديدها قرار من الجهة الرسمية المختصة سواء كانت وزيـر السـياحة، أو رئـيس المجلـس كمـا تعد وسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحـلات بـرية أو نيلية أو بحرية والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة من قبل المنشآت السياحية.

٣ـ والمنشآت الفندقية فيعرفها القانون بما يلى:

تعد منشأة فندقية الفنادق والبانسيونات والقرى السياحية والفنادق العائمة والبواخر ومـا إلـيها مـن الأماكن المعدة لإقامة السياح، وكذا الاستراحات والشقق المفروشة التى يصدر بتحديدها قرار من مسئول السياحة[1]. ومن المعروف أن معظم الدول الكبرى لها سلاسـل فندقـية تقدم خدماتها للسياح المختلفين ولها تسهيلات معينة فى البلد تقدمها لعملائهـا ولهـا نشـاط دعائـى فعـال فى السوق العالمى وتقدم الخدمات وجميع الحفلات الاجتماعية وغير الاجتماعية وتعقد المؤتمرات وتعمل على تنويع زبائنها بتنويع الأسعار وتهـدف إلى بـناء صورة خاصة لها وهى من أهم الأدوار التى تساعد على تحقيق أهداف التنمـية السـياحية العامـة أما الفنادق الصغيرة فسوقها متسع لإقليم أو منطقة ونشاطها كبير فى استقطاب السائحين.

---

(١) قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية.

٤- **الشركات السياحية الخاصة بالنقل (البرى والبحرى والجوى):**

وهى شركات غير رسمية ولكنها تساعد فى تسهيل وتيسير حركة السياحة فى البلاد وهـذه الشـركات تقوم بتقديم الخدمات السياحية عن طريق تنظيم الرحلات السياحية الجماعية أو الفردية داخل البلاد أو خارجها وفقا لبرامج معينة وتنفيذ ما يتفق معها من نقـل وإقامـة ومـا يلحـق بهـا من خدمات وهذه الشركات خدماتها مشروطة بالانتشار الجغرافـى للخـدمات ولهـا مخصصـات مالـية تـنفقها علـى الدعايـة والإعـلان لجـذب السـائحين وزيادة أعدادهم وتتناسب مخصصات الدعاية والإعلان لدى شركات النقل، وخاصـة شـركات الطـيران مع مبيعاتها، الأمر الذى يعنى أنها فى موضع يتيح لها وضع اسـتراتيجية دعائـية فعالـة فـى بلـد بهـا خـدمات أبحـاث للقيام بتحليلات للأوضاع الاقتصـادية والـتجارية ودراسـات للسوق ودراسات لدوافع الزبائن وبمقدورها اختيار فعالـية الإعـلان الذى تنفذه وكالات متخصصة فى الإعلان، وهى كذلك تزود زبائنها بمعلـومات عامـة عـن الفنادق، المناخ، التسويق عن البلدان التى تشملها بخدماتها وهى بذلك تضاعف مهام المكتب السياحى[1].

وتنقسم هذه الشركات إلى ثلاث أنواع:

أنواع الشركات السياحية:

تنقسم الشركات السياحية إلى ثلاثة أنواع هى:

١- الشـركات التـى تقـوم بتنظيم الرحلات السياحية سواء كانت جماعية أو فردية داخل البلاد أو خارجها وفقًا لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات وتسمى "شركة سياحة عامة".

٢- الشـركات الخاصـة والتـى تقوم ببيع تذاكر السفر وتيسير نقل الأمتعة وحجز الأمـاكن علـى وسـائل الـنقل المخـتلفة وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى.

---

[1] احمد زيدان: الدعاية السياحية: مرجع سابق ص١٤٠.

٣- شـركات تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية ونهرية لنقل السائحين[1]

بالإضـافة إلى هـذه الشـركات هـناك شـركات أخرى متخصصة لممارسة أعمال سياحية معينة لخدمة السائحين ومن أمثال هذه الشركات:

الشركات العاملة فى ميدان الغوص والرحلات البحرية[2].

وقد أتاح القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ فى مصر المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ بشـأن تنظـيم الشـركات السـياحية وخول لوزير السياحة أن يضيف أعمالا أخرى تتصل بالسياحة وخدمة السائحين لأعمال الشركات السياحية.

وفى هذا الصدد صدر قرار وزير السياحة رقم ١٣١ لسنة ١٩٩٧ الذى نص فى مادته الأولى علـى أن "تعتـبر أعمـالاً سياحية أنشطة الرحلات البحرية ومراكز الغوص التى تقوم بها الشركات السياحية لخدمة السياحة والسائحين".

وتـنص المـادة الثالثة منه على "أن يصدر وزير السياحة قرارًا بشروط وقواعد منح الترخيص المشار إليه".

وبـناء علـيه صدر قرار وزير السياحة رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٩ بشأن لائحة وشروط منح الترخيص للشركات التى تزاول أعمال الأنشطة البحرية والغوص متضمنا:

المادة الأولى:

تسرى أحكام هذا القرار على الشركات السياحية التى تنشأ بغرض إنشاء وامتلاك وتشغيل مراكز الغوص والتدريب.

المادة الثانية:

يشترط أن يكون للشركة مقر فى مكان لائق سواء كان مبنى أو منشأة عائمة (فندقية – سياحية) لا تقل مساحته عن ٦٠ مترًا مربعًا وأن يشتمل على:

(أ) مكان حفظ أدوات ومعدات الغوص واسطوانات الهواء.

(ب) مكان شحن الهواء وورشة الإصلاح وخلع الملابس والتدريب.

---

(١) دليل وزارة السياحة للمنشآت الفندقية والسياحية والشركات السياحية: قطاع الخدمات والعلاقات السياحية ص ٢٠

(٢) الأهرام فى ٩٩/٧/٣ وزير السياحة يصدر لائحة بشروط وقواعد منح الترخيص للشركات العاملة فى الأنشطة البحرية والغوص.

(جـ) اتباع التعليمات الخاصة بالغوص والصادرة من الوزارة واتحاد الغوص مع مراعاة المحافظة على البيئة.

وتتعاون الأجهزة السياحية الرسمية والأجهزة الأخرى غير الرسمية وتتكاتف لتحقيق أهداف التنمية السياحية وتقديم كافة التسهيلات والخدمات للسائحين لزيادة أعدادهم واستقطاب المزيد منهم.

وقد أنشأت كافة البلاد العربية أجهزة رسمية خاصة بها للقيام بالمهام التنموية المنوط بها القيام به ولتحقيق الأهداف السابقة. كما سيأتى فى (الفصل التاسع) عند الكلام عن دراسات وتجارب الدول العربية فى مجال الاستثمار والتنمية السياحية.



استراتيجيات التنمية السياحية

أولاً : الاستراتيجيات السياحية

ثانيًا : التطور التاريخى لمفهوم الاستراتيجية

ثالثًا : التعريفات

رابعًا : الأهداف

خامسًا : نماذج الاستراتيجيات السياحية

أولا: الاستراتيجيات السياحية:

رغم تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصناعة السياحة بتباين أنواعها، وأنشطتها المختلفة إلا أن الدلائل العملية وتجارب الدول تشير على التزايد الملحوظ فى الدور الذى تلعبه السياحة بصفة عامة فى قضايا التنمية بمفهومها الشامل وقد ترجم الاهتمام الشديد بقطاع السياحة فى الكثير من دول العالم فى شكل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطاء المزيد من الحريات للقطاعين العام والخاص بمزاولة العديد من الأنشطة وإنشاء المشروعات السياحية. هذا بالإضافة إلى التسهيلات المتنوعة كالإعفاءات الضريبية والجمركية على واردات قطاع السياحة والسماح بتحويل أرباح الشركات الأجنبية أو دخول العاملين فيها خاصة الأجانب ومساهمة الدول فى تكاليف وإنشاء الخدمات اللازمة للمشروعات السياحية[1] كتمهيد الطرق وإنشاء الشبكات الخاصة بالمياه والكهرباء والاتصالات السلكية وغيرها.

وتضع الدول الخطط السياحية والاستراتيجيات التى تتناسب وأوضاعها المختلفة وتثار التساؤلات عن أفضل السبل للوصول للأهداف وتوضع الدراسات وتجرى الأبحاث للاختيار السليم والناجح الذى يضمن تحقيق الأهداف دون مشكلات وعقبات جسيمة وفى قطاع السياحة تثار التساؤلات لاختيار أفضل البدائل وأهم الاستراتيجيات التى يمكن أن توصل إلى تحقيق الأهداف التنموية فبأى الاستراتيجيات أبدأ؟ وما الخطط الأهم للوصول إلى تحقيق أفضل الأهداف التنموية ماهى السبل لتحقيق العائد السياحى الكبير؟

---

(١) أحمد ماهر – عبد السلام أبو قحف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، القاهرة، المكتب العربى الحديث سنة ١٩٨٨.

ما هو دور القطاع الخاص وما دور القطاع الرسمى؟

ما هى المشروعات التى سأتوسع فى إنشائها وما هى الخدمات التى ستقدمها الأجهزة الرسمية، وما هى السياسات المتوازنة التى سيسير عليها العمل؟

هل هناك الكثير أم القليل من القوانين والتشريعات المنظمة والمحفزة على العمل؟ أم مازال القطاع يحتاج إلى الضوابط والتوجيه وهل أترك الاستراتيجيات السياحية للعرض والطلب؟

هل هناك عقبات توجد أمام واضعى الاستراتيجيات السياحية؟وما هى هذه العقبات؟

وهل هذه العقبات اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم حضارية وكيف السبيل للتغلب عليها؟

أن وضع الاستراتيجيات هام وضرورى وتحديد الاستراتيجية العامة للدولة مسألة هامة لأنها تحدد مسار التنمية عبر الزمن ويجب أن تتصف تلك الاستراتيجية بالشمول بمعنى أنها يجب أن تغطى جميع قطاعات الاقتصاد القومى، وذلك لأن الاستراتيجية هدفها سرعة تغيير المجتمع وذلك لعلاج أوضاع التخلف الاقتصادى، ولابد من الإقرار بأن حقائق الحياة السياسية والعلمية والاقتصادية المعاصرة على الصعيدين الداخلى والدولى قد تفرض مركزية التخطيط والإدارة والقرار فى بعض المجالات/من أجل تحديد الأهداف والخطط وتحقيق التنمية المنتظمة من خلال إعداد استراتيجيات متناسقة تتصف بالشمول فى أى فرع من فروع النشاط التنموى فى الدولة التى من ضمنها النشاط السياحى، لذلك سيتم فى هذا الفصل مناقشة الاستراتيجيات السياحية من حيث تطور مفهوم الاستراتيجية، وتعريفها، وخصائصها، وأهدافها، ثم النماذج الاستراتيجية السياحية التى تتبعها بعض الدول فى مجال السياحة.

ثانيًا: التطور التاريخى لمفهوم الاستراتيجية:

وفدت كلمة الاستراتيجية من المجال العسكرى ووصلت إلى مختلف المجالات وإلى العلوم الإنسانية وتطور مفهوم الاستراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ وفقًا لاختلاف

وتطور التقنية العسكرية فى كل عصر عن الآخر، ووفقًا لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد أو مفكر، ولذلك لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لهذه الكلمة، لأن الاستراتيجية تتطور تبعًا لتطور الاقتصاد والسياسة والعلوم، وتستفيد من أحدث ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا عند إعداد واستخدام القوات العسكرية فى الحرب. لذلك فإن لكل دولة خلال فترة معينة استراتيجية عسكرية خاصة بها تتوقف على العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجغرافية، وأن الاستراتيجية الفعالة تبنى على الخبرة والاستفادة من دروس الماضى وتصاغ وتوضع فى إطار مناسب للمستقبل.

وقد استخدم لفظ الاستراتيجية منذ عدة قرون فى العمليات الحربية وهى كلمة يونانية قديمة مشتقة من كلمة "استراتيجوس" وتعنى فن القيادة أى كيف يستخدم القائد "الجنرال" القوى المحيطة به – لضمان النصر فى الحرب. وحتى حرب نابليون كان يقصد بالاستراتيجية علم وفن مواجهة العدو عن طريق القوة العسكرية، أو هى الخطة العامة الموضوعة لإحراز هدف معين.

وقد وسع نابليون مفهوم استخدام الاستراتيجية لتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية التى تحسن الفرصة للنصر العسكرى. وبالتالى ليس من الضرورى أن يدخل القائد معارك حاسمة لتحطيم جيوش أعدائه بل قد يكون من المفضل تحت ظروف معينة استخدام استراتيجية تقوم على تعطيل العدو وتحطيم معنوياته، وضرب مؤخرته ومراكز اتصالاته وتموينه، وتفادى الاشتباك معه فى أية معارك حاسمة. بل إن القائد العسكرى قد يتمكن من تحقيق أهدافه دون إطلاق رصاصة واحدة، وذلك إذا تمكن بكل الوسائل الموضوعة تحت قيادته من إقناع العدو بتفوقه المطلق إذا دخل المعركة.

والاستراتيجية العسكرية لا تعنى استخدام القوة فقط بل والتهديد باستخدامها. ولا تهتم بالحرب فقط، ولكن بالسلام الذى يتبع الحرب.

وهنا يظهر بكل وضوح مشكلة العلاقة بين السياسة والاستراتيجية وإن الاستراتيجية لم تعد وقفًا على العسكريين، بل أصبحت فنًا يزاوله السياسيين وبالتالى

أصبح يطلق على الاستراتيجية فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة. وقد تكون هذه الأهداف هجومية مثل إجبار الخصم على قبول بعض الشروط المجحفة أو دفاعية مثل حماية الأرض أو الذود عن مصالح الأمة.

وحديثا استخدم مفهوم الاستراتيجية ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية بحيث أصبحت فنًا وعلمًا يمارس في الكثير من جوانب الحياة، وبالتالى أصبح يعرف هذا المفهوم بأنه استخدام القوة بأنواعها المختلفة لتحقيق أهداف معينة.

وفى مجال الإدارة عرفت الاستراتيجية على أنها الخطة العامة المعدة لتحقيق أهداف محددة ومنشودة، بمعنى آخر فن استخدام وإدارة الموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنظيم.

وفى ميدان التخطيط أخذ مفهوم الاستراتيجية يستخدم مقرونًا ببعض العناصر الرئيسة التى تشتمل عليها خطط التطوير الإدارى بأشكالها وأنواعها المختلفة، فأصبحنا نسمع بالأهداف الاستراتيجية مثلاً والتى يقصد بها الأهداف النهائية والكلية أو العامة للخطة، وتتميز هذه الأهداف بكونها بعيدة المدى أو طويلة الأجل وتسعى أجهزة التخطيط على مستوى الدولة أو التنظيم لتحقيقها من خلال تنفيذ الخطط.

يختلف مفهوم الاستراتيجية عن التكتيك والذى يعتبر فى جذوره الأولى أحد المفاهيم العسكرية أيضًا ويقصد به أسلوب تنفيذ معركة أو حملة عسكرية وإدارتها، وعلى الصعيد الإدارى يعرف على أنه مجموع الخطط والبرامج المرحلية القصيرة المدى التى تساعد فى تحقيق أهداف استراتيجية معينة. وكما يوجد هدف استراتيجى، فإن هناك هدفًا تكتيكيًا أو تعبويًا يتميز بأنه جزئى ومرحلى أو تفصيلى، ومن خلال تحقيق مجموعة الأهداف التكتيكية يتم تحقيق هدف استراتيجى وكذلك من خلال مجموعة خطط أو برامج قصيرة ومرحلية يتم تحقيق أهداف استراتيجية أو خطة طويلة المدى.

وقد استخدمت الاستراتيجية للدلالة على المهارة فى التخطيط والإدارة وعندما استعادت العلوم الاجتماعية الاصطلاح أضفت عليه مفهوما شاملا يعنى الخطة العامة لوسائل تحقيق الأهداف.[1]

---

(١) السيد عليوة: استراتيجة الإعلام العربى، القاهرة، هيئة الكتاب سنة ١٩٧٨

والحـديث عـن الواقـع الراهن يقتضى الحديث عن التعريفات والمحاور والأهداف، والوسائل، والبدائل.

ثالثًا: التعريفات:

الاستراتيجية فى أحد تعريفاتها :

هى مجموعة الخيارات الطويلة الأجل التى يضعها مديرو البرامج فى شكل خدمات، وسياسات وخطط عمل.

"إن الاسـتراتيجية مجمـوعة مـن الخـيارات التـى يأخذ بها قادة البرامج فيما يتعلق بالأهـداف والخدمات والسياسات وخطط العمل، وينبغى للإستراتيجيات الناجحة أن تلبـى أهـداف الـبرامج العريضـة التـى تضـعها الحكومة والبيئة على حد سواء، ومن المحتمل أن تنجح الاستراتيجيات التى تلبى أهداف الحكومة وتتمشى مع البيئة، بشكل أكثر من تلك التى لا تفعل ذلك."[1]

تعريف الاستراتيجية تبعا للمدرسة الغربية:

تعـرف الاستراتيجية بأنها فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش فيها لمناطق الحاسمة والتعـرف علـى النقاط التى يجب تحشيد أكبر عدد من القطاعات فيها لضمان النجاح فى المعارك. (ليتريه).

وفـى كراسـة الـتدريب المشترك البريطانية الصادرة عام ١٩٠٢م تعرف الاستراتيجية بأنهـا فـن التخطـيط لحملـة ما وتوجيهها، وهى الأسلوب الذى يسعى إليه القائد لجر عدوه إلى المعركة.

ويعـرف لينين: (المدرسة الشرقية) الاستراتيجية الصحيحة. بأنها هى التى تتضمن تـأخير العملـيات إلى الوقت الذى يسمح فيه الانهيار المعنوى للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة.

- ماوتسى تونج: هى دراسة قوانين الوضع الكلى للحرب.

---

(١) صمويل بول: الإدارة الاستراتيجية لبرامج التنمية ترجمة محمود برهوم، الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية سنة ٨٥.

أمـا المدرسـة المصـرية، فتعـرف الاسـتراتيجية علـى أنها أعلى مجال فى فن الحرب وتـدرس طبـيعة وتخطـيط وإعـداد وإدارة الصـراع المسلح وهى أسلوب علمى نظرى وعملـى يـبحث فـى مسـائل إعـداد القـوات المسلحة للدولة واستخدامها فى الحرب معـتمدًا على أسس السياسة العسكرية كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الاستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو.

أمـا المدرسـة العـراقية: تعـرفها علـى أنهـا فـن إعـداد وتوزيـع القـوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة.

- محاور الاستراتيجية:

وتدور التعاريف الخاصة بمصطلح (استراتيجية) حول الحقائق التالية:

١- تعطى الاستراتيجية إطارا موحدًا عاما يتم وفقه اتخاذ القرارات بحيث تكون هذه القـرارات متناغمة ومتكاملة. وهذا المحور فى التعريف ينبع من منطلق القناعة بـأن الاسـتراتيجية هـى القوة الدافعة فى المنشأة لوضع الخطط، ومن ثم تنفيذ هذه الخطط حتى تحقق المنشأة أهدافها وغايته.

٢- الاسـتراتيجية هـى أداة تسهم فى تحديد مقاصد المنشأة من حيث الغايات بعيدة المـدى، خطـط العمـل، وأولـويات تخصـيص المـوارد. وفـى هذه النظرية تعتبر الاستراتيجية وسيلة لتشكيل الأهداف والغايات بعيدة المدى للمنشأة، وتعريف الأنشطة المطلوبة لتحقيق هذه الغايات، وتحديد الموارد المطلوبة وتوفيرها.

١- تعطـى الاسـتراتيجية تعريفا للمجال الذى تتنافس فيه المنشأة. ويتطلب تحديد مجال عمل المنشأة التعرض لقضايا نمو المنشأة، وتوسع أعمالها وتنوعها، وكذلك مجـالات العمـل المطلـوب التخلى عنها وهنا تسعى الاستراتيجة للإجابة على سـؤالين أساسـيين: مـا هـى مجالات عمل المنشأة حاليا؟ وما هى مجالات العمل التى يجب أن تكون فيها المنشأة؟

٢- الاسـتراتيجية هـى وسـيلة لـتحديد كيفـية الاسـتجابة للفـرص والتهديدات الخارجـية ولـنقاط القـوة والضعف الداخلية بهدف تحقيق تفوق على المنشآت

المنافسة. ومن هذا المنظور تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق تفوق مستمر على منافسى المنشأة فى جميع مجالات عملها، هذا التفوق هو حصيلة تفهم شامل وعميق للقوى الداخلية والخارجية التى تؤثر على المنشأة فالاستراتيجية تساعد المنشأة على تحقيق التوافق بين الإمكانيات الداخلية والواقع الخارجى، وهى كذلك تعين المنشأة على حسن التكيف مع متطلبات التغيرات الخارجية.

٣- تشكل الاستراتيجية نظاما منطقيا يميز بين مهام كل مستوى من مستويات الإدارة فى المنشأة: الإدارة العليا والوسطى والدنيا، وكذلك مهام الإدارة المركزية والفروع والأقسام والوحدات. وتضمن الاستراتيجية الناجحة توزيع المسؤوليات وتكاملها بما يحقق أقصى درجات التناغم. وبغض النظر عن هيكل المنشأة، تتشكل الاستراتيجية من تكامل ثلاث استراتيجيات مختلفة هى: استراتيجية الشراكة واستراتيجية العمل، استراتيجية التشغيل.

٤- الاستراتيجية هى تعريف للإسهام الاقتصادى وغير الاقتصادى الذى تنوى أن تقدمه المنشأة لجميع المتعاملين فيها وهنا يمكن تعريف المستفيدين بأنهم يشملون مالكى المنشأة أو مالكى أسهم المنشأة والموظفين والمجتمع والدولة، ... إلخ. وتبرز أهمية هذا البعد المتضمن تعريفا واسعا للمستفيدين إبراز ضرورة أن تراعى استراتيجية المنشأة مصلحة قطاع أوسع من المستفيدين. كذلك ينبغى أن تتجنب الاستراتيجية التركيز على تحقيق الربح السريع كحافز للعمل، وإنما ينبغى مراعاة تحقيق المصلحة لكافة المستفيدين على المدى البعيد.

خصائص الاستراتيجية:

١- الاستراتيجية هى تحرك مرحلى، ويعنى هذا أنه بحسب الظروف والمرحلة التى يمر بها المشروع، يتحدد أسلوب التحرك والعقل. ويعنى هذا أيضا المرونة فى التصرف.

٢- الاستراتيجية هى رد فعل المشروع لما يتوقعه من تهديدات أو فرص فى البيئة، ولما هو موجود فعلا من عناصر قوة أو ضعف فى أداء المشروع.

٣- تركـز الاسـتراتيجية علـى إعـادة تخصيص موارد المشروع (كلها أو جزء منها)، وذلك لأن شكل تخصيص الموارد الحالى يمكنه فقط من بقاء الشىء على ما هو علـيه. ومـواجهة الـتغيرات البيئـية تـتطلب فـى هيكل الموارد الحالية وطريقة توزيعه على الاستخدامات.

٤- هناك جانب من المخاطرة يكتنف الاستراتيجيات، وذلك لأن الاستراتيجية تبنى على قدرة المشروع على التنبؤ بالتهديدات والفرصة البيئية، والتنبؤ به قدر من عدم العلـم أو المخاطرة.

٥- أن التحـركات الاسـتراتيجية تـتم فـى الزمن القصير أو الزمن الطويل، وقد تتكرر أو لا تتكرر، وذلك استنادا إلى طبيعة الظروف البيئية.

٦- تسـتغل الاسـتراتيجية المـزايا التنافسـية التـى يتمـتع بها المشروع فى مواجهة المشـاكل والتهديدات التى يواجهها، أو فى اقتناص الفرصة المتاحة، وقد تكون هذه المزايا فى نوع معين من الموارد.[1]

موقـع الاسـتراتيجية اسـتنادا علـى مـا سـبق: تقع الاستراتيجية فى القمة وتخضع مباشـرة للسـلطة السياسـية ومهمتها التعريف بكيفية إدارة الحرب الشاملة ووضع الغايـات لكـل مـن الاستراتيجية السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية — التـى تؤلف المكونات الأساسية للاستراتيجية العليا — وتأمين التنسيق بينها جميعًا، وهـى مـا تعـرف بالاسـتراتيجية العلـيا وتعتبر الاستراتيجية العليا من اختصاص القـيادة السياسـية أو رؤسـاء الـدول والحكـومات بمعاونـة رؤسـاء الأركـان العامة والمستشارين ومجلس الدفاع الأعلى.

ويسـتخدم تعـبير الاسـتراتيجية العليا لشرح فكرة السياسة خلال التنفيذ وإيضاح دورها الفعال فى توجيه وتنسيق جميع إمكانيات الدول لتحقيق الأهداف الوطنية.

وعلـيه فهيـى (فـن وعلـم تطويـر واسـتخدام القـوى السياسـية والدبلوماسـية والاقتصـادية والمعـنوية والعسكرية للدولة أثناء السلم أو الحرب لتحقيق الغايات والأهداف السياسية).

---

(١) أحمد ماهر: الخطط والسياسات والاستراتيجيات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٩٦.

إن مـدى الاسـتراتيجية محـدد بالحـرب ولكن الاستراتيجية العليا تنظر إلى ما وراء الحـرب ولمحو السلم الذى سيعقبه، ولا تكتفى بتحقيق التنسيق بين مختلف وسائط الحـرب فقـط بـل عليها أن تنظم استخدامها أيضًا بغية تجنب تقويض حالة السلم المقبلة من أجل أمن الأمة وازدهارها.

وعلـى الاسـتراتيجية العلـيا أن تقـدر وتضـاعف الإمكانـات الاقتصـادية والقدرة البشرية بقصد دعم الوحدات المقاتلة، علاوة على دعم القوى المعنوية.

أنَّ أهمية تقوية إرادة الرجال وشخصيتهم تعادل أهمية الحصول على القدرة المادية، وهـى تـتولى أيضًا تنظيم وتوزيع الأدوار والقوى بين مختلف المرافق والصناعة. كما علينا أن نـدرك أن القدرة الحربية عامل واحد من عوامل الاستراتيجية العليا التى يـدخل فـى حسـابها قـوة الضغط المالى أو السياسى أو الدبلوماسى أو التجارى أو المعنوى، وكلها عوامل هامة لأضعاف إرادة الخصم.

أنواع الاستراتيجيات وأهدافها:

تـتعدد أنـواع الاسـتراتيجيات لتشمل جميع نواحى الحياة فى نظام التخطيط فهناك خطـط ذات مجـال ومدى مختلفين يتم وضعها على مستويات مختلفة وهناك خطط تغطى فترات زمنية مختلفة ويمكن إيجاز بعض هذه الأنواع فيما يلى:

الاسـتراتيجيات علـى مسـتوى مشروع جزئى أو شامل. أن التخطيط على مستوى المشروع يبدأ بتحديد الأهداف وتعيين الوسائل التى تكفل تحقيق الأهداف خلال فترة معيـنة وتتمـثل بـرامج المشـروعات الرئيسـية بقـيام الدولـة بمجموعة من الدراسات والـبحوث وتقـوم بعـد ذلـك بالعمـل على قيام تلك المشروعات والتى ترى فائدتها للاقتصاد القومى.

الاسـتراتيجية القومـية والاسـتراتيجية الإقليمـية. أى التخطـيط علـى مسـتوى الـوحدات الإدارية كلها وتخطيط إقليمى يشمل مناطق معينة من الدولة وكلا النوعين مـن التخطيط هام وتربطه بالآخر علاقات وثيقة ومحددة وتهدف إلى تحقيق التوازن فى الـنمو بـين أقالـيم الدولة المختلفة والتى تضمن نصيب الأقاليم المختلفة من الدخل القومى طبقا للخطة القومية التى تشمل توزيع الاستثمار المنتج والغير منتج.

الاستراتيجية المركزية واللامركزية. تختلف أنظمة التخطيط بشأن تحديد مستوى المركزية فى تحمل مسئولية اتخاذ القرارات المختلفة والتوفيق بين الموارد والاستخدامات ومركزية القرارات التخطيطية ويمكن أن نميز بين النموذج المركزى واللامركزى فالأول يقضى بمركزية القرارات الجارية المتعلقة بنشاط الوحدات الاقتصادية الإنتاجية، واللامركزية تقضى بمركزية القرارات المتعلقة بالكميات الكلية وتشمل (الدخل القومى والاستهلاك الكلى والاستثمار والواردات والصادرات) وذلك دون الدخول فى مكونات كل هذه الكميات، والنشاط السياحى هو نشاط تنموى يتطلب وضع استراتيجيات وأهداف تنموية مستمرة ومتكاملة ويستخدم كافة الاستراتيجيات المتاحة لتحقيق الأهداف العامة والخاصة المباشرة وغير المباشرة.

رابعًا: الأهداف

تتضمن القضايا الاستراتيجية فى أى مجال من المجالات أهدافا عامة:

وهى القضايا والأمور الاستراتيجية التى تهم المنظمة وتضعها فى اعتبارها بصفة عامة وتعمل على تحقيقها لتحقيق التنمية والنمو الدائم للمنظمة فى كافة المجالات وهى:

- نمو المنظمة وتحقيقها للأرباح على المدى الطويل.
- التغييرات التى تحدث فى الأسواق والتعرف على الاتجاهات التى تتعلق بتلك التغييرات.
- تطوير الجانب التكنولوجى الخاص بالصناعة والاتصال.
- تنويع مصادر الشراء حتى لا تقع المنظمة أسيرة لسوق واحدة.
- ربط نظام الحوافز والتشغيل بالأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل فى مجال الاستثمارات.
- نشر ثقافة تخطيطية بين العاملين تساعد على تكييف الأفراد مع مستجدات المستقبل.
- تطوير نظام المعلومات الذى يخدم الإدارة العليا والوسطى عند وضع القرارات.

- تشجيع الابتكار والتجديد داخل بيئة العمل للسيطرة على المنافسة وعلى المشكلات الطارئة.
- رصد الدراسات والبحوث التى تقوم بها الجهات المختصة والمنظمات العالمية والاستفادة بها.

وغنى عن القول إن هذه القضايا الاستراتيجية الهامة التى تهم كل منظمة وتضعها فى اعتبارها إذا طبقت فى مجال السياحة التطبيق العلمى الدقيق لأدى ذلك إلى نمو السياحة مستقبليا نموا مطردا دون هزات تعرضها للتأرجح أو التذبذب

الأهداف الاستراتيجية فى مجال السياحة العالمية:

تحددت الأهداف الاستراتيجية فى مجال السياحة وبرزت بعد أن اجتاحت العالم مجموعة كبيرة من التغيرات العالمية التى أثرت تأثيرا كبيرا فى كافة بلدان العالم وسعت الدول الكبرى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية دون النظر للأعراف والقوانين الدولية، وركزت الدول الأخرى على مشروعاتها وتحقيق مصالحها متجهة إلى تنمية ذاتها وأصبحت كثير من دول العالم تنظر للسياحة على أنها قاطرة للتنمية الشاملة فى البلدان الأكثر نموا وذلك حيث يتجه العالم للعولمة السياحية بعد تطبيق اتفاقية الجات التى وقعتها أكثر من ١٢٥ دولة فى سنة ١٩٩٤ بالمغرب والتى تعنى فى مجال السياحة أن البقاء للأصلح وللأجود فى الخدمات والكوادر والبيئة – والإدارة – والتسويق وفى المنشآت السياحية) خاصة بعد الاتجاه لفتح الحدود بين الدول وتوظيف التقنيات الحديثة فى كافة جزئيات العمل السياحى (من إعداد الكوادر وتصميم المنشآت – وفى التسويق والترويج – وفى الاستثمار السياحى وذلك بعد أن ظهر فى الربع الأخير من القرن العشرين أن الصناعات التى لها السبق هى صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأيضا صناعة السياحة والسفر لذا فقد اهتمت المصارف المالية العالمية بهذه الصناعات وبمصادر الثروة بما أدى إلى تزايد التنافس والاهتمام بها بما ينبأ أن حجم السياحة العالمية ستصبح فى تزايد مستمر يتنبأ الخبراء بأنه سيصل فى سنة ٢٠٢٠ إلى (مليار، ٦٠٠ مليون سائح).

ولـذا فقـد رفـع فـى يـوم السياحة العالمى شعار السياحة قطاع رائد لخلق العمالة وزيادة التنمية والاستثمار مع حماية البيئة.

ولذلك تتحدد الأهداف والاستراتيجيات فى مجال السياحة نظرًا لطبيعته الخاصة وتدور حول:

- الجذب السياحى وتنويع وسائل الجذب وتعددها.
- تطوير المنتج السياحى وتنويعه وخروجه للأسواق العالمية.
- تعزيز التنمية لجذب الاستثمارات السياحية.
- تحديد المواصفات ووضع معايير الجودة.
- التنمية المستدامة وتطوير المجتمعات المحلية.
- التطويـر المؤسسـى وتطويـر القطـاع الخـاص للمشـاركة فـى خطط التنمية والاستثمار السياحى.
- الارتقاء بأدوات التسويق والترويج السياحى.

وإذا كان الهدف الرئيسى لأى استراتيجية سياحية هو تنمية السياحة بكافة أنواعها العمل على تحفيز الطلب على المنتج السياحى والارتفاع بمعدلات التدفق السياحى لتقترب من معدلات الدول الجاذبة للسياحة طوال العام.

– حيث تشير تقارير منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط عوائد حركة السياحة الدولية قد فاق متوسط عوائد مجمل الصادرات العالمية من الخدمات التجارية، ووصلت عوائد السياحة إلى ٨٪ من مجمل صادرات العالم السياحية، وشكلت السياحة ٣٥٪ من مجمل الصادرات العالمية الخدميه، لذلك تسعى كثير من الدول إلى الوصول إلى نادى الكبار فى عالم السياحة، وذلك عن طريق تحديد الأهداف وضع التوجهات اللازمة وتحديد المنشآت السياحية لاستراتيجياتها التى ستسير عليها.

١ـ أهم الأهداف الاستراتيجية للمنشآت السياحية:

تتمثل الأهداف الاستراتيجية على مستوى المنشآت السياحية فيما يلى:

١– تنشيط الحركة السياحية.

٢– التخطيط لحملات إعلامية محلية ودولية.

٣- التوسع الأفقى والرأسى فى مجال العمل السياحى، والاهتمام بالمشروعات السياحية.

٤- الجودة والارتقاء بالعنصر البشرى المتصل عمله بالسياحة وصناعتها وخدماتها.

٥- إشاعة ونشر ثقافة تنمية السياحة بين الجمهور المستهدف بكافة أنواعه.

٦- تنوع وإثراء المنتج السياحى وإضافة أنماط سياحية جديدة على خريطة السياحة.

٧- التعامل مع الأسواق السياحية المختلفة ومحاولة فتح أسواق وجذب سائحين جدد.

والعمل من خلال الاستراتيجية السياحية على تعميق الصلات مع العاملين فى المجال السياحى (منظمو الرحلات – وكلاء السفر والسياحة – منظمة المؤتمرات – شركات الطيران).

أهداف الاستراتيجية العامة وتوجهاتها فى مجال السياحة:

وبوجه عام يمكن القول إن الأهداف الاستراتيجية التى تنشدها الأجهزة السياحية تتمثل فيما يلى:

- تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى، وكذلك رسم السياسات السياحية ووضع إجراءات تنفيذها.
- ضبط وتنسيق التنمية السياحية التلقائية العشوائية.
- تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار فى مجال التسهيلات السياحية أينما كان.
- حل المشكلات التى تواجه الاستثمار السياحى ووضع التشريعات التى تيسر سبل التنفيذ.
- مضاعفة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للنشاطات السياحية لأقصى حد ممكن وتقليل كلفة الاستثمار والإدارة لأقل حد ممكن وتقليل كلفة الاستثمار والإدارة لأقل حد ممكن.
- ضمان عدم قيام نشاطات اقتصادية أخرى منافسة فى المواقع السياحية.
- الحيلولة دون تدهور الموارد السياحية وحماية النادر منها.

- صنع القرارات المناسبة وتطبيق الاستخدامات المناسبة فى المواقع السياحية.
- تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها بالشكل المطلوب فى المناطق السياحية.
- المحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة.
- توفير التمويل اللازم من الداخل والخارج لعمليات التنمية السياحية.
- تنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل تكاملى.

التوجهات اللازمة للارتقاء بالخدمات والتنمية السياحية، وذلك من خلال:

١- الارتقاء بمستوى العمالة السياحية من خلال البرامج التدريبية.

٢- الارتقاء بمستوى التعليم السياحى من خلال تطوير المناهج الدراسية واستكمال تجهيزات المدارس الفندقية.

٣- الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية من خلال تنوع الخدمة وتحسينها.

٤- رفع مستوى البنية الأساسية الخادمة للسياحة.

٥- تطوير تكنولوجيا المعلومات السياحية عن طريق إنشاء شبكة للمعلومات وربطها بشبكة الإنترنت.

خامسًا: نماذج الاستراتيجيات السياحية:

فى إطار التنافس الكبير الذى يحدث الآن فى العالم بين جميع الدول فى مجال السياحة، تسعى كل دولة إلى البحث عن استراتيجيات خاصة لها لتنمية السياحة بها وتسعى جاهدة إلى إبراز خصائصها وتميزها بل وتفردها السياحى وتركز على منتجها السياحى لتطويره وتقديمه التقديم اللائق الذى يساعدها فى تحقيق أهدافها فى مجال السياحة وهو جذب الأعداد الكبيرة من السائحين وزيادة هذا التميز والتفرد، والاستفادة بما تقدمه الدولة من خدمات وتسهيلات ومغريات كثيرة للجذب السياحى، وتتنوع الاستراتيجيات السياحية وتنقسم إلى الكثير من التقسيمات التى تضعها الدولة أو الأجهزة المسئولة والتى تتناسب مع منتجها السياحى ووضعها السياحى وخططها التنموية وطموحاتها وآمالها وهى أنواع منها ما يلى:

أنواع الاستراتيجيات السياحية

أ- استراتيجية التنوع السياحى: (تنوع المنتج السياحى)

فى إطار التنافس الكبير على السياحة تركز الدول على استراتيجيات متعددة لتنمية السياحة، وتعمل على الاهتمام بكافة أنواع السياحة وتقدمها للسائح مع التركيز على خصائصها وتميزها وذلك بتنوع منتجها السياحى وبالتركيز على الآثار والمناطق التراثية والمقومات التاريخية والسياحية والثقافية إلى جانب التركيز على السياحات الأخرى مثل:

(السياحة الرياضية – التركيز على سياحة المؤتمرات والندوات – سياحة الحوافز – السياحة العلاجية – سياحة رجال الأعمال – السياحة الدينية – السياحة الترفيهية – سياحة التسوق)).

وتقوم الدولة بوضع الاستراتيجيات التنموية المناسبة للاستفادة من كافة الأنواع السياحية المتوفرة، بل تسعى الدول من خلال استراتيجياتها إلى تنوع المنتج السياحى، وعرضه العرض الشيق والجذاب والمؤثر لجذب الأعداد الكبيرة من السائحين، وتضع الخطط الإعلامية لتحقيق هذا الهدف بالإضافة إلى توسيع استراتيجياتها التنموية فى إنشاء المشروعات وتسهيل قيامها وتنويع الفنادق، وتقديم التسهيلات المناسبة لتيسر حركة المرور والقدوم للبلاد. حيث تعمد الدول إلى تنويع السياحة وتتعددها[1] ما بين:

١- سياحة قضاء الإجازات والترفيه.
٢- سياحة الصحة والعلاج.
٣- سياحة رياضية.
٤- سياحة الآثار والأماكن التاريخية.
٥- سياحة الهوايات.
٦- سياحة اجتماعية.
٧- سياحة المؤتمرات.
٨- سياحة المشتريات والتسوق.

---

(١) منال عبد المنعم، السياحة تشريعات ومبادئ، الطبعة الأولى: عمان – الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع سنة ٢٠٠٠.

٩- سياحة دينية.

١٠- سياحة ثقافية.

ب- استراتيجية تنويع الأسواق السياحية:

عن طريق تنويع الأسواق يتزايد عدد السائحين، وذلك بعدم التركيز على أسواق الدول المعروفة فى أمريكا أو أوروبا بل العمل باستمرار إلى إضافة أسواق جديدة وعدم الوقوع أسرى بعض الأسواق التقليدية، وإعطاء السياحة العربية أى دول الجوار أهمية كبرى، واعتبارها مصدر من مصادر السياحة المتجددة، والتعامل مع سائحى دول جديدة من الدول التى بدأت تبرز كأسواق سياحية جديدة من أمريكا اللاتينية وروسيا واليابان، وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول التى بدأت تبرز فى المجال السياحى كدول جديدة.

جـ- استراتيجية الانتشار:

وذلك عن طريق تسهيل كافة الخدمات والتسهيلات، وإقامة المنشآت التى تتناسب مع كافة مستويات الدخول بدءًا من الدخول المتوسطة والمتميزة والخاصة، وتشييد فنادق النجمتين والنجمة الواحدة لتشجيع سياحة الشباب والطلبة والفئات المتوسطة فى الداخل والخارج.

د- وضع الأجندة السياحية والتنشيط السياحى:

أى إيجاد الارتباط بين الأجندات الهامة بالبلاد والأحداث المصنوعة فى السياحة أى الفعاليات المترابطة، ووضع الأجندة السياحية من حيث (الجدول – الخطط – الخطوات) التى تربط بين الأحداث الهامة القومية والوطنية فى البلاد والأعياد والإجازات وإقامة المناسبات والمهرجانات الخاصة بذلك وذلك لتشجيع الجمهور فى الداخل والخارج على السياحة وربطه بتلك الأحداث الهامة وإيجاد الفرص القومية والوطنية للاحتفال والسفر وتمضية الأوقات الترويحية.

أمثلة على كل من جمهورية مصر العربية ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة

هناك الكثير من الخطط والاستراتيجيات التى تتبعها الدول لتحقيق أهداف تنشيطية ففى مجال السياحة تضع الدول الاستراتيجيات التى تتناسب ومنتجها

السياحى الوفير، وبذلك تضع الدول أجندة خاصة للمناسبات المختلفة التى تمر بها، وتركيز الانتباه إلى المناطق السياحية المتوفرة المتعددة فى نفس الوقت وتلفت نظر السائح إلى المواقع والأنشطة التى لم يتم التعرف عليها، تمهيدًا لوضعها فى الخطط السياحية وليضعها السائح فى زيارته القريبة أو المنتظرة.

وترتبط هذه الاستراتيجية بقدرة الدولة على تسويق منتجها السياحى والنشيط بطرق جيدة تتناسب مع ما تحتويه الدولة من مقومات سياحية وموارد تاريخية.

٣- جمهورية مصر العربية:

على سبيل المثال تتجه استراتيجيات التنشيط السياحى فى مصر إلى:

١- جذب انتباه السائح إلى بعض المواقع الهامة فى المدن الكبرى وليس فى العاصمة فقط، مثل: "شرم الشيخ - الغردقة - الإسكندرية - دهب - رأس محمد - الإسماعيلية - الفيوم - جنوب الوادى" والتركيز على ما توفره هذه البلاد من مناطق جذب وتميز تهم الكثير من السائحين القادمين إلى البلاد.

٢- إقامة أنشطة ثقافية خاصة ومتعددة، ذات سمعة عالية تجذب السائح الأجنبى وتثيرخياله على سبيل المثال:

"إقامة أوبرا عايدة سنويا - تعامد الشمس على وجه تمثال رمسيس الثانى مرتين فى العام (فبراير وأكتوبر من كل عام) - المعارض الدائمة - المهرجانات والمؤتمرات المحلية والعالمية" مثل مهرجان الأغنية وغيره من المهرجانات العالمية التى يدعى لها كثير من المشاركين.

٢- مملكة البحرين:

تقوم مملكة البحرين بتوجيه استراتيجياتها السياحية إلى السياحة الثقافية لما تزخر به المملكة البحرينية من آثار ومواقع أثرية ومتاحف قديمة وحديثة، وذلك إلى جانب توجيه الاهتمام إلى سياحة المؤتمرات وتشجيعها وتهيئة الفرص الكثيرة لعقد المؤتمرات بكافة أنواعها المحلية والإقليمية والعالمية فى كافة المجالات.

٣ـ دولة الإمارات:

هناك الكثير من الأحداث السياحية والسيلحات الرياضية التى استحدثتها دبى لترويج وتنشيط السياحة بها وأهمها تستضيف دبى سنويا عددًا من المهرجانات الشعبية ذات الإعداد الجيد. يقام العديد من هذه المهرجانات كل عام مثل سباقات رجبى دبى، بينما تقام الأخرى على أساس أسبوعى مثل سباق الخيول. تعتبر هذه الفاعليات من نوع السياحة الرياضية والسياحية الخاصة والترفيهية وتعد تسلية مبتكرة لكل أفراد العائلة إلى جانب إقامة المعارض مثل معرض الطيران فى دبى، ويعتبر ثالث أكبر معرض للطيران فى العالم. يعقد كل سنتين فى شهر نوفمبر، ويوفر فرصة مثيرة فيها الكثير من العروض الجوية، وكذلك الفرق الجوية البهلوانية من فرنسا وبريطانيا وفيما يلى عرض لبعض الأحداث السنوية الرئيسية فى المدينة وأوقات هذه الأحداث التى تقام بصفة أسبوعية أو شهرية:

سباق الهجن:

يعبر سباق الهجن رياضة عربية شعبية وتعد من أكثر الرياضات العربية أهمية لزائرى مدينة دبى وفيها يمكن للمشاهدين التجول حول الميادين. وتعقد السباقات خلال فصل الشتاء وعادة أيام الأربعاء، الخميس والجمعة وأيام العطلات الرسمية. الدخول مجانًا.

سباق السيارات الصحراوى:

توفر الصحارى فى الإمارات العربية المتحدة ويوفر الموقع المثالى الفرصة لسباق السيارات، وقام اتحاد الإمارات لرياضة الدراجات بسباقات عديدة خلال السنة ومن أبرز هذه السباقات سباق "تحدى صحراء الإمارات" وهو يعد ذروة كأس العالم فى سباق الضاحية للسيارات. حيث يجذب أفضل المتسابقين من كل بلدان العالم.

سباق القوارب الشراعية:

هذا السباق على شكلين، أما قوارب تسير بالتجديف أو بقوة الرياح. ويشكل أسطول القوارب الشراعية التقليدية منظرًا رائعًا ويندفع عبر الماء. وفى دبى السباقات تكون لمسافات بحرية طويلة وأهمها السباق إلى جزيرة صير بونعير يشترك فيه حوالى ٨٠ قاربًا.

دبى ديزرت كلاسيك:

نادى الإمارات للجولف، وقد تم إدراج دبى ديزرت كلاسيك ضمن برامج محترفى الاتحاد الأوروبى للجوالف واعتبر ذلك إنجازا كبيرا، حيث يعد دبى ديزرت كلاسيك حدثًا سنويًا يشترك اللاعبين الدوليين. وخصصت للبطولة جوائز نقدية.

سباعيات رجبى دبى:

تقام فى شهر كانون الأول (ديسمبر) وهو من أعظم الأحداث فى فصل الشتاء حيث تقام سباعيات رجبى دبى ويشارك فيه أفضل الفرق العالمية فى سباعيات الرحبى وتقام فى عطلة نهاية أول أسبوع من شهر ديسمبر حيث يشهد هذين اليومين منافسات قوية ويقدم لمئات المتفرجين أجواء احتفالية تستمر طوال الليل.

مفاجآت صيف دبى:

يعتبر سباق القوارب السريعة رياضة بارزة فى الدولة. إن فريق الفيكتورى المحلى مصنف من بين أندية العالم فى الدرجة الأولى فى سباق القوارب السريعة ويوفر خور دبى الإعداد لأحداث وطنية تزداد تنافسا كل سنة.

رحلة اليوم البدوى:

تمر الرحلة يوميا بالقرى البدوية التقليدية وبمزارع الجمال فى الصحرا، مع سباقه عبر التلال الرملية المختلفة الأنواع والارتفاعات. وتقوم هذه الرحلات بزيارة الجبال الصخرية مع تقديم وجبة غذاء خفيفة باردة فى الجبال وقبل العودة. تستغرق الرحلة يومًا كاملاً كما يتم تلبيس السياح اللباس التقليدى (الثوب والغترة) وجعلهم يعيشون الجو البدوى التقليدى من خلال التواجد داخل الخيمة وسط الصحراء.

ركوب الجمال:

حيث زيارة شبه الجزيرة العربية تكتمل بالتعرف على سفينة الصحراء، بركوب الجمل على التلال الرملية ثم التوجه إلى مخيم بدوى للاستراحة وتناول المرطبات وللتصوير.

مراقبة الطيور:

في دبى مكان لمراقبة الطيور، نمت شهرتها حيث الاخضرار بالمنطقة يجذب الطيور التى ليس من السهولة العثور عليها فى أوروبا أو الشرق الأوسط. ٨٠ نوعية تتكاثر محليًا و٤٠٠ نوعية تمر خلال هجرتها فى فصلى الربيع والخريف بين إفريقيا وآسيا الوسطى.

الطيور مثل الببغاوات الصغيرة والشقراق الهندى والهدهد، وأنواع أخرى من الطيور بالإمارات مثل طائر الغاق والقراق الهندى والبوم والقطاة وأبو بليق فى المتنزهات. وفى خور دبى هناك ملجأ للطيور البحرية وهى المحمية الطبيعية الوحيدة فى المدينة حيث طائر النحام وطيور الشاطئ وطيور المخوص ورياضة صيد الصقور تقليد له جذور ويتم عن طريق تنظيم رحلة لمشاهدتها وهى تحلق فى الجو.

المشاهد من الطائرة:

خلال استخدام الطائرة تشاهد مراكب الصيد التقليدية والبيوت ذات البراجيل والحدائق الخضراء والخور المتعرج والبنايات الحديثة وقرى صيد الأسماك والشواطئ الذهبية الجميلة.

نادى الفراعنة:

هو نادى التسلق فى دبى داخل مبنى، تمارس رياضة تسلق الجدران، وللمبتدئين والمنافسة بين المتقدمين، تم تصميمه وبناؤه من قبل الشركات البريطانية المتخصصة فى هذا المجال، ويحتوى على مستلزمات التسلق من أجهزة وحبال وأرضيات أمان فى حالة التسلق المنخفضة.

قرية الغوص:

تتمتع المياه المحيطة بدولة الإمارات العربية المتحدة بغنى الحياة البحرية وتنوع المرجان ووجود بقايا بواخر ومناظر والغوص فى هذه المنطقة ومن السهل ممارسته على مدار السنة حيث المياه دافئة وغير ملوثة ومشاهدة أسماك القرش الصغيرة وثعبان البحر، وتوجد أماكن غوص على الساحل الغربى من دبى، وعلى الساحل الشرقى هناك فرص لمشاهدة الشعب المرجانية ذات الألوان الرائعة. أما منطقة مسندم فتوفر مجالات

للغوص خاصة للغواصين المتفوقين وهناك رحلات غوص يومية لجميع المستويات وتحت رعاية عدة مؤسسات تدريبية عالمية. ودورات فى الغوص تقدم دروسا فى السباحة كمقدمة للرياضة.

دراجات الكثبان الرملية:

اكتشاف عجائب الصحراء الرملية بقيادة السيارات الرملية أو بإمكان السائح تأجير الدراجات الرباعية أو العربات على الكثبان الرملية فى طريق دبى.

صيد الأسماك:

فى البحر العميق أو قرب الشاطئ ويبدأ الموسم من شهر سبتمبر وإلى إبريل حيث تتكاثر الأسماك فى هذه الفترة وعلى الرغم من ذلك فإنه بإمكان السائح صيد سمك الشلفيش الضخم وملكة السمك خلال أشهر الصيف. والأسماك المتوفرة هى ملك السقمرى التونة، وسمك البينيت وسمك سليمان. وصيد الأسماك على الشاطئ أو المراكب الصغيرة شائعا على طول الساحل وبإمكانك صيد أسماك كثيرة حتى سمك البركودة ويعتبر شاطئ الجميرا وحديقة الخور بالإضافة إلى السواحل المألوفة من الأماكن المفضلة لصيد الأسماك.

وبإمكان السائح أيضا استئجار مركب (من بر دبى أو ديرة) والذهاب إلى منبع الخور صباحًا لركوب المركبـة. للصيـد فى أعماق البحر ويتم تنظيم رحلة يوم كامل أو نصف يوم للصيد بالشبكة أو صيد ليلى.

المنتجعات الصحية:

هناك نواد للنساء وأخرى للرجال وطرق المعالجة كثيرة ومتعددة من حمامات الهايدرو والطين وأنواع التدليك المعروفة والجاكوزى والساونا وصالونات التجميل.

ركوب الخيل:

ترعى دبى سباقات الخيول العالمية الذى يعتبر أغلى سباق خيل فى العالم. وتولى أهمية كبيرة للخيول حيث تملك أرقى السلالات وأحدث المعدات والأجهزة والاسطبلات فى العالم.

التزلج على الماء:

حيث يوفرها الفندق الذى يقيم فيه السائح أماكن عديدة لممارسة هذه الرياضة بجانب جسر القرهود، فترى الدراجات المائية والكثير ممن يمارس هذه الرياضة، لقد اهتمت الإمارات بالسياحة الرياضية اهتماما كبيرا وشجعت وجذبت السائحين من كافة دول العالم. واعتبرت السياحة الرياضية من أهم السياحات الجاذبة للسياح من شتى بقاع العالم وخصصت إحدى الفضائيات للرياضة لجذب انتباه السائحين وزيادة أعدادهم ونجحت بالفعل فى تحقيق هذا الهدف.

هـ- استراتيجية التركيز على السياحة العلاجية:

تعتمد هذه الاستراتيجية على استغلال الموارد الطبيعية والبيئية التى تزخر بها بعض الدول وتقوم بتحويلها إلى مدن متخصصة للسياحة العلاجية وقد شرعت كثير من الدول إلى جذب هذه السياحة ذات الإنفاق المرتفع مستغلة إمكاناتها الطبيعية والبيئية وجوها ومياهها ورمالها لكى تضع لنفسها موقعا على الخريطة العلاجية، وتستند هذه الاستراتيجية على المقومات الطبيعية من:

١- مناطق تعتمد أساسًا على المياه المعدنية.

٢- مناطق يستغل جوها الطبيعى للعلاج.

٣- مناطق تجمع بين المياه المعدنية والجو الطبيعى الذى يساعد على العلاج.

٤- مناطق تستخدم مياه البحار والرمال فى العلاج.[1]

والهدف الرئيسى لهذه المناطق هو العلاج والاسترخاء والابتعاد عن صخب المدن وروتين الحياة والاستجمام الكامل فى محاولة لاستعادة النشاط والحيوية والعلاج البيئى يعتمد على الاستحمام فى عيون المياه الساخنة الغنية بالعناصر المفيدة أو مياه الينابيع والعيون الطبيعية أو مياه البحر ذات الملوحة العالية أو الدفن فى الرمال أو التعرض لأشعة الشمس. ويحسن لعلاج بعض الحالات المرضية توفر عوامل نفسية وبيولوجية، وقد لا يغنى عن العلاج الطبى.

ولذلك كان تركيز الدول التى يتوفر لها أحد الإمكانات السابقة على استقطاب السائحين المرضى والمتعبين وكبار السن وتوفير السبل والإمكانات المتعددة لهم لمساعدتهم على الاستشفاء مع توفير الدعم النفسى والمعنوى الذى يساعد بدوره على اجتياز المريض أو المستشفى لحالة الألم والمرض وانتقاله إلى حالات التهيئة المعنوية للشفاء.

ويتحقق للدول التى تستخدم هذه الاستراتيجية السياحية العلاجية الكثير من الأموال فهى تدر دخلا كبيرا وذلك لطول فترة بقاء السائح لغرض العلاج أو

---

(١) أحمد الجلاد: أطوار الاتجاهات الحديثة فى السياحة: القاهرة – عالم الكتب سنة ٢٠٠١.

الاستجمام فتتراوح بين المتوسطة أو الطويلة، وكذلك نسبة الإنفاق الكبيرة وعندما تتوفر المقومات السياحية العلاجية التى يمكن الاستفادة منها مثل مياه البحار المالحة، المياه العذبة، توفر الأطباء والكادر المتخصص، الجو الصحى الخالى من التلوث ووجود بنية تحتية متطورة لإقامة المستشفى أو المنتجعات العلاجية للاستجمام. فإن هذا عادة يجلب نوعية راقية من السياح ذوى المستويات الإنفاقية العالية للاستجمام فى المنتجعات الصحية وتتحقق للبلاد الأهداف المنشودة من حيث السمعة المتميزة والدخل العالى من مثل هذه السياحات.

و- استراتيجية الحوافز:

وتعد هذه الاستراتيجية أداة تسويقية تستخدمها المنشآت المختلفة الصناعية والتجارية وكثير من الشركات والمؤسسات لتحفيز العاملين وتنشيط العمل وزيادة الإنتاج وتحسين الأداء وتحقيق الأهداف. وتتمثل فى تقديم رحلة أو زيارة للعاملين بدلاً من المكافآت المادية كحافز لهم وهذه الاستراتيجية تلقى الكثير من القبول من العاملين حيث تعد أكثر جذبًا وأكثر راحة وفعالية من المكافآت، وتتفق مع رغبات العديد من الأشخاص للزيارة والسياحة خاصة إذا كانت الرحلة معدة مسبقًا ومنظمة وكاملة الخدمات.(١)

وتحقق هذه الاستراتيجية الكثير من الفوائد خاصة عند اصطحاب الزوجات والأولاد أثناء الرحلة، خاصة عندما يتحدد مقصدها إلى دول بعيدة كالرحلات عبر البحار أو الرحلات البعيدة لدول المقصد السياحى المتنوعة. وتحقق هذه السياحة تنمية ونجاح للعلاقات الإنسانية بين العاملين وبينهم وبين المنشأة التى يعملون بها عندما تحقق لهم الرغبة فى السفر والسياحة والتسوق والراحة والبعد عن عناء العمل وتحقيق أحلامهم فى السفر والسياحة.

وقد حققت هذه الاستراتيجية الكثير من النجاح فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة وتكونت بعض الجمعيات للاهتمام بهذا النوع من السياحة وأبرزها "الجمعية الأمريكية لمسئولى الحوافز" التى تقوم بإعداد التقارير والدراسات والمعلومات عن هذا النوع من السياحة ومقرها نيويورك وتهتم بإعداد

(١) ماهر السيسى مبادئ السياحة، مرجع سابق.

المؤتمر السنوى لها والعديد من الاجتماعات منذ إنشائها ١٩٧٢م وحتى الوقت الحاضر. وحاليًا تقبل كثير من الدول على هذا النوع من السياحة لاعتماده على جذب جمهور كبير من العاملين، ولذلك تتجه بعض الدول إلى الاستراتيجيات التى تتناسب مع تنفيذ سياحة الحوافز لديها.

ز- استراتيجية خلق صورة ذهنية للمنتج (سلعة – خدمة):

تعتمد استراتيجية الصورة الذهنية على خلق تصور ذهنى عن المنتج بكامل عناصره (الاسم التجارى – السعر – الخصائص وغيرها)، وبمعنى آخر خلق شخصية للمنتج وعندما يقوم المستهلك بشراء واستخدام المنتج تنتقل إليه هذه الصورة أو بمعنى آخر يعيش فى الإطار النفسى الذى تخلقه هذه الصورة الذهنية عن المنتج (سلعة – خدمة) ويستخدم الإعلان لتحقيق ذلك الهدف فالإعلان لا يبيع السلعة أو الخدمة فقط ولكن يبيع أيضا رموز وصور ذهنية وأخرى نفسية يحصل عليها المستهلك عند الشراء والاستخدام.[1]

وتستخدم تلك الاستراتيجية لمواجهة المنتجات المنافسة، وكذلك عندما لا توجد فى السلعة أو الخدمة ميزة تنافسية أو ترويجية يمكن أن يميزها عن المنافسين فيعمل الإعلان على خلق هذه الميزة الرمزية، كما تصلح للاستخدام فى حالة السلع أو الخدمات المرتبطة بالمستهلك أو مكانته الاجتماعية مثل الملابس والسيارات.

ح - استراتيجية تنمية القوى البشرية:

وتعد استراتيجية تنمية القوى البشرية من أهم الاستراتيجيات فى مجال السياحة:

فقد اكتسب ميدان القوى البشرية أهميته اشتقاقا من أهمية الدور التى تلعبه هذه القوى فى المنشآت فالعنصر البشرى فى أى منشأة هو المحدد لفاعلية استخدام عناصر الإنتاج والأداء الأخرى.

ويذكر الباحثون بأن أدوار المنشاءات وتيسير العمل بها يتوقف على كفاءة العنصر البشرى وحل المشكلات واختيار أعضاء الفريق الذى يتحمل مسئولية العمل وتوزيع المهام الموكلة إلى كل فرد ومتابعة أدائهم وتدريبهم لذا كانت أهمية هذه الاستراتيجية

---

(١) أحمد فاروق الإعلان فى مؤسسات التأمين: رسالة ماجستير – كلية الإعلام جامعة القاهرة. مرجع سابق.

التى تهدف فى الأساس إلى إعداد العنصر البشرى الذى يتحمل مسئولية العمل، لذلك شرعت كثير من الدول إلى إنشاء الكليات المتخصصة للسياحة والفندقة وأيضا الكثير من المعاهد التعليمية التى تساعد على إكساب الملتحقين بها الكثير من المعارف والمهارات والخبرات وحسن التعامل وحسن الضيافة وغيرها من المهام والمسئوليات الهامة التى يتحملها العاملون فى هذا المجال إلى جانب مهارة الإدارة وحسن تصريف الأمور مع العمل على مداومة إلحاقهم بالدورات التدريبية التى تكسبهم الكثير من المهارات والجديد فى مجال السياحة حيث يكسبهم المهارات التكنولوجية المختلفة التى تساعدهم على القيام بأعمالهم وتحسين مقدرة الفرد على أداء العمل ومن هنا أهمية تدريب القوى البشرية حيث يهدف التدريب إلى:

- توفير القوى البشرية المدربة لزيادة فعالية الأداء فى المنشآت.
- زيادة الرضى الوظيفى للعاملين فى جميع المستويات الإدارية.
- تحقيق التنمية الإدارية الشاملة.
- إكساب العاملين مهارات وخبرات خاصة لوظائف معينة.

وتعد استراتيجية تنمية القوى البشرية من أهم الاستراتيجيات التى تبذل فى مختلف الأنشطة السياحية والتى تمثل صورة من صور العمل الذى يعد عنصرًا هامًا من عناصر المنتج السياحى والتى تساعد على جذب السياح مثل قيام هذه القوى بإقامة القرى السياحية والمنتجعات والمنشآت الحديثة سواء كانت فنادق أو موتيلات إلى جانب المناطق الترفيهية المختلفة التى تعمل على راحة وجذب السياح سواء كانت الملاهى أو البواخر السياحية أو الأسواق التاريخية أو الرياضات الخاصة وغيرها من وسائل الترفيه والراحة والاستمتاع.

ويتوقف نجاح أداء الفرد فى المنشآت السياحية على ضرورة توافر عناصر هى:

قدرة الفرد على العمل ورغبته فى العمل، واستعداده له.

أما المقدرة على العمل فيمكن تحقيقها عن طريق المعرفة والمهارة ويكتسبها الفرد عن طريق التعليم والتدريب والخبرة.

أما الـرغبة فتتأثر الرغبة فى العمل بالمقدرة على العمل من جهة والمناخ الوظيفى والاجتماعـى السـائد فـى محيط العمل من جهة أخرى ويتأثر المناخ الاجتماعى والمادى بالهيكل الإدراى ونظم الخدمة المدنية.

وتعـد القوى البشرية من أهم العناصر المتعلقة بالتنظيم الفعال وتتطلب الاختيار السـليم للكفـاءات البشـرية الـذين سـيتحملون أداء الأعمـال والـذين تتوافـر فيهم المواصـفات الأساسـية للعمـل والاتقان فيه ومن هنا أهمية استخدام استراتيجة تنمية القوى البشرية.

ط ـ استراتيجية المحافظة على البيئة :

وهـى الاسـتراتيجية التـى تعنـى وتهـتم بالمحافظة على البيئة وعدم تدهورها جراء المشـروعات والتوسـعات السـياحية المسـتمرة خاصـة بعـد أن شهد العالم خلال الربع الأخـير من القرن العشرين اهتماما بالغا بقضايا البيئة وآثارها على الإنسان وانطوت تلـك القضـية على إبراز وظهور العديد من المشكلات التى تهدد الإنسان فى حاضره ومستقبله وفى كافة مناحى حياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية أيضا.

وباتـت قضـية البيـئة مـن أهـم القضـايا المحلـية والدولـية التـى تهتم بها الدول والمـنظمات والأفـراد وأضـحت القضـية ضـمـن كثير مـن القضايـا التى تشغـل بال العـالم الآن مـثل قضـايا البطالة والإرهاب وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا المؤرقة والهامة.

وتعد البيئة من أهم تلك القضايا لما تمثله من مخاطر فردية ومخاطر مجتمعية تعود على الفـرد وعلـى المجـتمع فـى حاضـره ومسـتقبله والارتـباط بـين البيئة ومشكلة التلوث ومشكلة استنزاف موارد البيئة وما لها من آثار هامة على كثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصـادية والنفسـية للإنسـان مـن الموضوعات الهامة التى تمثل استراتيجية سياحية مسـتقبلية فمـن المعـروف أن هناك صلة قوية بن السياحة والبيئة حيث تعمل السياحة علـى إبـراز المعـالم الجمالية لأى بيئة فى العالم، وكلما كانت هذه البيئة نظيفة وصحية كلمـا ازدهرت السياحة وانتعشت. وقد تبدو أن السياحة هى إحدى المصادر للمحافظة

على البيئة وأنها لا تسبب ولا تعد مصدرًا من مصادر التلوث. غير أن ذلك ليس صحيحا فالسياحة تشكل مصدرًا من مصادر التلوث فى البيئة والتى تكون من صنع الإنسان أيضا وتسبب الكثير من الآثار السلبية للسياحة والبيئة التى تنتج عن:

- الزيادة فى أعداد السياح والتى تمثل عبئا على مرافق الدولة بدءا من وسائل النقل، الفنادق، كافة الخدمات من كهرباء ومياه.
- أحداث التلفيات ببعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو تعامل السياح معها بشكل غير لائق.
- ممارسة السياح لبعض الرياضات البحرية قد يؤدى إلى الإضرار بالأحياء البحرية من الأسماك النادرة، والشعب المرجانية والذى يؤدى مستقبلا إلى نقص الحركة السياحية فى المناطق التى لحق بها الضرر.
- زيادة تلوث مياه البحر وخاصة البحر الأبيض المتوسط التى لم تعد فى مناطق كثيرة، صالحة للاستحمام نتيجة للتخلص من مياه المجارى فيها.
- ازدياد تلوث الغلاف الجوى.
- انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية حيث تمثل الجبال مناطق جذب سياحى من الدرجة الأولى حيث نمارس عليها الرياضة السياحية من تسلق ومشى.

فبعض أنواع السياحات والسائحين هم المسئولين عن هذه السلبيات وإتلاف المناطق الأثرية أو السياحية إلى جانب الأفراد والسكان لهذه المناطق الذين لا تخلو مسئوليتهم عن تلك المناطق أيضا.

مضمون استراتيجية السياحة والبيئة:

يرى الباحثون أن كوكب الأرض قد أصبح يتعرض لتحولات خطيرة من الناحية الجيولوجية والمناخ والبيئة المتمثلة فى تقارب القارات وارتفاع مستوى البحر وذوبان الجبال الجليدية وظاهرة الاحتباس الحرارى وما إلى ذلك من فيضانات وانتشار الأمراض والأوبئة، كل هذا ناتج عن التصرفات السلبية للإنسان وعدم احترامه للتوازن البيولوجى وتلويثه للبيئة من خلال الأنشطة المختلفة وهذه التلفيات تعد كوارث ولها تأثير على جميع الكائنات ومنها الإنسان فإذا أردنا أن نحافظ على بيئتنا وعلى تراثنا

الطبيعى علينا المحافظة على الطبيعة وتخصيص مناطق خضراء ومحميات وطنية تضمن حماية الفضاءات والإبقاء على التوازن البيئى كلما تزايد عدد السكان وعمليات المحافظة على البيئة الطبيعية تتطلب إمكانيات مادية وبشرية لا يمكن تسخيرها إلا بإحداث نشاطات مولدة للموارد التى تضمن التمويل الذاتى ومن هذه النشاطات تلك المتعلقة بالسياحة البيئية والتى تعد من أنجح الوسائل للانتعاش الاقتصادى وتسهيل الاتصال بالطبيعة والمساهمة فى حماية التنوع البيولوجى فى كل المجالات. طالما وضعت الاستراتيجيات التى تهدف وتعمل على حماية البيئة وتحقيق التوازن والتنمية المستدامة. والسياحة البيئية ذات التوازن البيئى ظاهرة جديدة تهدف إلى البحث والتأمل فى الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للزائر. إلا أن هذا النوع من السياحة يتنافى مع السياحة الجماعية أو السياحة الشعبية التى تسعى إليها بعض الدول لتنشيط السياحة بها.

فوائد السياحة البيئية: يحقق تطبيق استراتيجية السياحة البيئية الكثير من الفوائد أبرزها:

١- التمتع بالطبيعة حيث تمكن الزائر من الاستمتاع بالهواء النقى والرجوع إلى الطبيعة. والتأمل والراحة والاسترخاء.

٢- احترام البيئة والمحافظة عليها وعدم تلويثها أو إهدار مواردها.

٣- تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤- تساهم فى إدارة الموارد الطبيعية والبشرية والحضارية مساهمة فاعلة.

٥- تحقيق التواصل الحضارى والاجتماعى مع الأجيال المتعاقبة.

٦- بالإضافة إلى أن فوائد ممارسة السياحة البيئية من إزالة الإرهاق الذى يسببه أسلوب الحياة اليومية والإقبال على السياحة البيئية يتزايد خاصة فى بعض القارات والبلاد ومثل أفريقيا وأمريكا الجنوبية والهند وإندونيسيا، وأصبحت المناطق المحمية تحتل حوالى ٥٪ من الفضاءات المتنوعة على ١٣٠ دولة وعلى سبيل المثال توجد بقارة

أمريكا حوالى ١٠٠,٠٠٠كم[٢] من المناطق المصنفة والخضراء، وفى ألمانيا توجد حوالى ٢٣ محمية مساحتها حوالى ٢ مليون هكتار.

وأصبحت الدول تعتنى بالنباتات والحيوانات وذلك بإنشاء المحميات الطبيعية.

إن للسياحة البيئية مزايا اقتصادية هامة حيث وصلت عائداتها إلى حوالى ٤٠٠ مليون دولار. وهذا النوع من السياحة له مزايا اقتصادية أخرى هى:

- خلق فرص للعمل.
- والسياحة البيئية هى نوع من التراث الطبيعى.
- استقطاب للعملة الصعبة ٪.(١)

وتعمل الاستراتيجية الخاصة بالسياحة البيئية على المساعدة فى:

- نشر الوعى بأهمية الحياة الفطرية والبرية.
- نشر المعرفة بالتراث الفطرى وأهمية المحافظة على الكائنات النادرة.
- تحفيز المواطنين على المشاركة الجادة فى مشروعات التنمية البيئية وتعويدهم على اتجاهات جديدة محابية للبيئة والتنمية المستدامة.
- إكساب الناس المعارف العلمية لمواجهة المشكلات البيئية وكيفية التغلب عليها.
- تشجيع المواطنين على التعاون والمشاركة وترشيد السلوك الإنسانى واستثارة مشاركة المواطنين لحو المحافظة على البيئة.

ى- استراتيجية التركيز على السياحة الداخلية:

وهى من الاستراتيجيات الهامة التى لا تغفلها الدولة عن طريق تشجيع المواطنين على زيارة المواقع الأثرية والمتاحف والقلاع والبيوت العريقة وعدم الاكتفاء بالسائح الأجنبى أو العربى فقط، بل الاهتمام بالمواطنين كافة ونشر الوعى بينهم بأهمية السياحة وعوائدها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقديم التسهيلات اللازمة التى تساعدهم على الإقبال على السياحة مع توفير الخدمات اللازمة لهم، وتشجيع سياحة

---

(١) المشوخى – السياحة كعامل للحفاظ على التراث الثقافى والطبيعى مجموعة بحوث حلقة عمل السياحة والبيئة- القاهرة.

المجموعات والنقابات والاتحادات الطلابية، والعاملين بالشركات وأيضا العائلات حيث يرى الباحثون أنه إذا نجحت السياحة الداخلية فى جذب الأعداد الكبيرة من العائلات فإنها ستوفر الكثير من الأموال التى تنفق فى هذا المجال وليس تخفيف الإنفاق العائلى على السياحة هو الهدف الوحيد لتنشيط السياحة الداخلية فحسب ولكن هناك سلسلة من الأهداف الثقافية استطاعت السياحة الداخلية أن تحققها أهمها جذب الأسر إلى المدن الداخلية والساحلية والمناطق التراثية والأثرية والترفيهية بما يحقق الأثر فى تعريف الأفراد بوطنهم ومنجزاته الحضارية والتى تعتبر معرفتها جزء من الثقافة الوطنية الهامة ويترتب على هذه المعرفة بالوطن ومنجزاته ارتفاع الانتماء للوطن والفخر به حيث ينتقل الأطفال مع أسرهم فى رحلاتهم السياحية الداخلية ويصبح ذلك السلوك جزء من تكوينهم وتصبح السياحة الداخلية لهم بديلا من السياحة الخارجية التى تشكل نوعا من الاستنزاف المادى والتهديد الثقافى ومن المعروف أن إنشاء المتاحف والملاهى والمنتجعات والمتنزهات والسينمات والمطاعم للمواطنين يشجع على السياحة الداخلية ويدعم وجودها فلا يمكن أن تنجح السياحة الخارجية بدون نجاح السياحة الداخلية فيتعرف المواطن على الآثار والأماكن المهمة فى البلد ويكون فخورا ببلده يتمتع بنفس الخدمات التى تقدمها الدولة للسائحين الأجانب وبنفس التيسيرات مما يسمح بتوزيع الدخل بين المواطنين والأجانب.

ويشهد القطاع السياحى الداخلى فى كثير من البلاد اهتماماً وتشجيعًا كبيرًا حيث هذا الاهتمام والتشجيع جاء لاعتبارات عدة وأهداف وطنية وعبر إنجازات الخطط التنموية وإقامة المنشآت والمرافق والمحافظة عليها من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لهذا القطاع وتأتى هذه الأهداف بالاستفادة من المعطيات الطبيعية والتراثية والتاريخية وإيجاد الترابط العميق وغرس حب الوطن فى نفوس الأجيال عن طريق التعريف بمعالم النهضة الحضارية والتى يعتبر من أهم أهداف تشجيع السياحة الداخلية إلى جانب تقليل ظاهرة السياحة بالخارج من أجل المحافظة على الحضارة والتراث والثروات الوطنية وشفافية القيم التى يتسم بها مجتمع من المجتمعات.

ومـن الناحـية الاقتصـادية تعتـبر السياحة الداخلية ركيزة للتنمية تنتعش بها شتى مجـالات الاسـتثمار ممـا يفـتح الطـريق أمـام القطـاع الخاص للاستثمار فى مجال إنشاء المشروعات السياحية من إسكانية وخدمية وترويحية وغيرها.

وتبين تجارب بعض الدول السياحية الهامة مثل مصر أهمية السياحة الداخلية فى إنعاش الاقتصاد الداخلى عند وقوع أى أزمة خارجية تهدد السياحة الخارجية وتشل قدرتها على العمل والاستمرار، فتقوم السياحة الداخلية بعلاج واحتواء الأزمة والتغلب عليها خاصة وأن مصر قد شهدت الكثير من الأزمات التى تكررت على مدى سنوات (الربع الأخير من القرن العشرين) مما جعلها تتنبه إلى الاهتمام باستراتيجية السياحة الداخلية خاصة عند قيام الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣ وتوقع توقف السياحة إلى منطقة الشرق الأوسط والتى أشارت التوقعات إلى تعرض الحركة السياحية لمزيد من النكسات. كان يراها البعض امتداد واتساع نطاق تأثيرها لتشمل القطاع السياحى بالكامل. والمحصلة تراجع العائد، وتعثر المزيد من المشروعات القائمة،وتوالى عمليات الاستغناء الجماعى للعمالة. كما حدث فى سيناريو حرب الخليج الثانية. هذه الأزمات الخارجية وغيرها تؤثر على السياحة وتدفع إلى تبنى استراتيجية تشجيع السياحة الداخلية حيث تشير الدراسات السياحية إلى أن أحداث ١١ سبتمبر على السياحة للمنطقة وعلى مصر لم تتجاوز حدود توقف حركة الطائرات، وفرض قيود على عمليات السفر، وزيادة رسوم التأمين على الطائرات، والتى تم تجاوزها سريعا واستعادة حركة الرحلات الجوية وذلك عقب اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات الوقائية العاجلة، وتكثيف الاتصالات على المستويين السياسى، والدبلوماسى، للحيلولة دون صدور قرارات حظر على حركة السفر إلى البلاد إلى جانب التوصل إلى تخفيف بعض القيود المفروضة، وإلغاء التأمين الذى تم إقراره، هذه الإجراءات التى تم تلافيها كانت نتيجة للخبرات التى استفادت منها مصر بعد الأزمات المتكررة التى مرت بها ومن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة تخصيص اعتمادات مالية عاجلة لبرنامج دعم شركات الطيران الشارتر، لضمان انتظام تسيير رحلاتها إلى الغردقة، وشرم الشيخ، وطابا، ونوبيع،

باعتبارها فى مقدمة المناطق السياحية التى ستتأثر بشكل ما فى حالة نشوب النزعات أو الحرب فى المنطقة.

وبلغت قيمة الدعم المخصص ٣٠ مليون يورو. تم تقديمه لتحفيز شركات الطيران على مواصلة تسيير رحلاتها إلى مصر، وتعويضها عن نسبة المقاعد الخالية بواقع ٥ آلاف دولار عن كل رحلة.

كما شملت الإجراءات صدور بعض التيسيرات لتنشيط حركة السياحة الوافدة، منها السماح لمواطنى دول أوروبا الغربية بدخول الموانئ المصرية، والمطارات بدون تأشيرات، والاكتفاء ببطاقات الهوية.

وتم تطبيق ذلك على مواطنى فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، كما تم السماح لمواطنى بعض دول أوروبا الشرقية، وروسيا، وبعض الدول العربية بدخول مصر دون تأشيرات، والحصول عليها فى صالات الوصول بالمطارات.

وكان من بين الإجراءات التى اتخذت ليس التركيز على السياحة الداخلية أو تحفيز رحلات الطيران والتيسيرات المقدمة فقط بل استهدفت حزمة الإجراءات التركيز على أسواق الدول العربية فى الحملات الترويجية، لزيادة التدفق السياحى. خاصة وأن السياحة العربية تعد فى مقدمة الحركة السياحية العالمية الوافدة إلى مصر.. وتصل نسبتها إلى ٢٠٪ من إجمالى الحركة السياحية سنويا. وتقدر بنحو مليونى سائح. بالإضافة إلى توسيع دائرة المشاركة فى المعارض، والمؤتمرات السياحية الدولية، وتكثيف البرامج والحملات الترويجية.

ومع تكرار الأزمات وتباين درجات التفاؤل والتشاؤم وبعد أن بات مؤكدا تكرار سيناريو الأزمة، عند ضرب العراق سنة ٢٠٠٣ وتعرض السياحة لمزيد من الضربات كان المسئولين بغرفة المنشآت الفندقية، يرون أن التوقعات تشير إلى تراجع نسبة الإشغال بالفنادق والقرى السياحية خلال الشهور الأولى من الحرب العراقية إلى ٧٠٪. ثم وتبدأ النسبة فى التراجع بعد التحسن التدريجى خلال النصف الثانى من نفس العام. ليصل متوسط نسبة الأشغال الكلية فى نهاية العام إلى ٤٠٪، مشيرا إلى أن شركات ووكالات

السفر والسياحة العالمية تقوم بتحويل رحلاتها إلى مزارات سياحية فى دول أخرى بعيدة عن منطقة التوتر بالمنطقة.

وأن بوادر حالة الترقب ظهرت فى تردد بعض منظمى الرحلات السياحية الخارجية فى تأجيل إتمام الحجوزات بالمنشآت الفندقية، وكانت الفترة الخاصة باحتفالات أعياد الكريسماس، ورأس السنة تشهد نسبة إشغال عالية فى جميع المناطق السياحية. وبخاصة فى الغردقة، وشرم الشيخ.

واستبعد الخبراء السياحيون وبعض أعضاء الهيئة العليا للسياحة امتداد نطاق الأزمة لشهور طويلة، وهذا ما حدث حيث انتهت الأزمة بعد الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة من وجود استراتيجيات سياحية متنوعة تطبق فى مجال السياحة تحسبا لما قد يتسبب فى تراجع معدلات السياحة والتركيز على استراتيجيات أخرى أهمها استراتيجية السياحة الداخلية، ثم التنشيط والترويج وإزالة العراقيل والتركيز على الاستراتيجيات الهامة التى تتبعها الدول لجذب السياحة إليها طوال العام.



التخطيط الاستراتيجى فى مجال السياحة

أولاً : مقدمة

ثانيًا : تاريخ التخطيط السياحى.

ثالثًا : تعريف التخطيط الاستراتيجى للسياحة.

رابعًا : أهميته

خامسًا : عناصره

سادسًا : أهدافه

سابعًا : خصائصه

ثامنًا : متطلباته

تاسعًا : مستوياته

عاشرًا : عوائقه

حادى عشر : عوامل نجاحه

أولاً: مقدمة:

بدأت مسئوليات الحكومات المختلفة نحو التخطيط بمفهومه الحديث تتزايد فى النصف الثانى من القرن العشرين فلم يكن التخطيط معروفًا بمعناه الحديث ومداه الواسع فى كثير من الدول – حتى المتقدمة منها – قبل الحرب العالمية الثانية – وما أن انتهت الحرب بما تركته من خراب ودمار فى كثير من مدن أوروبا وخاصة فى إنجلترا وألمانيا إلا وشرعت حكوماتها فى تعديل التشريعات التخطيطية القائمة. وتكوين أجهزة إدارية وتنفيذية مدركة لمسئولياتها وتطوير فى أسلوب التعليم الجامعى لتخطيط واستحداث لأساليب ومناهج جديدة. وقد استطاعت هذه الدول بحكومتها وبأجهزتها وفكرها خلال سنوات معدودة أن – تغير من أنماط الحياة التى تسود مجتمعاتها. وترفع من معيشة مواطنيها وتوفر لهم كل مطلب متاح.

وبالرغم من هذا التطور فإن كثيرًا من مشاكل التخطيط العمرانى والتنمية لا زالت راكدة لم تجد أغلب الحكومات لها حلاً ويأتى فى مقدمة هذه المشاكل نواحى الإدارة والسياسات الحكومية والنواحى المتعلقة بمصالح المواطنين.(١)

أما عن التخطيط السياحى فقد ارتبط ظهور التخطيط السياحى وتطوره وكذلك أهميته ببروز السياحة كظاهرة حضارية – سلوكية من ناحية وظاهرة اقتصادية – اجتماعية من ناحية أخرى. وقد حظيت السياحة المعاصرة كنشاط إنسانى بأهمية واعتبار كبيرين لم تحظ بهما فى أى عصر من عصور التاريخ، لقد نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان له أثر عظيم وواضح فى حياة المجتمعات والشعوب فى عصرنا الحاضر، الأمر الذى استدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة وبشكل سريع وناضج، وقد ترتب على ذلك اعتماد وتبنى

---

(١) أحمد ماهر عبد السلام أبو قحف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية مرجع سابق.

أسلوب التخطيط السياحى كعلم متخصص يتناول بالدراسة والتحليل والتفسير جميع الأنشطة السياحية ويعمل على تطويرها وتحسين مخرجاتها.

ثانيًا: تاريخ التخطيط السياحى:

تتبلور مفهوم التخطيط السياحى بشكل واضح ومحدد بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت حركة السفر الدولية بشكل سريع وكثيف، وتزايدت أعداد السياح إلى جانب تنوع أشكال السياحة والاستجمام.. والتخطيط السياحى نوع من أنواع التخطيط التنموى وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة التى تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحى المتاح والكامن ولأقصى درجات المنفعة، مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود، ومنع حدوث أى نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه.[١]

والتخطيط السياحى قد يكون وحيد الهدف أو متعدد الأهداف، وقد يختلف فى البعد الزمنى، أى أن يكون تخطيطا على المستوى القريب أو المتوسط أو البعيد، وقد يكون على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالى.

لقد تم الاهتمام بالتخطيط فى مجال السياحة لما أصبحت تحظى به صناعة السياحة من اهتمام حيث يعتبر قطاع السياحة والسفر من أهم الأنشطة الاقتصادية التى تضيف إلى الناتج المحلى لأى دولة ثروة ودخلا مما أعطى صناعة السياحة أهمية انعكست أثارها بصورة مباشرة على قطاعات اقتصادية مثل الفنادق والمطاعم ومراكز التسلية والترفيه أو بصورة غير مباشرة على قطاعات البنوك والاتصالات والنقل الجوى والبرى.

من أجل ذلك اتجه التفكير إلى ضرورة الارتقاء بالتخطيط كأسلوب علمى لتلبية المتطلبات وحل المشكلات فى المدن والمناطق التى يجب تنميتها وخصوصًا المناطق السياحية وهى مهمة قومية تتكفل الدولة القيام بها، ولنجاحها فى القيام بهذا الدور من الضرورى العمل على:

١- تدعيم أجهزة التخطيط وتحديد خط عمل واضح لها.

---

(١) عثمان غنيم – بنيتا نبيل فى سبيل تخطيط مكانى كامل، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع سنة ١٩٩٩.

٢- إنشاء مجلس قومى لإبداء المشورة فى كل ما يعرض عليها فى مجال التخطيط.
٣- تكون أجهزة إدارية وفنية وسلطة تنفيذية لتنفيذ المشروعات والتشريعات والقوانين اللازمة لها.
٤- اعتماد التمويل اللازم لعمل هذه الأجهزة وكذلك ميزانيات لتنفيذ المشروعات.
٥- ربط المنطقة المراد تنميتها بالمرافق الأساسية (البنية الأساسية) من كهرباء ومياه وغيرها من متطلبات البيئة الأساسية.

ثالثًا: تعريف التخطيط الاستراتيجى للسياحة:

التخطيط الاستراتيجى هو عملية تكوين ورسم سياسة استراتيجية لبلد أو إقليم معين بحيث تعكس أهداف وتطلعات وروح المجتمعات المضيفة ومن ثم تنفيذ هذه الخطط عبر التوجيهات المطلوبة للاستغلال الأمثل للموارد المتوافرة من خلال عملية تنمية متميزة وقد عرف التخطيط السياحى على أنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحى فى دولة معينة وفى فترة زمنية معينة ويقتضى ذلك حصر الموارد السياحية فى الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال أعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحى ومناطق الدولة السياحية. والتخطيط الاستراتيجى عملية منظمة لها إجراءات معروفة ويختص بتنفيذها المستوى الأعلى فى المنظمة(الإدارة العليا وقد يعاونها فريق من الخبراء والاستشاريين) وهم الوزير أو بعض المتخصصين وقد تستعين الإدارة بالخبراء فى المجال لوضع الخطة السياحية وتنفيذها.

تتضمن عملية التخطيط الاستراتيجى الفلسفة الأساسية للإدارة وتوجيهاتها الرئيسية بشأن القضايا الأساسية التى تهم المنظمة والقضية الأساسية فى مجال السياحة هى ترسيخ الاعتقاد لدى السائح بأن البلاد هى من أعرق الدول السياحية وأفضلها، وتسويق البلاد ومنتجها السياحى وتنويع المنتج السياحى وفتح أسواق سياحية جديدة وجذب الاستثمارات السياحية.

يستند التخطيط الاستراتيجى إلى نظرة مستقبلية للأمور إذ يعتمد على تقييم وتحليل النتائج المتوقعة من القرارات التى تتخذها الإدارة فى وقت ما، والتى يستعان فيها بذوى الخبرة أو الممارسين فى الخارج مثل أعضاء المكاتب الخارجية والقنصليات والسفارات وغيرها لتحديد نوعية السائح أو المستثمر واتجاهاته والعوامل التى تؤثر فى اتخاذه للقرار.

والتخطيط الاستراتيجى فى مجال السياحة: هو التخطيط طويل المدى الذى تقوم به وزارات السياحة أو الإدارات الرسمية للسياحة والذى يركز على كيفية تحقيق الأهداف الشاملة بعيدة المدى للمنظمة ككل ويهتم التخطيط الاستراتيجى بتحديد المستقبل السياحى للبلاد وتحقيق الأهداف العريضة الخاصة بذلك وهو ما تقوم به الإدارات الرسمية وتركز على التنمية السياحية بكافة أبعادها.

رابعًا: أهميته:

للتخطيط الاستراتيجى أهمية كبيرة ولا يستهان بها بالنسبة للمؤسسات وتمثل فى:

أ) ترشيد اتخاذ القرارات فى العملية الإدارية فى التنظيم.

ب) سيطرة الإدارة على الموارد المتاحة، وضبط عملية تخصيصها وتعظيم العائد من استخدامها وتوظيفها.

ج) التأثير بشكل فعال فى المنتج والسوق وتعظيم دور القيادة أو الإدارة فى التعامل مع النواحى التقنية أو الفنية، وذلك بدلاً من أن تكون القرارات عشوائية ومجرد ردود فعل لما يجرى من أحداث.

هـ) تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط والالتزام بالأهداف التى تضعها الإدارة.

و) تحقيق التفاعل والحوار البناء بين المستويات الإدارية الثلاثة فى التنظيم (العليا، الوسطى، الدنيا) عن مستقبل التنظيم وسبل استمراره ونجاحه وتطوره.

ز) يترتب على النشاطات السياحية مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية عديدة، والتخطيط يمكن أن يستخدم لمنع حدوث هذه المشاكل أو وضع الحلول المناسبة فى حالة حدوثها.

ح) يمكن أن يستخدم التخطيط فى تطوير المناطق السياحية المهجورة أو ذات التنمية السيئة، كذلك يمكن تخطيط مناطق سياحية جديدة لتوفير مرونة بالنسبة للتنمية المستقبلية ولإشباع حاجات السوق والطلب السياحى المتغير والمتجدد.

ط) التخطيط كذلك مطلوب لتوفير الكفاءات والأيدى العاملة الفنية بمختلف أنواعها والتى يحتاجها قطاع السياحة والنشاطات السياحية المختلفة.

السياحة نشاط معقد ومتعدد القطاعات والأبعاد وتتداخل نشاطاته مع قطاعات اقتصادية أخرى مثل: الزراعة، الصناعة بأنواعها، وتحتاج النشاطات السياحية إلى تسهيلات وخدمات اجتماعية عديدة وكذلك خدمات بنية تحتيه، لذلك فإن التخطيط ضرورى لضمان أن جميع هذه العناصر السياحية قد تم تطويرها وتنميتها بشكل متكامل لخدمة السياحة والحاجات العامة الأخرى.

خامسًا: عناصره:

يتكون التخطيط الاستراتيجي من مجموعة عناصر رئيسية هي:

أ- الإطار العام للاستراتيجية.

ب- دراسة العوامل البيئية المحيطة بالتنظيم وتحديد سلبياتها وإيجابياتها على التنظيم.

ج- تحديد الأهداف، ووضع الاستراتيجيات البديلة وتقييمها واختيار البديل الأنسب الذى يحقق الأهداف المنشودة فى ظل الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة.

د- رسم السياسات وتحديد البرامج والمشاريع وتجزئة الأهداف العامة أو الطويلة الأجل إلى أهداف متوسطة أو قصيرة الأجل ووضع برامج التنفيذ الزمنية لها.

هـ- تحديد الموازنات بأنواعها وتقييم الأداء فى ضوء الأهداف والخطط الموضوعة ومراجعة وتقييم هذه الأهداف والخطط فى ظل الظروف المحيطة.

و- توفير المتطلبات التنظيمية اللازمة، وتحقيق قدرة التنظيم على التكيف بما يتلاءم مع التغيرات المصاحبة والناجمة عن القرارات الإستراتيجية.[1]

---

(١) عايدة سيد خطاب: الإدارة الاستراتيجية فى قطاع الأعمال والخدمات، القاهرة مكتبة عين شمس سنة ١٩٩٤.

يتميز التخطيط الاستراتيجى بالشمول والتكامل والذى يعنى:

التعـرف علـى الظروف البيئية المحيطة ودراسة وتحديد أثرها على التنظيم (ويقصد بالظـروف البيئـية هـنا جمـيع الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... إلخ) لكى تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات.

الديناميكـية والمـرونة: بمعنـى أنـه قادر عى التكيف مع كل جديد وطارئ من خلال تعديل الأهداف والخطط ليتم استيعاب هذا الطارئ والتكيف معه.

سادسًا: أهدافه:

الهدف العام لأى خطة سياحية هو:

تنويع المنتج السياحى للبلاد ليلبى كافة احتياجات السياح وذلك بالاهتمام بالسياحة الأثرية والعلاجية وسياحة المؤتمرات والحوافز والسياحة البيئية والصحراوية والرياضية وغيرها من الأنماط المستحدثة وتتمثل أهداف التخطيط الاستراتيجى فى:

- تطوير الإطار المؤسسى والهيكلى لقطاع السياحة، لتحسين كفاءة أدائه ومقدرته.
- تـوفير التجهيـزات والخـدمات ذات العلاقـة لتنمـية قطـاع السـياحة وتحسين نوعيـتها لتحقيق الاستغلال الأمثل للمقومات السياحية فى جميع مناطق البلاد على مدار العام.
- إيجاد مناطق سياحية جديدة.
- الإسهام فى إيجاد وظائف مناسبة للقوى العاملة الوطنية المؤهلة وتدريبها.
- التركيـز علـى دور القطـاع الخـاص فـى تنمـية قطـاع السـياحة، وتشـجيع والمشروعات واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة.
- الاهتمام بتشجيع الاستثمارات السياحية الجديدة وفق خطط شاملة ترعى فكرة التكامل بين مشروعات كل مركز سياحى وترعى البيئة ومقتضيات الحفاظ على الثروات الطبيعية النادرة فى البحار والصحارى.
- مسـاندة قطـاع السـياحة الخـاص بحـل المشـكلات التى قد يواجهها مع أجهزة الحكـومة أو فـيما بـين وحداتـه ذاتهـا بوضـع الإطار التشريعى الكفيل بدفع حركته وتقديم التيسيرات له وتعظيم عوائده.

• الاهتمام بقضية الوعى المجتمعى العام بفوائد السياحة وتعزيز السلوكيات الجاذبة لها وجعل هذه الصناعة تحتل أولوية متقدمة على أجندة العمل الوطنى.
• الانفتاح على التطورات السياحية العالمية والاحتفاظ للبلاد بدورها السياحى على المستوى الإقليمى وكذا بدورها السياحى النشط عالميا لاسيما من خلال استضافة العديد من المؤتمرات والندوات السياحية العالمية وتنشيط دورها فى منظمة السياحة العالمية.

سابعًا: خصائصه:

١- تخطيط مرن، مستمر، وتدريجى يتقبل إجراء أى تعديل إن تطلب الأمر.
٢- تخطيط شامل لجميع جوانب التنمية السياحية.. الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، السكانية...
٣- تخطيط تكاملى، تعامل فيه السياحة على أنها نظام متكامل، فكل جزء يكمل الجزء الآخر.
٤- تخطيط مجتمعى، بمعنى أنه يسمح بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة فى عملية التخطيط بمراحلها المختلفة.
٥- تخطيط بيئى يحول دون تدهور عناصر الجذب السياحية بأنواعها.
٦- تخطيط واقعى وقابل للتنفيذ.[1]
٧- تخطيط مرحلى منظم، يتكون من مجموعة من الأهداف المتتابعة المستمرة.
٨- تخطيط يتعامل مع السياحة على أنها نظام مدخلات وعمليات ومخرجات، ويمكن التأثير فى هذه التكوينات وتوجيهها بشكل مباشر وغير مباشر، ويضمن تحقيق ما هو مرغوب من أهداف.

ثامنًا: متطلباته:

١- أن يكون واقعى قابل للتنفيذ.
٢- أن يحقق المصلحة العامة ويعود بالمنفعة على المنشأة والدولة.
٣- توفير كافة الموارد والمتطلبات سواء بشرية أو طبيعية أو مادية.

(١) عثمان محمد غنيم، بنيتاسن: التخطيط السياحى، مرجع سبق ذكره.

٤- وضع برنامج التوظيف المقترح والكلفة التقديرية للمشروع.
٥- تحديد الشروط الواجب توافرها فى موقع المنشأة.

أهم متطلبات التخطيط الاستراتيجى فى مجال السياحة:

أول هذه المتطلبات هى الاستناد على قاعدة سليمة من البيانات والمعلومات السليمة والصحيحة والتى تساعد المستثمرين على القيام بدورهم وتتوفر هذه البيانات والمعلومات بواسطة البحوث المختلفة والتى تتناسب مع طبيعة الجهة التى يتم جمع البيانات عنها وطبيعة العمل بها وتفيد هذه البيانات فى تحقيق أهداف التنمية السياحية ووضع الاستثمارات المناسبة للجمهور ونوعيته ومستواه الاجتماعى والاقتصادى وما يتلائم أيضا من وضع الاستراتيجية المناسبة مما يقلل من الوقت والجهد اللازمين لنجاح الخطة.

أساسيات التخطيط العلمى فى مجال السياحة:

تتمثل الأساسيات التى تقوم عليها التنمية السياحية المتجهة صوب التنمية العلمية فيما يلى:

١) تغييرا بنائيًا، كان أو اجتماعيًا أو سياحيًا كليًا أو جزئيًا، وهذا يعنى إدخال تعديلات على النظم والمنظمات والتنظيمات والإدارة والعلاقات والتعاملات المالية "وغيرها".
٢) دفعة أو دفعات قوية، وذلك لتغيير البناء أو الأبنية الموجودة أو بعضها والتنسيق بين مختلف الجهود...
٣) استراتيجية ملائمة وتخطيطًا مناسبًا، وهذا يتطلب دراسة الواقع والبعد عن الاستراتيجيات الأجنبية ومحاولة الأخذ بالاتجاه الكمى إلى جانب الاتجاه الكيفى..[1]

إن الاعتماد على النظرة العلمية فى التخطيط لمجال السياحة أمر مطلوب لذلك وجب علينا أن نضع نصب أعيننا الهدف الذى نسعى إليه ونسأل أنفسنا إذا كنا نريد

---

(١) عبد الهادى الجوهرى. وآخرون: دراسات فى التنمية الاجتماعية، القاهرة، دار القلم سنة ١٩٨٥.

تحقيق التنمية السياحية الشاملة.. وجب العمل بكل الطاقات المادية والمعنوية للوصول على هذا الهدف

وعلى أية حال فالتخطيط الشامل لمنطقة ما يجب أن يحدد أماكن الفنادق والقرى السياحية ومناطق المجتمعات وأماكن التسلية - المتاحف - مناطق الجذب ومناطق الخدمات التى تؤدى للسائح مثل محلات المصنوعات اليدوية والتقليدية والتذكارية وحمامات السباحة - والشواطئ - مناطق العلاج - المناطق التاريخية والأثرية والمعمارية - المنشآت ذات القيمة التاريخية (منازل العظماء والخلفاء) والعلمية والفنية والمعمارية والأحياء التاريخية فى المدن - مناطق التسلية - ركوب الخيل وصيد البر والبحر - والخدمات الأخرى - محطات خدمة السيارات والجراجات - وأماكن الانتظار - ونقط المشاهدة - وكذلك يجب ان تضمن تخطيط المنطقة تحديد أماكن الحدائق الأهلية - وملاجئ الحياة الطبيعية - حيوانية ونباتية - ووسائل استخدام الأنهار للأغراض المختلفة (تزحلق - موانئ المراكب النهرية..) إلخ.

والبحيرات الصناعية التى تستغل للرياضة المائية والترفيهية - والأماكن التى تخصص للمهرجانات والمعارض المحلية والدولية التى يمكن أن تقام فى المنطقة وكذلك منشآت الإقامة الجماعية.(١)

وفى بعض المناطق التى يتداخل فيها الأغراض المدنية مع الأغراض السياحية يجب أن يكون التخطيط السياحى متناسب مع التخطيط العام الذى تفرضه الاحتياجات المدنية وكذلك المرافق الأساسية.

ومن أهم عناصر التخطيط هو استخدام الصفات المحلية للمنطقة التى يمكن أن تمثل جذبًا سياحيًا والصفات المحلية لمنطقة ما تمثل السمات الطبيعية والمادية المتميزة والسائدة بها والتى لها طابع محلى خاص بها حيث هناك اختلافات فى طبيعة الصفات بين منطقة وأخرى. ويمكن القول بأن أى منطقة تطبع سكانها بطابع خاص وتشكل حياتهم وتخلق صورة معينة للمجتمع هذه الصورة قد تكون مصدر جذب للسائحين.

وفى كثير من الأحيان يمكن أن تتمثل البيئة البشرية والطبيعية لمنطقة ما جذبًا للسائحين.

---

(١) حسين كفافى: رؤية عصرية للتخطيط السياحى فى مصر والدول النامية، مرجع سابق.

وبالتالى تصبح أكثر أثرًا وجذبا فى نهوضها بالسياحة من وجود متحف مثلاً والسبب فى ذلك أن الصفات المحلية لأى منطقة وأثرها على حياة السكان بها لا يمكن نقلها من مكانها إلى مكان آخر بينما المتحف يمكن أن يقام فى أى مكان.

وطريقة المحافظة على صفات المنقطة وصيانتها وتنميتها لزيادة السائحين بها وإقامتهم بها من عوامل الجذب الهامة ثم إنشاء عناصر الجذب الإضافية (الإبهار والخدمات) يجب أن تكون أساس عملية التخطيط لهذه المنطقة.

ويجب أن نلاحظ أن طريقة الحياة الحديثة أصبح لها أثر بالغ على البيئة الطبيعية لأى منطقة.

قد يصل الأمر إلى إعادتها إلى حالتها الأولى باستكمال ما فقدته بفعل الزمن أو الإنسان.

وتخطيط طرق المواصلات بين موانىء الوصول إلى المناطق السياحية يعتبر ركنًا أساسيًا فى التخطيط للنهوض بالسياحة فالسائح يطلب طرقًا سريعة وآمنة إلى المناطق التى يرغب فى زيارتها لذا يجب الاهتمام بالطرق الرئيسية والطرق الثانوية – وهى شبكة الطرق الفرعية التى تربط بين الطرق الرئيسية والمناطق السياحية والطرق الثانوية الأخرى والتى تخترق المناطق ذات الجذب السياحى وتتيح للمسافر أن يشاهدها أثناء انتقاله بالسيارة – هذه الطرق قد تكون فى حد ذاتها من عوامل الجذب السياحى بسبب ما تتيحه للراكب من مشاهدة مظاهر الطبيعة التى تحيط بالطريق. وكذلك المجتمعات التى تعيش فى بعض المناطق وما قد تتميز به من صفات خاصة.

تاسعًا: مستوياته:

تتعدد مستويات التخطيط لأى منظمة أو منشأة ومن ثم تتعدد الأهداف وتتنوع بين كل مستوى وآخر وتتمثل مستويات التخطيط أساسا فى:

(أ) التخطيط الاستراتيجى للمنشأة ككل.

(ب) التخطيط للوحدات التابعة للمنشأة.

(جـ) التخطيط على المستوى التنفيذى لكل إدارة أو قسم من إدارة المنظمة ويمكن أن يطلق على المستويين الأخيرين التخطيط الجارى والعلاقة وثيقة بين هذه المستويات

الـثلاث فـلا تكـون للاستراتيجية فاعلية إذ لم تترجم إلى أهداف وأعمال على مستوى كل قسم أو إدارة فى المنظمة، ولكى تحقق الاستراتيجية أهدافها لابد من وضع أهداف على المستوى التكاملى ومن ثم لابد من تجزئة الأهداف الكبرى إلى أهداف فرعية أكثر تحديـدا لكـل جـزء مـن أجـزاء المنظمة فالاستراتيجية تشير إلى تحديد أهداف وغايات المنشـأة، وهى عادة ما تنطوى على كل من الخطط الاستراتيجية الواجب اتباعها لبلوغ الأهداف.

التخطيط الجارى:

والمقصود بالتخطيط الجارى تخطيط العمليات ويهتم بوضع خطط الأنشطة الدورية للمنظمة على المدى المتوسط والقصير.

وتـتخذ خطـط العملـيات أشـكالا مخـتلفة حسـب نـوع النشـاط موضع التخطيط وحسـب نـوع المـنظمة وحجمها وتتكامل مجموعة من الأدوات والأساليب لاستكمال خطة المنشأة.

ومـن أهـم أشكال خطط العمليات والتى تترجم إلى مهام قابلة للتنفيذ الميزانيات، البرامج، الجداول، والنظم والإجراءات.

وإذا كـان التخطـيط الاسـتراتيجى هـو مهمـة وزارات وإدارات السـياحة بمساعدة الهيـئات المتخصصـة فـى مجال التنمية والاستثمار أو التنشيط فإن التخطيط الجارى هو مهمة القطاع الخاص والشركات السياحية والأجهزة العاملة فى مجال السياحة والفنادق والتـى تركـز على الخطط القصيرة والبرامج المختلفة والتى تضع خطط وبرامج لكل نشـاط أو مجـال سـياحى، وتعمـل علـى جـذب السائح والتعامل معه أو مع الشركات المماثلـة أو وكـلاء السـفر، والإعـلان عن أنشطتها بتكثيف وإتمام التعاقدات المختلفة وهى الأهداف الرئيسية لأنها خطة تضعها تلك الجهات .

عاشرًا: عوائقه:

رغـم أهمـية تطبيق نظام التخطيط الاستراتيجى إلا أنه توجد بعض العوامل كما أثبـتت الدراسـات تـؤدى إلى عـدم استخدام بعض المنظمات لهذا الأسلوب خاصة فى الدول النامية منها:

١- قد تكون الظروف المالية التى تمر بها بعض الدول على درجة كبيرة من التعقيد بحيث يكون من الصعب على المنظمات وضع تخطيط طويل الأجل بالنسبة لها فضلاً عن كثرة إجراء التغييرات فى القوانين والسياسات الاقتصادية والتى قد تؤدى إلى التضارب فى عملية التخطيط فى المنظمات.

٢- انشغال المديرين فى المستويات الإدارية العليا بالمشكلات اليومية الروتينية دون المشكلات الاستراتيجية التى تتعلق بنمو المنظمة وربحيتها فى الأجل الطويل كالتغيرات الخاصة فى الأسواق، أو الجانب التكنولوجى أو مصادر الشراء.. إلخ. وغالبًا ما تكون الإدارة بطيئة فى التعرف على هذه المشكلات التى قد تظل مختفية تحت ضغط المشكلات الروتينية وغالبًا ما تلجأ الإدارة إلى الحلول الروتينية فى معالجة هذه المشكلات كإعادة التنظيم، أو تخفيض التكاليف أو تعيين مدير جديد...

٣- قلة عدد المديرين الذين دربوا على تحقيق التكامل والنظرة الكلية عند معالجة المشكلات فالرئيس الأعلى غالبًا ما يميل إلى النظرة التخصصية أكثر من النظرة العامة.

٤- استغراق عملية التخطيط لكثير من الوقت والمال وغالبًا ما يتم التركيز فى التخطيط الرسمى على بعض الجوانب مثل العوامل الاقتصادية والكمية، ويتم تجاهل كثير من العوامل والاعتبارات مثل العوامل.

٦- الاعتقاد أو الافتراض أن التخطيط الاستراتيجى هو مسئولية إدارة متخصصة فى التخطيط وليس مسئولية الإدارة على كافة المستويات.

٧- وضع نظم جديدة دون مشاركة الأفراد فيها، وآثارها على دوافع وسلوك الأفراد والبيئة الثقافية للمنظمة بصفة عامة، أى دون تهيئة ما يسمى بالثقافة التخطيطية.

٨- عدم توافر نظام للمعلومات يمد المديرين بالمعلومات عن البيئة المحيطة وإذا توافرت فغالبًا ما تكون المعلومات ناقصة أو قد لا تلقى الفهم والقبول.

٩- عـدم تشـجيع الـتفكير الابـتكارى لسيطرة نمط التنظيم البيروقراطى والقيادة البيروقراطية بين أجزاء التنظيم.[1]

وعلـى مسـتوى التخطـيط الاسـتراتيجى للسياحة تسود هذه المشكلات والعوائق أيضـا وتنطـبق علـى كـثير مـن أجـزاء القطاع بل إن هناك مجموعة من المشكلات الخاصـة التـى قد تبدو للقائمين بالتخطيط عند وضع الخطة وتنفيذها وتتمثل هذه المشكلات فيما يلى:-

أولا: عـدم توافـر المعلـومات أو المـراجع الخاصـة بهـذا النوع من التنمية (التنمية السـياحية) وخصوصـاً للـدول النامـية وفـى حـال توفر المعلومات تفتقر إلى الدقة والمصداقية.

ثانيًا: عدم توافر الكوادر اللازمة للتخطيط فى المجال السياحى وخصوصًا فى الدول النامية.

ثالـثًا: احـتمالات الخطـأ فـى جمـع البـيانات أو عدم الدقة.فقد تكون البيانات غير حقيقية فتصبح بيانات مضللة.

رابعًـا: كثـرة التكالـيف التـى تصـرف للقائمين بالتخطيط ونفقات الحصول على الحقائق اللازمة وخصوصًا فى الدول النامية – ولذلك كثيرًا ما تلجأ هذه الدول إلى الدول المتقدمة – وهذا أيضًا لها مشاكل جانبية عديدة

خامسـا: ضياع الوقت فى التفكير فى المشاكل والبحث عن البيانات اللازمة لإيجاد الحلول لها وذلك على حساب تنفيذ العمل.

سادسـا: ارتباط المنفذين بإطار الخطة يجعل هذا الإطار أدوات تقيد حرية الأشخاص أثناء التنفيذ خصوصًا فى الدول النامية وهو ما يسمى بالروتين.

سـابعا: التخطيط يتعلق بالمستقبل الذى يتصف بالغموض وعدم التأكد لذلك أى افتراضات عن المستقبل قد لا تكون مطابقة للمستقبل ذاته.

وأيضًـا مـن المشاكل ما قد ترجع إلى ظروف اقتصادية تسود فى القطاع مثل أدوات جمع البيانات وتمثلها:

---

(١) عايدة خطاب: مرجع سابق

أولاً: عدم وجود وسيلة انتقال كافية (سيارات..) لسرعة التنقل لجمع البيانات اللازمة للخطة والتى سريعًا ما تستهلك قبل عمرها الافتراضى.

ثانيا: بعض المعدات والإمكانيات اللازمة للرصد ولتتبع التغييرات التى تطرأ على منطقة بذاتها والتى سريعًا ما تستهلك لسوء استخدامها.

ثالثًا: وعورة الطرق فى الكثير من المناطق (خاصة مناطق الجذب السياحى الجديدة).

وهناك ظروف اجتماعية تعوق أيضًا إعداد الخطة – وتعتبر من المشاكل الرئيسية:

أولاً: ظروف تأمين بعض المناطق – خاصة المناطق المتاخمة للحدود من مناطق الجذب السياحى الجديدة وما تفرض حالة الأمن من الحصول على تصريحات للحدود قد تكون غير ميسرة فى كثير من الأوقات.

ثانيًا: بعض المناطق الجديدة وهى غالبًا المناطق المراد تنميتها يسكنها مواطنون أميون لذلك تكون المعلومات والبيانات التى تأخذ عن طريقهم (البحوث الميدانية وبحوث الاستقصاء) غير صحيحة ومضللة ومبالغ فيها.

حادى عشر: عوامل نجاحه:

حتى يمكن تحقيق النجاح للخطط الاستراتيجية لابد من القضاء على المشكلات وتزليل العقبات السابقة ووضع الحلول لها بالإضافة إلى العمل على تحقيق العوامل التالية:

- أن تكون خطة التنمية السياحية جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أن يتم تحقيق توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- أن يتم اعتبار تنمية القطاع السياحى كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
- أن تكون هذه الصناعة جزءا من قطاعات الإنتاج فى الهيكل الاقتصادى للدولة.
- قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب والاستثمار والتنمية وحجم التدفق السياحى.
- تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام فى عملية التنمية.
- التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادى العام وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة.



نظريات التنمية والتخلف

أولاً : مقدمة.

ثانيًا : نظرية التخلف.

ثالثًا : نظريات التنمية.

أولاً: مقدمة:

بعد أن ثبت أن السياحة فى العصر الحديث دعامة أساسية من دعامات التنمية الشاملة ذات الأبعاد المتعددة والمتشابه الجوانب لاتصالها بعدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية المختلفة ولمساهمتها فى تكوين فائض ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وزيادة التوظيف ومضاعفة مواردها عندما تتمتع البلاد بميزات مثل الموقع المتميز ووجود العديد من الموارد السياحية الطبيعية والمنتج السياحى الوفير الذى يتميز بالكثير من المميزات الطبيعية والأثرية والحضارية وأيضا الظروف المناخية المعتدلة على مدار العام والشواطئ الممتدة والمنتجعات والبحر ذوى الحياة البحرية النادرة من الشعاب المرجانية والأسماك النادرة وبالتراث التاريخى والحضارة الممتدة عبر التاريخ.

ولما كان حجر الزاوية فى التنمية الاقتصادية هو النمو المتوازن فإن السياحة يمكن أن تلعب دورا أساسيا فى تحقيق هذا النمو المتوازن بسبب طبيعتها المركبة والتى تشتمل على صناعات عديدة مثل النقل والإقامة والمزارات والأغذية والترفيه وغيرها كما تقوم بتحقيق جانب هام من جوانب التنمية الاقتصادية هو التنمية الإقليمية وذلك بخلق مناطق ومجتمعات عمرانية وسياحية جديدة تساهم فى خلق فرص عمل للمواطنين وتسمح بالاستيطان الدائم لهم.

تنطلق التنمية السياحية أساسا من تعظيم قدرة البلاد على اجتذاب أكبر قدر من حركة السياحة العالمية، وذلك من خلال وضع وتنفيذ الأهداف والسياسات التى ترتكز على الإمكانيات الطبيعية والحضارية أو البشرية والتى تعمل على تحقيق الأهداف واجتياز التخلف وتحقيق التنمية لقد وضع العلماء نظريات لتفسير أسباب التخلف ونظريات أخرى لكيفية اجتياز هذا التخلف وتحقيق التنمية المنشودة، وقد تعددت آراء العلماء إزاء صحة هذه النظريات ومدى ملائمتها لظروف الدول النامية ووجهت

بعض الانتقادات لهذه النظريات ولم تكن محاولات الباحثين والعلماء لوضع هذه النظريات وليدة هذا العصر فقط إنما كانت هناك محاولات مبكرة لتفسير حركة المجتمع وتطوره بدأها ابن خلدون منذ القرن الرابع عشر الميلادى عندما تكلم عن العمران البشرى وأحوال المجتمع الإنسانى واستكملها وأضاف عليها العلماء الغربيين منذ هربرت سبنسر وأوجست كونت وأرنولد توينبى وغيرهم، وجميعها محاولات لتفسير حركة المجتمع وتطوره وتقدمه واجتياز التحدى الذى يمر به. وما كان بروز هذه التفسيرات والنظريات فى العصر الحديث إلا لتفسير وتحليل أسباب التخلف وكيفية التغلب عليه خاصة بعد أن تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتزايدت وتشابكت وفى مجال السياحة يهمنا عرض وإبراز هذه النظريات للاستفادة منها كخلفية تاريخية من ناحية ولأنها تفسر أسباب التخلف فى المجتمع بوجه عام وطرق التغلب على هذا التخلف وتقدم النظريات أساليب التنمية وأنماطها التى ارتكزت على التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل كشرط رئيسى لتحقيق التنمية، والتى ظلت فى فكر الباحثين والممارسين لعقود ليست قليلة بدأت منذ الستينيات وحتى أواخر السبعينيات عندما بدأ الفكر التنموى يتحرر ويدخل متغيرات أخرى إليه (كما سبقت الإشارة فى الفصل الأول) ولأن التنمية السياحية هدفها القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ورفع مستوى الدخل القومى وهى مرتكزات أساسية ترتكز عليها بصفة دائمة نظريات التنمية فيصبح من الممكن تطبيق تلك النظريات فى مجال السياحة خاصة إذا ما انطبقت العوامل والظروف السائدة فى المجتمع مع ما تقرره أو تضعه هذه النظرية أو تلك.

ثانيًا: نظرية التخلف:

مفهوم التخلف:

التخلف كمشكلة يعنى حالة مرضية أو وضع غير مرغوب فيه، يسعى المجتمع للتخلص منه والانتقال من وضع إلى وضع آخر مرغوب ومستهدف وهو التنمية.

والتخلف كمفهوم يعنى ضعف الأداء الاقتصادى لبعض البلدان ويعنى أيضا عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان.

ويذهب بعض الكتاب إلى القول بأن التخلف ظاهرة تاريخية نتج عنها وضع اقتصادى واجتماعى متناقض أفرز نموا سكانيا سريعا فى ذات الوقت الذى عجز فيه عن تلبية حاجات النمو السكانى المتزايد.

تفسر بعض النظريات الأسباب الخاصة بالتخلف وترجعها إلى:

١ـ نظرية التخلف بسبب البيئة الجغرافية:

تقوم هذه النظرية كما يقرر الباحثون على أساس تفسير التخلف بسبب البيئة الجغرافية والظروف الطبيعية السائدة والتى يصعب تغييرها فأغلب الدول النامية تقع فى المناطق المدارية والاستوائية التى تتميز بضعف أراضيها وانتشار الأوبئة بها وقلة عدد سكانها وقلة نشاطهم وكما أن تربتها رقيقة تجرفها الأمطار الغزيرة ويصعب استخدام الأسمدة والكيماويات التى تجرفها الأمطار التى تعوق استخدام الأسمدة والمواد الكيماوية بينما معظم الدول المتقدمة تقع فى المناطق المعتدلة.(١)

النقد الموجه لهذه النظرية:

- ويرى الباحثون أن الظروف الطبيعية والجغرافية ليست الوحيدة لتفسير التخلف وذلك لأن وسائل التكنولوجيا والوسائل الصحية الحديثة تساعد فى التغلب على المعوقات السابقة.
- هناك شعوب عاشت فى نفس المناطق المدارية والاستوائية ووصلت فى الماضى إلى درجة عالية من التقدم والمدنية كقدماء المصرين والفرس والعرب والهند والصين.
- هناك دول تعيش فى المناطق المعتدلة وتعد متخلفة كما فى حوض البحر المتوسط وبعض دول أمريكا الجنوبية فكيف يفسر التخلف بها.
- هناك مناطق تعانى من ظروف مناخية صعبة ومع ذلك حققت تقدما كبيرا مثل منطقة سيبيريا فى الاتحاد السوفيتى فقد استطاعت بفضل التقدم والتكنولوجيا أن تصبح مأهولة بالسكان وذات إنتاجية مرتفعة.

---

(١) د. محمد السيد: الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، دار الفكر العربى سنة ١٩٨٨.

- إن المناطق المدارية تحتكر إنتاج بعض السلع الزراعية الهامة كالبن والشاى كما تمتلك بوفرة الكثير من الموارد الطبيعية كالبترول مما يساعد على تحقيق التنمية ولا شك أن عدم توفر العوامل والمواد الطبيعية ليست هى سبب التخلف الوحيد، لأن موارد المجتمع ليست ثابتة بل قابلة للتغير تبعا للتقدم العلمى والفنى والتكنولوجى الذى يحرزه المجتمع ومن ثم فإن التخلف ليس ثابتا.[1]

٢ـ التخلف بسبب البيئة الاجتماعية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن النشاط الاقتصادى لايدور فى فراغ بل يعكس قيما معنوية وحضارية من عادات وتقاليد وثقافة وسلوك وأن هذه القيم والجوانب الاجتماعية تؤثر سلبا وإيجابا على النشاط الاقتصادى بمعنى تفاعل عناصر الإنتاج مع القدرات البشرية والتقدم العلمى.

ومن أمثلة هذه التأثيرات:

عوائق العادات والتقاليد فى الادخار: والتظاهر مثل الإسراف فى الزواج واكتناز الذهب وتجمع فائض من المال لا يستغل فمظاهر الإسراف المختلفة فى المجتمع والمستندة إلى عادات وتقاليد مالية تؤثر على قدرة المجتمع على الادخار.

طبيعة العلاقات الأسرية: وعوائق العلاقات الأسرية المتزمتة والتكتل الأسرى فى العمل بالإضافة إلى تأخر سن العمل للأولاد، قلة أعداد المرأة العاملة، النشاط الاقتصادى المحدود الذى تؤديه.

– انقسام المجتمع إلى طبقات ذات أنماط معيشية واستهلاكية متفاوتة تجعل أسواق الدول النامية تميل إلى التفتت والتمزق نتيجة تباين أنماط الاستهلاك وطرق معيشة كل طبقة وتعارض الأذواق الاستهلاكية الذى يحد من تمام المشروعات الكبيرة ويؤدى بالتالى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

---

(١) محمد السيد (المرجع السابق) .

٣- نظرية التخلف بسبب الجنس:

تقوم هذه النظرية على التفوق العرقى وتميز الرجل الأبيض بالإبداع والذكاء والتفوق وأن سكان الدول المتقدمة من الجنس الأبيض عدا اليابان.

ويرد على هذه النظرية:

- إن سكان بعض الدول من الجنس الأبيض مازالوا متخلفين فى أمريكا اللاتينية وبعض دول حوض البحر المتوسط.
- إن أبناء الحضارات العريقة القديمة فى الهند والصين ومصر كانوا من الملونين ولم يتهموا بالكسل أو قلة الإبداع.

التقدم الذى حققته اليابان رغم أن اليابانيين من الجنس الأصفر، ولم يقدم العلم الحديث ما يثبت وجود اختلاف طبيعى بين الأجناس من حيث الذكاء أو التفوق.

- إن كثيرا من أبناء الدول النامية عندما يتاح لهم مناخ العمل والتفوق يثبتون ذاتهم.

٤- التخلف بسبب الاستعمار:

إن الاستعمار خلق ظروف اجتماعية متخلفة فى المستعمرات أو البلدان التى استعمرت... وأنه لم يطور البيئة الطبيعية فى المستعمرات إلا بالقدر الذى يخدم المصالح المباشرة فقط وأنه حاول أن يرسخ فى الأذهان فكرة تفوقه كرجل أبيض.

وربما تعد نظرية التخلف بسبب الاستعمار من أقرب النظريات إلى الواقع حيث عمد الاستعمار إلى نشر الانبهار بأبناء المستعمرات، وعمد أن تدور مستعمراته فى حلقاته وتبعيته، وأثر فى نظم التعليم وعمل على أن يتخرج فئة من التكنوقراط الذين يخدمون مصالح الاستعمار، ولم يعمل على دفع العلم كأسلوب للحياة بل شجع الجهل والقهر وأثر فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد مستعمراته عامدا متعمدا لأجل أن تمتد فترات الاستعمار، وما تبع ذلك من آثار واستنزاف موارد البلاد ونهب الثروات وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

٥- التخلف بسبب العقيدة:

إن كثير من الأديان السائدة فى مناطق العالم الثالث معوقة لتيارات التقدم الاقتصادى. وهذا القول مناف للحقيقة فالفكر الدينى وخاصة الإسلامى أحرز تقدما

كبيرا فى المجتمعات الإسلامية. فقد ساعد هذا الفكر على بث الروح القومية وكان دافعا للكثير من نواحى التقدم فى هذه المجتمعات وأن مهمة الدين الأساسية هى تحطيم أى قيد يعوق الإنسان، جعله ينطلق نحو مستقبله فالعقيدة حرية، ولا إكراه فى الدين، والحضارة واجب وضرورة، ولا يمكن تصور دين لا يخلق حضارة أو تنمية اقتصادية بناءة تعود على المجتمع بالخير. وإذا هناك خطأ فهو فى تطبيق الدين وفهمه لا فى جوهر الدين نفسه.

ثالثًا: نظريات التنمية:

بعد حصول أغلبية البلدان النامية على استقلالها وبدء تطلعها إلى التنمية والاستقلال السياسى والاقتصادى اتجهت هذه الدول إلى التنمية كوسيلة وهدف للخروج من دائرة التخلف وقد وضعت العديد من النظريات التى أوضحت كيف يمكن أن تجتاز هذه الدول تخلفها وتلحق بركب التقدم والتنمية.

والمقصود بنظريات التنمية: النظريات المحدودة أو المتخصصة التى تعالج التنمية فى الدول المتخلفة أما نظريات النمو الاقتصادى فهى النظريات التى تهتم بدراسة اقتصاديات الدول المتقدمة بهدف توضيح الأخطار والمصاعب التى تتعرض لها ومحاولة التغلب عليها.

نماذج من نظريات التنمية:

١- نظرية الدفعة القوية:

يرى بول روز نشتين روادان صاحب هذه النظرية أن القضاء على التخلف يحتاج إلى دفعة قوية أو سلسلة من الدفعات ويشبه التنمية بعملية إقلاع الطائرة.

وهذه الدفعة ضرورية لسببين:

الدفعة القوية تمكن من إقامة صناعات متكاملة ذات إنتاج ضخم للتصدير وإغراق الأسواق والتغلب بالتالى على ضعف الأسواق فى البلدان النامية وضعف القوة الشرائية لأن إقامة الصناعات على أجيال متباعدة يقلل دون الاستفادة منها ويبدد جهود الاستثمار.

إن إقامة الصناعة القوية يحتاج إلى بينة أساسية قوية فى الرى والنقل والمواصلات

وهذه المشروعات حتى تؤتى ثمارها لابد من إقامتها بدفعة قوية لا على أجيال متباعدة حتى يمكن الاستفادة منها وعدم تبديد ثمارها نتيجة ضيق حجم السوق وضعف القوى الشرائية، وتحتاج لمزيد من الوقت والجهد.

النقد الموجه لهذه النظرية:

عدم توافر رؤوس الأموال الضخمة والأعداد الضخمة من المهندسين والفنيين والإداريين لتسير التنمية بالدفعة القوية.

٢ـ نظرية قارب النجاة:

بلاد العالم الغنية تعيش الآن داخل قارب نجاة مزدحم وبقية السكان يغرقون فى بحر من الجوع ولو سمحوا لهم بالتثبت بالقارب لغرق الجميع وأصحاب هذا الاتجاه ينادون بأن على الذين يغرقون أن يبذلوا هم أنفسهم جهدا كبيرا لإنقاذ أنفسهم أولا وذلك بتحديد النسل وأن تقطع عنهم المعونات فورا فى حالة عدم تحديد النسل.

النقد الموجه لهذه النظرية:

أنها تمثل فكرا خاطئا فنيا وأخلاقيا وغير إنسانى.

٣ـ نظرية النمو المتوازن:

إن التنمية يجب أن تهدف إلى التوازن بين الزراعة والصناعة فإن تخلف أى منها يعوق نمو الآخر والنمو فى الزراعة يساعد من ناحية أخرى على تصريف المنتجات الصناعية والنمو فى الصناعة يساعد على تصنيع المنتجات الزراعية وعلى تصريف المنتجات الزراعية فالسوق غير قابلة للتجزئة ويرى بعض الاقتصاديين أن النظرية امتداد لنظرية الدفعة القوية وأن عدم قابلية السوق للتجزئة يعنى أن المشروعات تساند بعضها بعضا وكل مشروع يخلق سوقا لتصريف المنتجات الأخرى وتقل مخاطر ضيق حجم السوق وتزيد الحافز على الاستثمار.

النقد الموجه لهذه النظرية:

عدم الاهتمام بالمضمون الاجتماعى وعدم الاهتمام باستخدام تكنولوجيا الإنتاج وأن التنمية تتم دون خطة شاملة أن التوازن يجب أن يكون بين الادخار والاستثمار للموارد المتاحة وبين ضغط الطلب وشدة الحاجة.

٤. نظرية النمو غير المتوازن:

تبدأ التنمية بالصناعات الثقيلة أو الزائلة ثم تنتشر التنمية بعد ذلك تلقائيا إلى قطاعات وصناعات أخرى أن كل خطوة ستؤدى إلى الخطوة التى تليها فالنمو فى بعض القطاعات سيحرض ويستدرج النمو فى قطاعات أخرى وبذلك تتتابع خطى التنمية. وخلاصة الفكرة أن حلقات هذه السلسلة من النمو غير المتوازن هى ذاتها جوهر عملية التنميو وحركتها نحو التقدم والنقد الذى يمكن أن يوجه لهذه النظرية افتراضها أن التنمية تعتمد على الأفراد وليس الدولة وأن التنمية تتم دون خطة شاملة وتعتمد على عفوية النشاط الخاص.

أى النظريات أفضل لمعالجة التخلف فى بلدان العالم النامى:

لا يمكن أن توصف أى من هذه النظريات بالمثالية[1]، لأن كثير من ظروف الدول النامية تختلف وتتفاوت وإذا نظرنا إلى ظروف الدول النامية حاليا لوجدنا أن الذين ينشدون التنمية والخروج من دائرة الفقر والتخلف قد اتجهوا اتجاهات تتفق ومقوماتهم ومواردهم والمتغيرات التى تحكمهم وتؤثر عليهم.

وإن الكثيرين اتجهوا إلى التنمية السياحية لسرعة تحقيق العائد الاقتصادى الذى يمكنهم من الخروج بالمجتمع إلى دائرة أوسع وأرحب وبإتاحة الفرص للأفراد من تحسين مستواهم المعيشى ودخولهم مع وضعنا فى الاعتبار أن ظروف كل مجتمع وحالته وإمكاناته تختلف من مجتمع لآخر تاريخيا واجتماعيا وماديا، وعلى المنظرين أخذ هذه الظروف فى الاعتبار عند تطبيق أو اختيار أحد هذه النظريات، فالمفاضلة بين نظرية وأخرى ترجع إلى طبيعة المرحلة التى يمروا بها والبيئة المعاشة والواقع الاقتصادى المحيط والمتغيرات العالمية التى أصبحت تؤثر سلبا وإيجابا على ظروف ومقدرات دول العالم النامى والوضع السياسى والثقافى والثقل العسكرى الذى توزن به الدولة وسلوكها ومنهجها وسياستها التى يمكن أن تصبح نبراسا هاديا لها فى عالم تتنازعه الأهواء.

---

(١) محمد السيد: نفس المرجع السابق.



استراتيجية التنمية المستدامة

أولاً : العلاقة بين السياحة والبيئة.

ثانيًا : الآثار السلبية للسياحة.

ثالثًا : التنمية المستدامة.

رابعًا : تطور الاهتمام بالتنمية المستدامة وظهورها كمفهوم.

خامسًا : أبعاد التنمية المستدامة.

سادسًا : كيفية تحقيق التنمية المستدامة (الإجراءات).

أولاً: العلاقة بين السياحة والبيئة:

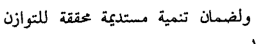
اهتمت الدول بالتنمية السياحية فى العقود الأخيرة للقرن العشرين بعد أن كان الاهتمام يتركز على التنمية الاقتصادية التقليدية التى اتبعتها معظم الدول النامية منذ تحررها بعد الحرب العالمية الثانية، وبدء تنفيذ نماذجها التنموية والانفلات من التبعية للدول الاستعمارية، ولم يتم الاهتمام بالنشاط السياحى والأنشطة المتعلقة به، كهم من هموم ومسئوليات الدول منذ بداية تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الخاصة بها، بل كان بدء الاهتمام بالسياحة اهتماما ثقافيا أو ترفيهيا بجهود فردية غير مخططة وغير مركزية وتم الالتفات للتنمية السياحية عندما أدركت الدول أهمية السياحة والعائد الاقتصادى الهام الذى تحققه تلك الصناعة المستقبلية الهامة (كما سبق القول) وأصبحت الدول الكبرى تتنافس على الاستحواذ على السائحين وعلى دفع عجلة صناعة السياحة إلى الأمام دفعات قوية ومؤخرا تم الالتفات للعوامل البيئية والمخاطر التى قد تتسبب من الاستخدام المكثف للموارد والسياحة والبيئية.

لقد بدأ مفهوم السياحة البيئية فى الظهور فى القعود الأخيرة من القرن العشرين بالنسبة إلى العالم كله وأصبحت السياحة البيئية جزء هام من السياحة العالمية والمقصود بها أنها تجوال وسفر لمناطق طبيعية من أجل الاستمتاع ومشاهدة الطبيعة والكائنات الحية فى أماكن وجودها الطبيعية بحيث لا يتم التدخل فى مجريات حياتها أو معاشها أو فى المحمية الطبيعية، وهذا التوجه قد بدأ يظهر فى معظم دول العالم المتقدم وبشكل خاص فى التوسع فى المحميات والمتنزهات الطبيعية التى يبلغ عددها أكثر من ٣٠ ألف متنزه ومحمية طبيعية فى العالم، ومعظم الدول التى تهتم بالسياحة تقوم على الاستفادة من هذه المحميات فى تزايد نسبة السياحة البيئية لديها واهتمت كثير من الدول بهذا

النوع من السياحة لما له من أهمية فى تحقيق أهداف التنمية السياحية والسياحة إلى المناطق الطبيعية فى نطاقات جغرافية معينة فى العالم تتميز تلك المناطق بنوع مميز من السمات الطبيعية وهذه هى التى لم يغير فيها الإنسان شيئًا كثيرا ولم يبدلها وإنما قام بتطويرها وزيادة جمالها بصورة لا تخل بأصلها أو بطبيعتها وخصائصها وهى بيئات مميزة تراعى التوازن الطبيعى والخصائص المميزة للمكان فالمناطق الجبلية والشلالات والصحارى والغابات والمحميات الطبيعية والثلوج والبحيرات والسواحل وغيرها كلها تصب فى نفس هذا النوع من البيئات.

وهذه البيئات لها محبيها ومن يعشقون التردد عليها وقضاء الوقت فى أحضانها بعيدًا عن تلوث المدن أو صخبها وقد خصصت معظم الدول التى تمتلك من خصائص البيئات الطبيعية، الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية للحفاظ على البيئة الطبيعية لما تحمله للدولة من مردود مادى كبير من خلال السياحة الطبيعية التى يجبذها الكثيرين من السياح فى كل المناطق الجغرافية. وتنطوى السياحة البيئية على إبراز المعالم الجمالية لأى بيئة فى العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت. وتبدو للوهلة الأولى أن السياحة هى إحدى المصادر للمحافظة على البيئة وإنها لا تسبب الإزعاج ولا تعد مصدرًا من مصادر التلوث لكن هذا القول به الكثير من التجاوزات، فبرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة إلا أنها تشكل مصدرًا من مصادر التلوث البيئى والتى هى من صنع الإنسان والسياحة وتحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم عليها. ونتج ذلك كما يقرر العلماء من التصرفات السلبية للإنسان وعدم احترامه للتوازن البيولوجى وتلويثه للبيئة من خلال الأنشطة المختلفة وتعديه الجائر على البيئة. وهذه التصرفات تعتبر كوارث لها تأثير على جميع الكائنات وأولها الإنسان.





ولضمان تنمية مستديمة محققة للتوازن

البيئى وجب علينا المحافظة على البيئة الطبيعية بإمكانياتها المادية والبشرية ونشاطاتها المولدة للموارد التى تضمن التمويل الذاتى ومن أهم هذه النشاطات النشاطات المتعلقة بالسياحة البيئية التى تعد من أنجح الوسائل للانتعاش الاقتصادى وتسهيل الاتصال بالطبيعة وحماية التنوع البيولوجى.

لقد أصبحت السياحة البيئية ذات التوازن البيئى ظاهرة هامة محورها التأمل فى الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للزائرين وأصبحت العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة توازن دقيق بين التنمية والسياحة وحماية البيئة وهذا ما يؤكده إعلان مانيلا (١٩٨٠) على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغى أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئة أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التى تعتبر عامل الجذب الأساسى للسياحة. ويشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية وأنه يجب على المجتمعات المحلية الوطنية والمجتمع الدولى بأكمله القيام بالخطوات اللازمة لكفالة الحفاظ عليها. ويعتبر التخطيط الطويل الأجل والسليم بيئيا شرطا أساسيا لإقامة توازن بين السياحة والبيئة لكى تصبح السياحة نشاطا إنمائيا قابلا للاستمرار.

ومع ذلك فإن كثيرا من البلدان النامية التى تنوء تحت عبء الديون الخارجية وتحتاج بشدة للعملة الصعبة طرحت جانبا مخاوفها من أن تؤدى السياحة إلى تردى البيئة الطبيعية – ووضعت سياسات سياحية غايتها تكثيف النشاط السياحى وأدت هذه السياسات القصيرة النظر فى الحقيقة إلى تدهور ملحوظ فى بيئة بعض البلدان مما أبعد عنها أعدادا متزايدة من السياح وسيستغرق علاج هذا التردى وتسريع السياحة من جديد سنوات عديدة كما سيتطلب موارد مالية ضخمة لتحسين وضع السياحة فى هذه البلدان.

إن الإنسان بتطوّره الصناعى وتقدُّمه العلمى، وخلال رحلات حياته المتعددة لا يشغله شىء فى بحوثه ومختبراته، أكثر من محاولات الوصول إلى السيطرة على الطبيعة وما عليها، والكون وما فيه. وتتم له هذه السيطرة بامتلاك وسائل الدمار والفناء

والسباق وإلى امتلاك الفضاء والعسكرة فيه، والتطورات التقنية والبيولوجية التى تخلُّ بتوازن البيئة وسلامة الإنسان، وتمتعه بالسياحة رغم أنه لا سياحة بلا صحة، ولا صحة بلا بيئة سليمة. فالبيئة الأساس فى أى حقلٍ سياحى، وهذا ما يوجب علينا أن نبين مضامينها ومرتكزاتها وأخطارها.

تقع البيئة اليوم، تحت تأثير مجموعة من الإرهاقات والاستنزافات التى أدت وتؤدى إلى ظهور مجموعة من المشكلات الحياتية التى بدأت تهدّد سلامة الإنسان بشكل خاص، وسلامة المخلوقات بشكل عام.

وتعتبر مشكلة التلوّث من أهم المشاكل البيئية، لما تعكسه من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الآثار المتعلقة بالغذاء والإسكان والطاقة.[1]

لذلك يرى العلماء والباحثين والمهتمين السير على طريق التعايش مع البيئة والحفاظ عليها، لا أن نسير على طريق استنزاف الموارد البيئية مثل قطع الأشجار، وجرف التربة، والإفراط بالتصحُّر، وهدر المياه، والإكثار من استعمال الطاقة المولدة للغازات الضارة، وإلقاء النفايات وإبقائها مكشوفة على قارعة الطريق، والتى تنعكس علينا بالمزيد من الأوبئة والأمراض، والإسراف فى صيد الأسماك والطيور وغير هذا كثير لأننا بقدر ما نعطى البيئة من حيث الاهتمام النوعى والكمى تعطينا هى أيضا، وتدعم السياحة التى تعتمد اعتمادا كبيرا على البيئة النظيفة.

١ـ البيئة النظيفة تدعم السياحة وتحقق التنمية:

البيئة النظيفة هى عماد النشاط السياحى، والبيئة كما هو معروف هى خزان الموارد من الهواء والشمس والأنهار والبحار والجبال والشعب المرجانية والواحات والمحميات والمناخ والتى تمثل أهم المغريات والمقومات التى يعتمد عليها الجذب السياحى وتستغلها الدول لعرض منتجها السياحى وأى استنزاف لهذه الموارد أو إتلاف لها يقوض دعائم النشاط السياحى ويعرضه لمخاطر مستقبلية بل قد يؤدى إلى فشل مشروعات التنمية السياحية.

---

(١) محمد فريد عبد الله: السياحة عند العرب تراث وحضارة، بيروت دار مكتبة الهلال سنة ٢٠٠٠ ج٢.

مما يسبب فى تراجع معدلات السياحة وتراجع نسبة قدوم السائحين إلى البلاد، حيث يبغى السائح البيئة النظيفة المريحة والاستمتاع بكافة المقومات البيئية التى تحققه له السياحة البيئية والثقافية بل كافة أنواع السياحات الرشيدة وتقوم استراتيجيات التنمية السياحية السليمة على إحداث التوازن بين تحقيق التنمية السياحية والمحافظة على البيئة نظيفة وعدم استنزاف الموارد البيئية والقضاء على المقومات البيئية الطبيعية التى تعتمد عليها السياحة. كما تهدف للعمل على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة بالمحافظة على المكان والبيئة.

لقد أخذت الأنشطة الإنمائية، التى لم تضع الاعتبارات البيئية فى حسبانها، تسهم فى إلحاق الضرر بالبيئة وذلك نتيجة لإدخال مخلفات الصناعة والزراعة ونواتج الاحتراق وغيرها فى المحيط البيئى ونتيجة للإمعان فى استغلال الموارد الطبيعية دون النظر إلى التوازن البيئى وإلى احتياجات الكائنات الحية الأخرى التى تعيش فى البيئة نفسها، لدرجة أن ظهرت العديد من التغيرات التى تنذر بأخطار كبيرة والتى أحالت أجزاء كبيرة من سطح الكرة الأرضية إلى بيئة ملوثة وغير صالحة لحياة الكائنات الحية والإنسان نفسه.

وما يزيد من خطر تلوث البيئة أن الغلاف الحيوى ليس له مكان محدد وأن تلوثه فى بلد ما قد يؤدى إلى تلوثه فى البلدان المجاورة، فتلوث نهرى النيل والفرات مثلا فى كل من أوغندا وتركيا على التوالى سيقود حتما إلى تلوثهما فى الأقطار المجاورة الأخرى التى يمر فيها هذان النهران إضافة إلى تلوث مياه كل من البحر المتوسط والخليج العربى حيث يصب النهران على التوالى.

لقد أحدثت الأنشطة البشرية ومن بينها السياحة الكثير من التغيرات فى البيئة مما كان لها آثار كبيرة فى استنفاد المصادر الطبيعية وتلوث الوسط البيئى المحيط وإخلال فى التوازن البيئى، ومن أمثلة هذه التغيرات تمركز الصناعة فى المدن، وما يتبعه من نشاط تجارى واجتماعى وعلمى وزيادة فى وسائل النقل والهجرة من الأرياف إلى المدن إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والصحية، وتحولت البيئة فى كثير من المدن والصناعية منها بصفة خاصة إلى بيئة ملوثة بغازات متعددة مثل أكسيد الكبريت والكربون والنيتروجين، إضافة إلى الهيدروكربونات والدخان وغيرها من الملوثات.

أن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدى إلى تدهور البيئة ((التصحر وتدهور الغابات وتلوث الهواء والماء والغذاء)) وكيف يمكن لهذه التنمية أن تخدم القرن الحالى الذى ستتضاعف فيه أعداد الناس الذين يعتمدون على البيئة اعتمادا كبيرا... لذا فإن تحقيق أهداف التنمية تعتمد على تنفيذ برامج التنمية الصديقة للبيئة ويتطلب مسارًا جديدًا وهو التنمية المستدامة التى تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، لذا ينبغى أن تدخل البيئة بصورة مترابطة فى عمليات صنع القرار وسن القوانين، ليس بهدف حماية البيئة فحسب بل لحماية التنمية وتعزيز أهدافها ذلك أن التنمية والبيئة مرتبطتان بصورة كبيرة فى تحسين أحوال وحياة الإنسان ومستقبلهم وهذا التوجه مطلوب فى بلداننا التى تعرضت لكثير من الظروف القاسية ولتعرض الموارد الطبيعية للاستغلال غير المنظم الذى نتج عنه التلوث والاستنزاف والتصحر فى بعض المناطق وانقراض بعض الأنواع الحيوانية وانخفاض أعدادها انخفاضا بالغا وغيرها من السلبيات وفى هذا الفصل يتم عرض ما هو:

أ- المقصود بالبيئة.

ب- التلوث البيئى وأسبابه.

جـ- عملية استنزاف المصادر أو الموارد الطبيعية من أشجار ومحميات (المسببات التى تؤثر على التنمية السياحية).

د- ما هى التنمية المستدامة وكيف تم الالتفات إليها ثم التنمية المستدامة وأبعادها.

هـ- جهود اليونسكو لتحقيق هذه الاستراتيجية الهامة بعد التعرف على الآثار السلبية للسياحة.

و- كيفية تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة، ثم التعرف على المحميات الطبيعية وأهميتها.

أ- المقصود بالبيئة:

والبيئة كما هو معروف: (هى المحيط المادى والحيوى والمعنوى الذى يعيش فيه

الإنسان ويتمثل هذا المحيط فى التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية).

والبيئة هى الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه حياته مع أقرانه من البشر.

والبيئة بالنسبة للسياحة هى المورد المتجدد وهى المقومات الطبيعية والمقومات المناخية والسياحية ومراكز الاستجمام والاستمتاع بكافة العوامل الجمالية والبيئية المتوفرة والتى خلقها الله.

ب- العوامل التى تؤثر على تحقيق التنمية السياحية المستدامة هى:

تتمثل هذه العوامل التى تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة فى عاملين هامين هما:

أولا: التلوث البيئى.

ثانيًا: استنزاف المصادر الطبيعية.

(١) التلوث البيئى: ويشمل (التلوث البيئى تلوث الهواء والماء والغذاء).

وهو من أخطر العوامل التى تؤثر على التنمية السياحية، جاء فى الأحكام العامة لقانون البيئة: تلوث البيئة يعنى "أى تغيير فى خواص البيئة مما قد يؤدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية".

كما جاء فى نفس المادة أن تلوث الهواء يعنى: "كل تغيير فى خصائص ومواصفات الهواء الطبيعى يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة، سواء كان هذا التلوث ناتجًا عن عوامل طبيعية أو نشاط إنسانى بما فى ذلك الضوضاء.

أما عن التلوث المائى فيعنى: "إدخال أية مواد أو طاقة فى البيئة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنه ضرر بالموارد الحية أو غير الحية أو يهدد صحة الإنسان، أو يعوق الأنشطة المائية بما فى ذلك صيد الأسماك والأنشطة السياحية أو يفسد صلاحية مياه البحر للاستعمال، أو ينقص من التمتع بها أو يغيرها من خواصها"، والملوثات لها أنواع فمن المواد والعوامل الملوثة هى: "أى موارد صلبة أو سائلة أو غازية أو ضوضاء أو إشعاعات أو حرارة أو اهتزازات تنتج بفعل الإنسان

وتؤدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تلوث البيئة أو تدهورها".

أما عن تلوث الغذاء فمنه: "التلوث البكتيرى، والتلوث بسموم الفطريات أو العفن والتلوث بالمبيدات، والتلوث بالمعادن الثقيلة من رصاص وزئبق وزنك ونحاس، وهى من أخطر مسببات الفشل الكلوى وغيره والإخلال بوظائف الكبد وكذلك تبين أن الأسماك التى تعيش فى المياه الملوثة مسبب رئيسى له".

اسباب التلوث:

التلوث متعدد المصادر مختلف الأوجه متنوع المجالات.

فالتلوث بأنواعه ينتج عن التخلف والفقر وعدم المعرفة أو الوعى بمقتضيات النظافة ويعد من مظاهر الإهدار للبيئة إلى جانب مظاهر الإهدار الأخرى مثل التصحر والجفاف وتبوير الأرض الزراعية والرعى والصيد الجائرين والإسراف فى استخدام المياه العذبة والزيادة السكانية العشوائية وغيرها، إلى جانب تزايد الحركة السياحية لمناطق طبيعية خاصة، وتزايد المقومات الطبيعية والمادية التى تنتج عن النشاط السياحى المكثف، كما ينتج عن تكثيف استخدام التكنولوجيا الحديثة أثار سلبية هامة.

مسببات التلوث ومصادرها:

يرى الباحثون والعلماء أن من أهم العوامل التى تؤثر على تحقيق التنمية المتواصلة التى تحافظ على البيئة وتعمل على عدم تدمير الموارد الطبيعية هى التكامل بين البيئة والتنمية والتى يهددها الاستنزاف والتلوث ومسببات التلوث هى التى تنتج عن:

١- النمو الهائل فى الصناعات التعدينية والتحويلية وما نتج عنها من مخلفات وأدخنة.

٢- التوسع فى استخدام مصادر الطاقة الملوثة للبيئة مثل التدفئة والخدمات العامة، والمصانع ووسائل النقل.

٣- التوسع فى استخدام المناجم والمحاجر وغيرها من النظم البيئية المنتجة دون مراعاة التوابع البيئية التى تصاحبها.

٤- التوسع فى تطبيق أساليب الزراعة العلمية الحديثة والإفراط فى استخدام الكيماويات من مبيدات وأسمدة.

٥- التوسع فى إنشاء المفاعلات النووية دون حماية كافية للبيئة من آثارها.

٦- التوسع والإفراط فى استخدام البيئة لصالح نشاطات هامة مثل صناعة السياحة وغيرها من النشاطات المصاحبة وما يؤدى إليه ذلك من استنزاف لكثير من الموارد الطبيعية والبيئة وتدمير الجزء الباقى منها.

وبذلك تتعدد أنواع التلوث الناتجة عن الأسباب السابقة وتتعدد مصادرها.

تلوث البحار:

وتلوث البحار أيضا الذى نتج من خلال التطور السريع للبشرية منذ الثورة الصناعية وازدياد الطلب والبحث عن المصادر الأولية للصناعة وتوفير مستلزماتها واكتشاف النفط دفع الإنسان إلى الوعى المتزايد بأهمية البحار وفعاليتها كوسيلة للمواصلات لتأمين نقل السلع والمواد المختلفة عبر قارات العالم ودولها من خلال اهتمام الدول بإنشاء أساطيل النقل البحرى باعتبارها رافدًا من روافد تقوية الاقتصاد الوطنى، كل هذا وما صاحبه من ازدياد السكان خصوصا بالمناطق الساحلية، أعطى للبحار أهميـة تزداد يوما بعد يوم.

بالإضافة إلى تزايد الأنشطة الصناعية والزراعية والاقتصادية، والسياحية وغيرها من الأنشطة الأخرى، وما نتج عنها من تلوث فى صور شتى وصلت إلى البحار، وأدت إلى إلحاق الضرر بالوسط المائى للبحار ومكوناته من أحياء بحرية حيوانية ونباتية.

ولعل ما يعانيه البحر المتوسط من آثار التلوث الناتجة عن إلقاء المخلفات بمياهه، والمصادر العديدة للتلوث، وأهمها مياه الصرف الصحى وفضلات المصانع والتلوث بزيت النفط الخام، ومعظم هذه الملوثات تفرغ فى البحر مباشرة وبدون معالجة أو تصب فى الأنهار التى تصب بدورها فيه، هذا إضافة إلى التوسع السكانى والحضرى على السواحل والتلوث الناتج عن الأسمدة ورواسب الأراضى الزراعية التى تنقل إلى البحر، والتلوث الحرارى من جراء المحطات الحرارية المقامة على السواحل.

ويعد التلوث من النفط الخام أكثر الملوثات أهمية من حيث أن بعض دول حوض البحر المتوسط من الدول المصدرة للنفط أو لها صناعات بتروكيماوية أو مصاف للنفط وكذلك موانئ الشحن والتفريغ وعبور العديد من سفن الشحن النفطية والتجارية

بمياهه، كل هذه الأنشطة لها دور فى تلويث مياهه حيث إن كميات هائلة من النفط الخام تطرح فيه سنويا، فمثلا قدرت كميات النفط التى تذهب إلى مياه البحر نتيجة عمليات النقل وحدها بحوالى ١٠ مليون طن سنويا. وخطورة ذلك أن كل العمليات تتم قرب الشواطئ، ونتيجة لفعل التيارات البحرية فإن كل تلك الفضلات والشوائب تعود إلى الشواطئ متسببة فى تلوثها واتساخها مما يعيق حركة السياحة إضافة إلى كونها تؤدى إلى قتل الأسماك والطيور والنباتات.

تبين الدراسات المختلفة أن الكثير من الأنهار والبحيرات وشواطئ البحار والمحيطات قد تلوثت مياهها بسبب الأعداد الهائلة للسواح وأصبحت فى كثير من الحالات، غير صالحة لحياة بعض الأنواع من الكائنات الحيوانية والنباتية، ونتيجة لتحويل الأنهار والبحيرات والشواطئ إلى مستودعات تلقى فيها المخلفات الصناعية والزراعية والبشرية فقد تلوثت مياهها بالبكتريا والطفيليات وغيرها، مما انعكس على صحة الإنسان نفسه.

والتلوث مشكلة ارتبطت بظهور المجتمعات الصناعية لأن عصر ما قبل الصناعة لم تكن به المخلفات الصناعية الهائلة التى تتصاعد فيها الغازات والأدخنة ولم يكن لها مخلفات كثيرة ترمى ويتم التخلص منها فى الأنهار والبحار والمصارف وغيرها مما يؤدى إلى تلوث المياه والبحار والجو أيضا.

ولم تكن تضاف مركبات صناعية غريبة على الأنظمة البيئية الطبيعية فالتكنولوجيا الصناعية وما ينتج عنها من نفايات وعوادم أدت فى كثير من البيئات إلى درجة عالية من التلوث.

ولم تكن المركبات خاصة السيارات والكيماويات قد انتشرت بهذا الكم الهائل مما ينتج عنه الدخان والعوادم والأتربة والتى تؤدى جميعها إلى انهيار البيئة وتعود على الإنسان الذى تسبب فيها بالأمراض المزمنة والمستعصية.

وهناك أنواع أخرى للتلوث يمكننا الإشارة إليها وهو الملوثات الموجودة بكثرة فى البيئة مثل :

١- تلوث كيميائى مثل المبيدات وغازات الحرائق والمصانع والسيارات وأتربة المصانع والكيماويات السائلة.

٢- ملوثات فيزيائية مثل الضوضاء - والحرارة الشديدة - والإشعاع.

٣- ملوثات بيولوجية: وهى الفيروسات والبكتريا والحشرات.

وإذا حدث خلل فى كميتها أو وجدت فى مكان ما تسبب الأمراض للإنسان والحيوان مثل ما يحدث فى مياه المستنقعات نتيجة رمى الحيوانات التى نفقت.

٤- وهناك الملوثات: التى نتجت عن التكنولوجيا التى استحدثها الإنسان وهى النفايات الصناعية بالإضافة إلى الملوثات الطبيعية التى تنتج من البيئة نفسها فى حالة البراكين التى تؤدى إلى تصاعد الغازات.

وهناك التلوث البيئى بالغبار الذى ينتج عن المحاجر والكسارات والمقالع ونجده بكثرة فى المناطق الصناعية خاصة مصانع الأسمنت المنتشرة فى الدول التى منها مصر تلك المصانع التى أثرت على البيئة وحولت الأشجار والزرع الأخضر إلى اصفرار اللون بالإضافة على أن المحاجر والكسارات تسبب انتشار الغبار فى الجو وهذا يؤدى إلى رفع حرارة الجو حيث إن جزيئات الغبار تمتص حرارة الشمس فى النهار والإشعاع الحرارى الصادر والأشعة الصادرة عن الأرض فى الليل وتؤدى بذلك إلى ارتفاع درجة حرارة الجو.

وإذا أضفنا إلى ذلك أيضا التلوث الجوى بالضجيج، ونحن نعلم ما يسببه الضجيج من أمراض عصبية فالضجيج يقلل من التركيز ويؤدى إلى القلق والتوتر والإضرار بحاسة السمع وإلى بعض الأمراض العصبية وهناك بعض دول العالم التى تعانى من تلك المشكلة سواء من أصوات العربات والمركبات أو من أصوات الميكروفونات فى أوقات الليل والنهار وكثير من الآلات أيضا تحدث أنواعا من الضجيج مثل آلات الحفر والتصليح والبناءات والعمارات أو غير ذلك فهى أشياء تؤدى إلى التوتر العصبى وعدم الاستقرار وكلها ملوثات بيئية منتشرة بشدة فى بعض البيئات شديدة الازدحام، ولو رجعنا إلى كافة هذه الملوثات لوجدنا أنها أصبحت تضغط على الإنسان بشدة مسببة له الأمراض والتوتر والضيق وعدم الاستقرار.

(٢) استنزاف المصادر الطبيعية وإساءة استخدامها:

واستنزاف المصادر الطبيعية أحد العوامل الهامة التى تؤثر على تحقيق التنمية. حيث أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة، وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعى (المادى والبيولوجى) للإنسان، وأثر على النظام الأيكولوجى تأثيرا سلبيًا، ومثل التطور التكنولوجى خطرًا على البيئة نتيجة لاستنفار الموارد الطبيعية ودمار بعضها.

أثبتت الإحصائيات أن سكان الدول الصناعية الذين يمثلون ٢٠٪ من سكان العالم ينتجون ٩٠٪ من النفايات الخطرة، ويطلقون فى الهواء نحو ٧٤٪ من كميات ثانى أكسيد الكربون الذى يتسبب فى تلوث الهواء ورفع درجة حرارة الأرض ويغير من المناخ هو وغيره من المسببات وأهمها عملية ذبح الأشجار.

عملية ذبح الأشجار أو إزالتها أو استغلالها استغلال زائد يسىء إليها وهى من أخطر عمليات استنزاف المصادر الطبيعية ويؤدى إلى عملية تعرية للتربة عن طريق الرياح والأمطار وبذلك تسوء حالتها أكثر وأكثر، وتتحول التربة شيئا فشيئًا إلى التصحر.

- إزالة الأشجار خاصة الغابات الاستوائية فى أفريقيا أو فى أمريكا الجنوبية منطقة الأمازون عرض البيئة للتلوث وعرض سطح الكرة الأرضية إلى التلوث وظهور الثقوب خاصة ثقب الأوزون الذى ترتب عليه نفاذ كمية كبيرة من الأشعة فوق البنفسجية، أو ينقصها ونفاذها ينتج عنها أمراض جلدية بين التهابات جلدية عادية وبين أبشع الأمراض (هو سرطان الجلد).

بالإضافة إلى تغير مناخ العالم وارتفاع أو انخفاض درجات الحرارة فى مناطق كثيرة، وذبح الأشجار يزيد من التلوث والتصحر والأتربة التى تزيد من أمراض الحساسية ثم إقلال نسبة الناتج الزراعى، وزيادة أمراض الجهاز التنفسى حيث تعد الأشجار رئة الحياة وقطعها يسبب القضاء على كثير من النباتات والكائنات باستثناء الحشرات التى تستطيع الصمود أمام تأثير أشعة الشمس، فكأننا بذلك حكمنا على الإنسان الذى

حباه الله بنعمة العقل والتفكير وفضله على كثير من مخلوقاته – حكمنا عليه بالفناء والموت البطيء بالتعرض لهذه السلبيات.

يؤدى القطع الجائر للأشجار على تدهور البيئة وذلك عن طريق:

أ- تشرد الحيوانات التى تستوطن الغابات والقضاء على النظام الأيكولوجى.

ب- إفقار التربة لتعرضها لعوامل الجفاف.

جـ- تعرض المناطق المحيطة بالغابات المستنزفة للسيول.

د- نقص المواد الأولية اللازمة لكثير من الصناعات.

هـ- تعمل على تكسير حدة الصوت ومن ثم تقلل من التلوث السمعى والضوضاء.

وكما هو معروف تؤدى الأشجار العديد من الخدمات للبيئة عن طريق:

١- تعمل كمصفاة لثانى أكسيد الكربون وتمد البيئة بالأكسجين.

٢- تعمل كمصدات للرياح وتوفر الظل والخشب.

٣- تعمل أوراقها المتساقطة على خصوبة التربة حيث تتحلل مكونة الدبال.

٤- مورد متجدد يحصل الإنسان منها على الأخشاب والسليلوز.

والاهتمام بها ورعاية الحياة البرية بها حيث تعمل على:

أ- إمكانية الاستفادة منها مستقبلاً.

ب- استخدامها فى تحسين السلالات المستأنسة أو فى مجال الهندسة الوراثية.

جـ- قيمتها من الناحية الثقافية والترفيهية لو بقيت فى إطارها الطبيعى إضافة إلى ذلك أن عملية استنزاف الموارد الطبيعية وإساءة استخدامها يقوض أركان السياحة ويهدد مستقبلها وهو أهم عامل يساعد ويشجع على السياحة خاصة السياحة البيئية.

إن البيئة السياحية السليمة تؤكد كل مقومات النجاح التى كللت جهود الإنسان فى سعيه المستمر لراحته ورفاهيته والخروج من ضروب العزلة إلى التنقل والأسفار

والاتصال ومن الاستسلام لمقدرات البيئة المحدودة ومخاطرها إلى سيطرة شبه تامة على أغلب عناصرها ومقوماتها وإخضاعها لرفاهيته.

إن هناك أخطارا تهدد البيئة من جراء ممارسة النشاط السياحى غير المخطط وغير المتناسب مع قدرات البيئة فالمناطق الطبيعية تتعرض للتشويه نتيجة تكثيف النشاط السياحى وإقامة المنشآت السياحية على شواطئ البحار والأنهار ومن هنا فإن الاتجاه إلى تكثيف النشاط السياحى وعرض المنتج السياحى بكثافة له تأثيره السلبى على مقومات البيئة الطبيعية بوجه عام.

ثانيًا: الآثار السلبية للسياحة:

بالإضافة إلى الآثار السلبية السابقة والتى تؤثر على السياحة توجد محاور أخرى سلبية للسياحة مثل:

- الإساءة إلى الآثار عن طريق تعرضها للاتلاف والتخريب.
- ردم بعض المناطق قد يؤثر على الحياة البرية فى البحار والخلجان.
- سوء استغلال الأراضى الزراعية وإقامة المشاريع السياحية على الأراضى الصالحة للزراعة وعلى شواطئ البحار والأنهار.
- دفن المخلفات فى الأراضى أو رميها فى البحار.
- تدهور الحياة الطبيعية وما يؤدى إليه من آثار سلبية على الماء والهواء والأرض.

وإذا أضفنا إلى ذلك الزيادة المستمرة فى أعداد السياح والتى تمثل عبئًا على مرافق الدولة من وسائل النقل، الفنادق، كافة الخدمات من كهرباء ومياه.

- التلفيات المستمرة لبعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو تعامل السياح معها بشكل غير لائق.
- ممارسة السياح لبعض الرياضات البحرية أدى إلى الإضرار بالأحياء البحرية من الأسماك النادرة، والشعب المرجانية وسيؤدى إلى نقص الحركة السياحية فى المناطق التى لحق بها الضرر.
- زيادة تلوث مياه البحار والمصارف والتى لم تعد صالحة للاستحمام نتيجة

للتخلص من مياه المجارى فيها.

- ازدياد تلوث الغلاف الجوى.
- انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية حيث تمثل الجبال مناطق جذب سياحى من الدرجة الأولى تمارس عليها الرياضة السياحية من تسلق ومشى وإذا أضفنا إلى ذلك أيضًا بعض الظواهر الطبيعية والتى تعد آثارا سلبية وتتمثل فى:

(١) الكوارث الطبيعية مثل:

الاهتزازات والزلازل – الأمطار والسيول – العواصف والرياح – الانهيارات.

(٢) المصادر البشرية وما يسببه الإنسان من:

تلوث التربة نتيجة الانفجارات النووية والزحف العمرانى والقضاء على السمات التى تتمتع بها بعض البيئات الطبيعية إلى جانب وسائل الصرف الصحى غير المتقدمة وأيضا تزايد عدد السكان.

ثالثًا: التغيرات المناخية:

تغير درجات الحرارة – نسبة الرطوبة الزائدة – الأمطار – تزايد نسبة المياه الجوفية حول الآثار القديمة وتهديدها لها.

وإذا نظرنا إلى بعض السلبيات الأخرى التى يسببها كثرة النشاط السياحى لوجدنا أن هناك:

١- التغيرات الجوهرية فى المسلحات الأرضية.

٢- نضغط على البنية الأساسية للدولة وخدماتها.

٣- التدهور الأخلاقى وانتشار الجريمة.

٤- الإزدحام المرورى.

٥- تضارب مصالح القطاعين العام والخاص فى الحالات التى لا يتوفر فيها التنسيق والتعاون.

٦- ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

٧- التأثير السلبى على الحياة الفطرية.

٨- انقراض بعض الحيوانات والطيور النادرة.

١٠- التأثير السلبى على الحياة المرجانية.

١١- إقامة المشروعات السياحية فى مناطق معينة قد تكون فى ذاتها سببا رئيسيا فى تدهور بعض العناصر البيئية فى هذه المناطق.

١٢- تساعد على تلوث الشواطئ والتأثير السلبى على دورة الحياة الفطرية.

١٣- وقف هجرة الكثير من الأسماك الشاطئية.

١٤- تسرب مياه الصرف من خزانات التجميع إلى المياه الجوفية.

١٥- هجرة بعض الطيور نتيجة عدم العناية بها.

١٦- إضافة إلى بعض الآثار الثقافية التى تنتج عن اختلاف العادات والتقاليد بين السائح والمواطن تدفع إلى تصادم ثقافى أو حقد اجتماعى.

١٧- تدفع إلى التفكك الاجتماعى نتيجة الصراع الموجود والمستمر بين الطبقات مما يؤدى إلى نشر الحقد والكراهية فى قلوب الطبقة البسيطة تجاه السياح والطبقات القادرة مما قد يؤثر ويؤدى إلى تفكك المجتمع.

مما يعنى أن السياحة وتزايد النشاط السياحى له الكثير من الآثار السلبية ربما يعنى أيضا أن نجاح السياحة وتفوقها واستمراريتها يتطلب القضاء على التلوث وعدم استنزاف المصادر الطبيعية البيئية النظيفة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: التنمية المستدامة:

إن بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى بالحكومات إلى الرغبة فى إدماج البعد الاقتصادى الكلى للبيئة فى حقل القرار السياسى، خصوصا بواسطة محاسبة بيئية خاصة تسمى أيضا المحاسبة الخضراء إن برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. يبرز اتجاهين، الأول وهو اتجاه برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية ويرمى إلى صياغة مؤشر يفسر بعض الجوانب الإنسانية للتنمية أما الاتجاه الثانى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ويشكل إطارا لتطور مؤشرات البيئة، وهو منهج اتبعته منظمات دولية أو حكومية أخرى وقد كيفته لجنة التنمية الدائمة من أجل وضع مؤشرات التنمية المستدامة.

الاتجاه للاهتمام بالبيئة والتنمية:

التطور التاريخى:

كان الاهتمام مركزًا فى غالبية دول العالم على التنمية الاقتصادية أساسًا، بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى، وللأسف لم تكن البيئة أصلا جديرة باهتمام كبير، بل كانت الإشارة إلى الضمانات البيئية تبدو كمبررات غير مجدية أو كمعوقات، والواقع أن أحد التحديات الكبيرة التى حظت باهتمام المجتمع الدولى هو تخطيط التنمية بحيث تسد حاجات الإنسان بطريقة ملائمة للبيئة أو ما يعرف بالإدارة الجيدة للبيئة وهى استخدام مصادر الطبيعة لسد حاجات الإنسان دون تدمير للقاعدة "الأيكولوجية" التى تتوقف عليها التنمية، لذلك كان من الضرورى تحقيق التنمية التى توفر نوعية أفضل من الحياة فى إطار سليم بيئيًا، مع التأكيد على أن التنمية عملية متكاملة، لا يجب أن تهمل الاعتبارات البيئية.

كان "المؤتمر الدولى للبيئة البشرية" الذى عقدته "الأمم المتحدة" فى "استوكهلم" عاصمة "السويد" عام ١٩٧٢م – هو المؤتمر الدولى الأول الذى أصدر صيحة تحذير للعالم كله بضرورة الحفاظ على البيئة للتهيئة لحياة بشرية سوية، وقد تواصل الاهتمام الدولى منذ ذلك الحين حتى عقد المؤتمر الثانى باسم "قمة الأرض" بالبرازيل فى يونيو عام ١٩٩٢م.

وبوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد والبيئة. وكان قد قدم التقرير الأول المنبثق عن نادى روما سنة ١٩٧٠، بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادى محدثا بذلك نقاشات حادة بين دعاة النمو وأنصار البيئة.

ـ التنمية الملائمة للبيئة:

كانت أول محاولة للتوفيق سنة ١٩٧٢ بستوكهولم خلال ندوة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية كما سبق القول، حيث تم انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة الذى يضع نموذجا للتنمية يحترم البيئة ويولى عناية خاصة بالتسيير الفعال للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحذر البيئى.

وقيام هيئة الأمم المتحدة بعمل الاستراتيجية الدولية للبيئة فى عام ١٩٨٠، ثم

إصدارات لجنة التنمية والبيئة فى ١٩٨٧ والتى حددت قيمة التنمية المتواصلة للعالم وطالبت بالتعاون الدولى وسمحت بإعلان طوكيو ثم كانت قمة الأرض سنة ١٩٩٢ بالبرازيل تتويجا لكافة الجهود.

وما تابعها من جهود فيما سمى بمجموعة أنظمة تدعيم الحياة سنة ١٩٩٤ وغير ذلك من جهود فى المؤتمرات الدولية، وجهود الهيئات مثل (مجموعة نادى روما. وبروتوكول كيوتو فى ديسمبر سنة ١٩٩٧ بين الدول الصناعية بهدف وضع صيغة ملزمة لهم بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى حتى لا ترتفع درجة حرارة الأرض وما ينتج عنه من دمار بيئى غير محدود.

لقد تزايد الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها فى كافة دول العالم فى الشرق أو فى الغرب أو فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأنشئت المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتزايدت جهود المجتمع المدنى فى هذا الصدد.

وتزايد العمل تبعا للشعار الذى رفع بعد مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل وهو (نفكر عالميا ونعمل محليا) ورؤى وضع بروتوكول دولى للقيم Land Ethics يراعى القيم السلوكية تجاه البيئة وبدأ يبرز مفهم التنمية المستدامة بوضوح.

رابعًا: تطور الاهتمام بالتنمية المستدامة وظهورها كمفهوم:

١٩١٥ تشكلت اللجنة الكندية للمحافظة. على البيئة بدعوى أن على كل جيل أن يجنى الفوائد التى يحققها الرأسمال الطبيعى، وأن يُسلم هذا الرأسمال غير منقوص من جيل لجيل.

١٩٢٣ المؤتمر الدولى للمحافظة على الطبيعة. والاستعمال العقلانى للموارد. (باريس)

١٩٤٨ ندوة اليونسكو (فونتينبلو) إنشاء الاتحاد الدولى للمحافظة على الطبيعة.

١٩٧٠ تقرير نادى روما: مفهوم التنمية فى درجة الصفر.

١٩٧٣ المركز الدولى للبحث حول البيئة والتنمية. (أسسه السيد إينياسى صاش) فى سنة ١٩٨٠ يصدر المركز مؤلفا تحت عنوان: الاستراتيجية والتنمية البيئية.

١٩٧٦ بيان للحزب البيئى ببريطانيا يذكر البيان بوضوح ولأول مرة مفهوم الديمومة.

١٩٨١ ينشر (السيد ليستيربراون)، مؤسس المعهد العالى للمراقبة كتابا تحت عنوان العمران والتنمية الاجتماعية.

١٩٨٣ إنشاء اللجنة الدولية للبيئة والتنمية ل.د.ب.ت) تترأس اللجنة (بروندطلاند الوزيرة السابقة للبيئة بالنرويج). وتقدم اللجنة تقريرها النهائى، "من أجل مستقبل مشترك" فى سنة ١٩٨٧".

تعريفات التنمية المستدامة:

لقد ظهر الوعى ابتداء من الستينيات والسبعينيات بالمشاكل التالية: خطورة الصعوبات الشاملة المتعلقة بالبيئة، الحدود البيئية لنمط التنمية الصناعية، تعميق التفاوت بين الأغنياء والفقراء، المحافظة على الطبيعة لفائدة الأجيال القادمة، ونتج عن انبثاق الطلب الاجتماعى لصالح المحافظة على البيئة تحديد مفهوم التنمية المستدامة.

وأصبحت مشاكل البيئة تلقى الاهتمام المتزايد فى كافة دول العالم فى العقود الأخيرة وقد برزت هذه المشاكل نتيجة للوتيرة المتزايدة لاستغلال موارد البيئة التى بلغت ذروتها فى النصف الثانى من القرن الماضى، حيث أفسدت قدرة الأنظمة البيئية على التجديد التلقائى وأخلت بالتوازن الطبيعى لهذه الأنظمة البيئية.

أصل المفهوم:

ومن المحافظة على البيئة إلى التنمية البيئية اهتمت الأسرة العلمية، بالمحافظة على البيئة، والعلاقة القائمة بين النشاطات الإنسانية وبين المحيط الطبيعى.

ومفهوم الديمومة (التنمية المستدامة) ظهر متأخرا وهو ترجمة للكلمة الإنجليزية Sustainability.

وهذه المسألة لم تشكل شيئا جديدا، إلا أنها لم يتم الاعتناء بها إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين. إن مسألة نقل الرأسمال الطبيعى أو البيئى للأجيال القادمة قد برزت فى بداية القرن حيث إن اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة قد أشارت إليها منذ سنة ١٩١٥ فكان مصطلح البيئة، يحيل وبشكل شبه مطلق على الطبيعة.

أصل المفهوم (التنمية المستدامة):

بالإنكليزية Sustainability. المفهوم الذى أعده الاتحاد الأوروبى فى ١٩٨٠ للمحافظة على الطبيعة، تدل التنمية المستدامة على نمط تنموى "يستجيب لحاجيات الأجيال الحالية بدون إلحاق ضرر فى قدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لحاجاتها الذاتية.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها:

"هى التنمية التى تستهدف تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية، وهى القدرة على تحقيق التنمية الرشيدة التى تستجيب لحاجات الأجيال الحالية وتحققها، وهى الاستخدام الأمثل للموارد البيئية المتاحة والموارد الاقتصادية دون المساس أو التعريض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها والاستجابة لمتطلباتها التنموية ودون تعريض البيئة والمقومات الطبيعية بها للدمار والاستنزاف".

تعريف آخر:

التنمية المستدامة هى: "النشاط الاقتصادى الذى يؤدى إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإساءة إلى البيئة".

انبعثت التنمية المستدامة كأحسن طريق للتعامل مع التدمير السريع للبيئة الطبيعية، وتبنت المفوضة الدولية للتنمية والبيئة سنة ١٩٨٧ مفهوم التنمية المستدامة.

التنمية السياحية المستدامة أوالمتواصلة:

وإذا كانت التنمية التى تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة فى تلبية حاجاتهم. فهى تحتوى من خلال هذه النظرة على مفهومين أساسين:

مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية للبشرية.

فكرة القيود التى تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

إذا التنمية المستدامة تقتضى تلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام الجميع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل.

من هذا المفهوم يمكن أن نصل إلى تطوير لمفهوم التنمية السياحية التقليدية لكى نضيف له صفة الاستدامة من خلال اعتبار أن عملية التنمية السياحية "هى عملية إشباع حاجات السائحين النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين فى احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة".

من خلال ذلك يمكن أن نركز على:

أن التنمية السياحية المستدامة تضع فى اعتبارها نوعا جديدا من العدالة والمساومة هو المساومة بين الأجيال فى التمتع بالموارد الطبيعية.

التنمية السياحية المستدامة تعنى الاعتماد على الطبيعة وليس العمل على استغلال مقوماتها.

فالتنمية السياحية المستدامة فى جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات والتطور التكنولوجى فى حالة انسجام وتناغم وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح.

خامساً: أبعاد التنمية المستدامة وهى ثلاثة أبعاد تتمثل فيما يلى:

البعد الأول هو البعد البيئى:

تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعى، أى الحاجات التى يتكفل النظام الاقتصادى بتلبيتها، لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها فى مجال التصنيع والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعى بدلا من تبذيره.

البعد الثانى هو البعد الاقتصادى:

يعنى البعد الاقتصادى للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة حيث يطرح مسألة تمويل وتحسين التقنيات الصناعية فى مجال توظيف الموارد الطبيعية.

توفق التنمية المستدامة بين هذين البعدين، فى أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك.

تمنح التنمية المستدامة، باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان والبيئة، الأفضلية للتكنولوجيات، والمعارف والقيم التى تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التى تأخذ فى حسابها على المدى البعيد، التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية، الطبيعية والنباتية.

البعد الثالث هو البعد الاجتماعى والسياسى:

تتميز التنمية المستدامة خاصة، بالبعد الإنسانى حيث يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعى ولعملية التطوير فى الاختيار السياسى ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شىء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول.

ستحافظ الأجيال الراهنة، باعتبارها مدفوعة بهم الإنصاف، على اختيارات النمو التى ترغب فيها الأجيال القادمة والدول المختلفة من الشمال إلى الجنوب. تمر المصالحة بين البيئة والاقتصاد عن طريق هذه الضرورة المزدوجة للإنصاف.

التنمية المستدامة كمشروع ديمقراطى من وجهة نظر اليونسكو:

حيث تمثل التنمية المستدامة مشروعا للسلام، باعتبارها قاعدة للحوار بين الشمال والجنوب، ومصالحة بين نماذج التنمية المختلفة.

تنقل المبادئ المؤسسة للتنمية المستدامة التى تدعو إلى مشاركة السكان فى مختلف مراحل الاختيارات السياسية وعلى جميع المستويات الإقليمية ونظرا لطرح التنمية المستدامة بمفاهيم مختلفة فإن هذا النموذج يسمح بترقية الديمومة الاجتماعية للمشاريع ويتعلق الأمر بالقيم الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات والثقافات وكل ميزة اجتماعية ويتوقف نجاح المفهوم وبشكل كبير على احترام حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه فى التصريح الدولى لمنظمة الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨: الحق فى بيئة سليمة، الحق فى تغذية سليمة وكافية، الحق فى التربية، احترام الثقافات المحلية، إلخ. وتجد كل هذه العناصر وغيرها مكانتها فى بؤرة التنمية المستدامة.

الإنسان هو أحد عناصر البيئة بمفهومها الشمولى وهو القادر على إحداث تغييرات جذرية فى الاتزانات الطبيعية والحيوية القائمة فى الطبيعة من خلال استغلاله لعناصر البيئة الحية وغير الحية لخدمة أغراضه والإنسان فى نفس الوقت هو محور عملية التنمية

الشمولية وهدفها ولذلك فإن التنمية المستدامة بمفهومها الأساسى تهدف إلى التطوير البشرى وتحسين نوعية الحياة للإنسان وفى نفس الوقت عدم الإخلال بالاتزانات الطبيعية والحيوية القائمة والحفاظ على الموارد الطبيعية والحيوية للأجيال القادمة، ويعتبر التحدى الرئيسى الذى يواجه العالم هو محاولة التوفيق بين هذين التوجهين الذين قد يبدوا أنهما متناقضين.

كيفية تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة:

ومفهوم استراتيجية التنمية المستدامة يستخدم بشكل عام ليشير على أساسيات الاتـجاه العلمى لعملية التنمية طويلة الأجل التى تحقق الأهداف المجتمعية وتعمل على المحافظة على البيئة فى نفس الوقت ويشير المفهوم إلى الرشادة وحسن استخدام الموارد والاستراتيجية كما هو معروف أكثر عمومية من الخطة أو البرنامج طويل الأجل.

لذا كان من الضرورى الأخذ بالاستراتيجية والاعتماد عليها عند التعامل مع التنمية المستدامة.

والاستراتيجة تتطلب:

١- تحديد الوضع الراهن خاصة نقاط الضعف والاختناقات والموارد غير المستخدمة.

٢- توضيح الأهداف والغايات بعيدة المدى.

٣- السياسات التى سيتم اتباعها (ونعنى ربط الوسائل بالأهداف).

وبمعنى آخر توضيح موقفنا أين نحن..؟ وماذا نريد..؟ أى الطرق سنسلك لتحقيق الأهداف طويلة الأجل...؟

هنـاك علاقة قوية بين السـياحة والبيئة وتتبع الدول استراتيجيات سياحية تتناسب مع وضعها السياحى ومقوماتها وما تمتلكه من إمكانيات ومقومات طبيعية وبشرية وتاريخية ومالية، فكيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة التى تحسن استخدام الموارد وتحافظ على البيئة فى نفس الوقت؟ إن الهدف من وضع الاستراتيجيات هو النهوض بالسياحة وتحقيق عوامل الجذب لأكبر الأعداد من السائحين وتحقيق الكثير من

الاستثمارات السياحية التى تعود على البلاد بالمردود الاقتصادى والحضارى المناسب للدولة.

شريطة أن يتم تحقيق هذه الأهداف عن طريق تنفيذ المشروعات السياحية الصديقة للبيئة والتى لا تستنزف البيئة أو تهدد طاقاتها أو تلوثها أو تتسبب فى إفسادها ومن المعروف أن التنمية السياحية المتوازنة تتحقق عن طريق:

١- الاختيار الأمثل للمكان بعد إجراءات البحوث ووضع الأولويات التى تحمى البيئة.

٢- المحافظة على القيم الحقيقية للمغريات الطبيعية التى يتمتع بها المكان.

٣- توافق التنمية السياحية ومصالح الجمهور المادية والاجتماعية والثقافية مع عدم الإخلال بالتوازن البيئى فى مناطق التنمية السياحية.

٥- ضرورة استبعاد أى معايير تجعل استغلال واستثمار الطاقات المتجددة متعذرًا، وهو ذلك الدور الحيوى الذى تقوم عليه الاستراتيجية السياحة والذى يعد من أهم المقومات التى تساعد على نجاح السياحة واستمرارها وتوطيد أركانها وتعزيز مهامها بما تقدمه من دراسات وتيسيرات وإرشادات لتصحيح مسار التنمية.

وأساس هذه الاستراتيجية هو (المحافظة على البيئة مع تحقيق أهداف التنمية السياحية وتحقيق التوازن بين التنمية بمتطلباتها المتنوعة، والمختلفة مع عدم الإهدار أو التعدى الجائر والدائم على مصادر البيئة الطبيعية والمادية، بما يحقق التنمية الملائمة للبيئة وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئى).

- وتتحقق التنمية الاقتصادية بأهدافها البعيدة، التى تسعى إلى رفع المستوى المعيشى للأفراد، وزيادة الدخل القومى مع استخدام التكنولوجيا النظيفة التى تحقق النمو دون تأثيرات سلبية على البيئة والسكان.

- وتتحقق العدالة الاجتماعية التى تهدف إلى تحقيق العدل الاجتماعى لكافة طبقات المجتمع دون إغفال أو إهمال لحقوق الطبقات المعدمة فى الصحة والتعليم والإيواء والثقافة، إلى جانب تحقيق الإنصاف للأجيال الحالية والمستقبلية وتوفير الحياة الكريمة لهم بما يحفظ لهم حقهم فى الحياة دون إفراط أو إهدار.

- ويتحقق الحذر البيئى الذى يسعى إلى المحافظة على المقومات البيئية الحالية والمستقبلية والتى تحد من استنزاف موارد البيئة لصالح التنمية الحالية، بل تعمل وتهدف إلى ادخار بعض الموارد والمقومات البيئية لصالح الأجيال القادمة التى يمكن عند الاستخدام الجائر للبيئة أن تفقد مستقبلها لاستنزاف كافة الموارد البيئية وتحطيم الدعائم والمقومات الطبيعية التى تساعدها على الاستمرار فى حياة بيئية سليمة بعيدة عن التلوث والهدر والاستنزاف.

ويعمل تحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة فى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئى على:

١- التحكم فى استعمال الموارد.

٢- توظيف تقنيات "نظيفة" تتحكم فى إنتاج النفايات وفى استعمال الملوثات.

٣- حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية.

٤- تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حساب الطلب.

سادسًا: كيفية تحقيق التنمية المستدامة (الإجراءات):

يمكن تحقيق تلك التنمية عن طريق:

١- أن لا تتعدى المخلفات التى تخلفها المشروعات والفنادق القدرة الاستيعابية للبحار وللأرض، أو أن تضر هذه المخلفات بقدرة البحار والأنهار والأرض على استيعابها فى المستقبل أو تضر بأحد المقومات الطبيعية التى تتمتع بها البيئة.

٢- أما عن المدخلات أو المصادر المتجددة فمن الضرورى أن لا تتعدى هذه المصادر القدرة على إعادة توليدها وتجديدها من جديد بعدم الإخلال بالتوازنات الطبيعية والحيوية القائمة والحفاظ على الموارد والمصادر القائمة بالبيئة.

٣- تحتاج التنمية السياحية المستدامة إلى حسن استخدام موارد البيئة وصيانتها بحسن استخدام الموارد والطاقة ووعى الجمهور بذلك، ومشاركته فى تحقيق

أهداف التنمية مع ضرورة وضع خطة وطنية ذات الاستراتيجية المحافظة على البيئة.

إلى جانب ذلك هناك بعض الترتيبات الإدارية والإجراءات المتخصصة التى يمكن عرضها وتساعد على تحقيق التنمية المستدامة وهى:

وضع نظام دائم للرصد البيئى للوقوف على التغيرات البيئية التى تحدث مبكرا. ومحاولة تلافى مخاطرها منذ بداية ظهورها.

١- الاهتمام بالبيئة البحرية الساحلية.

٢- الاهتمام بالجزر البحرية وإصدار الكثير من التشريعات الخاصة بحماية البيئة.

٣- المحافظة على المحميات الطبيعية داخل الجزر البحرية (محميات الطيور والأحياء البحرية).

٤- إنشاء هياكل مؤسسية لحماية البيئة كمراكز ملحة فى هذا المجال للمراقبة والمتابعة.

٥- وضع برامج تعليمية دراسية داخل المخطط الأكاديمى لإرشاد الشباب بأهمية البيئة الطبيعية وضرورة المحافظة عليها.

٦- وضع برامج وخطط إعلامية هدفها توعية الجمهور بالمحافظة على البيئة البحرية والساحلية.

٧- إجراء دراسات الجدوى البيئية التى تقوم الأثر البيئى للمشروعات والبرامج والأنشطة التنموية المستقبلية أثناء التنفيذ وبعده.

٨- الاستخدام للتكنولوجيا النظيفة والأقل تلويثا للبيئة.

٩- استمرار التوعية والثقافة البيئية والتدريب والتعليم البيئى للقوى البشرية وترشيد استخدام الموارد بالمحافظة على سلامة وصحة البيئة.

١٠- الربط بين التنمية المستدامة والاستراتيجية المكانية والسكانية وربطها بالتجمعات البشرية.

١١- ويتطلب المحافظة على البيئة حمايتها من الإهدار (إهدار المياه) والتدمير (بقطع الأشجار والنباتات).

وحمايتها من التلوث وعدم تصاعد دخان المصانع والغازات ودخان حرق الغابات والزرع.

١٢- عدم رش المبيدات الحشرية والكيماويات التى تضر بالبيئة والتربة والجو.

١٣- وضع الإجراءات والتشريعات الخاصة بحماية البيئة.

١٤- طبع وتوزيع نشرات وكتيبات وملصقات خاصة بطرق المحافظة على البيئة لتوعية الجمهور.

١٥- إعداد خطة مستقبلية مدروسة لاستغلال جميع المقومات الطبيعية من شمس وشواطئ وجبال والمقومات الأثرية والحديثة.

١٦- توفير خبرات واستشارات لازمة لتطوير القطاع السياحى تعتمد على عمل بحوث مسبقة.

١٧- عمل نوع من التوازن البيئى بطرق سليمة من ناحية الزرع وعدم قطعها من جذورها لكى لا تختل طبيعة الحياة التى كانت عليها.

١٨- الاهتمام بالمحميات الطبيعية وحمايتها.

١٩- هذه المحميات الطبيعية: تعد حدائق وطنية مفتوحة للحفاظ على البيئة انتشرت فى معظم دول العالم فى ظل برنامج دولى تشرف عليه الأمم المتحدة - وتتألف كل محمية من مساحة مركزية تحاط بحيز عازل للحماية من تقلبات الجو ونشاط الإنسان ولعل الهدف من إنشاء هذه المحميات والمحافظة عليها هو:

١- توفير مكان آمن لحماية الأنواع المعرضة للخطر.

٢- إتاحة الفرصة للسياحة والتجول واكتساب ثقافة علمية حول إحياء المحمية.

٣- توفير أماكن عمليات الرصد والتصوير والمراقبة وإجراء البحوث العلمية على الأحياء البرية.

٤- إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات بين المنظمات الدولية الخاصة بحماية الأحياء البرية ومن أجل إنشاء بنك جينات للأنواع النادرة يعمل كثروة مدخرة للبشرية.

٥- المحافظة على تركيب البيئات الأثرية وما بها من تكوينات جيولوجية وحفرية .

٦- تربية والإكثار من بعض الأنواع المهددة بالانقراض حتى تتوافر أعدادها ثم يعاد توظيفها فى بيئاتها الأصلية وهناك الكثير من المحميات الطبيعية المعروفة فى العالم كله وعلى سبيل المثال يوجد فى مصر:

محمية: جبل علبة فى البحر الأحمر.

محمية: البردويل بجنوب سيناء.

محمية: رأس محمد بجنوب سيناء

محمية: أشتوم الجميل بالمنزلة.

محمية: العميد بمرسى مطروح.

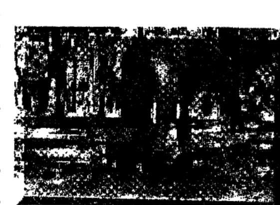
والمحمية كما عرفها الاتحاد الدولى للمحافظة على الطبيعة فى سنة ١٩٦٩ بأنها:

الإقليم الذى يحتوى على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية لم تعرف التغيير بسبب الاستغلال البشرى والتى بدورها تعطى فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمى والتربوى والترفيهى أو التى توجد بها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة.

- وهى الإقليم أو المنطقة التى اتخذت فيها السلطة المخولة إجراءات منع أى خرق أو تجاوزات فى الاستغلال لكى تحترم الوحدات الأيكولوجية والجيومورفولوجية أو الجمالية التى بررت تأسيسه.

- وهى المنطقة التى يسمح بزيارتها بشروط لأهداف ترفيهية أو تربوية أو ثقافية حيث تمثل مصدرا دائما للموارد الطبيعية وللسياحة البيئية وتلعب بعض المناطق الطبيعية دورًا هامًا وتشكل موقع الالتقاء للسائح مثل حظيرة سيبوداس فى جافا والحضيرة الوطنية بهرايور فى النهد حيث تستقبلان العديد من السواح المحليين. وفى النهاية تمثل السياحة البيئية مزايا اقتصادية هامة وصلت عائداتها أكثر من

٤٠٠ مليون دولار بكينيا، حيث يتيح هذا النوع من السياحة مزايا يقررها الباحثون فى:[١]



- خلق فرص العمل.
- إدارة المرافق السياحية وإعداد المرشدين السياحيين.
- تنوع الاقتصاد المحلى والاهتمام بالمناطق الريفية.
- خلق مرافق ترفيهية طبيعية.
- حماية التراث الطبيعى.
- جلب العملة الصعبة.

إضافة إلى المميزات والفوائد الهامة التى تجلبها السياحة البيئية للبلاد ولمستقبل السياحة بها وللحفاظ على كافة مكونات المنتج السياحى ومنع التلوث ومنع هدر المصادر الطبيعية وهو ما يجب أن تحرص عليه الدول السياحية الواعدة.

---

(١) المشوخى – السياحة كعامل للحفاظ على التراث الثقافى والطبيعى- مجموعة بحوث حلقة عمل السياحة والبيئة- القاهرة.

(٢) www.arbia.com



دراسة لتجارب الدول
فى مجال التنمية والاستثمار السياحى

أولاً : المتطلبات المحفزة على الاستثمار والمشجعة على التنمية السياحية.

ثانيًا : العوامل المؤثرة فى الاستثمار والتنمية السياحية.

ثالثًا : أهمية المناخ الاستثمارى.

رابعًا : مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحى فى العالم.

خامسًا : نماذج :

(١) مصر.

(٢) المغرب.

(٣) سلطنة عمان.

(٤) البحرين.

(٥) الأردن.

(٦) سوريا.

يتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصا لمرافق الإقامة وخدمات النقل والبنية التحتية، وتساهم البحوث والدراسات فى وضع وتحديد سياسات الاستثمار فى المناطق السياحية المختلفة، وما يلزم لتحريك الاستثمار لكافة أوجه التنمية المطلوبة، بالمقارنة بدراسة فرص الاستثمار لكافة أوجه التنمية المطلوبة، بالمقارنة بدراسة فرص الاستثمار المحلية والعالمية المتاحة، وتحدد الحكومة مصادر تمويل مشاريع البنية التحتية، وتهدف التنمية السياحية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل والأشمل للبنية التحتية المتوفرة والقائمة والجديدة.

ويتطلب تطبيق سياسات الاستثمار وضع القوانين والتشريعات المحفزة على الاستثمار والتى تعمل الدول على تنفيذها وفيما يلى يتم عرض:

أ- أهم المتطلبات المساعدة والمشجعة على الاستثمار والتنمية السياحية.

ب- مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحى.

جـ- توصيات مؤتمر الاستثمار السياحى والفندقى فى البلاد العربية.

د- دراسة لتجارب بعض الدول فى ضوء تطلعاتها السياحية وأهدافها التنموية.

أولاً: المتطلبات المحفزة على الاستثمار والمشجعة على التنمية السياحية:

تقوم الدول المعنية بالتنمية السياحية بوضع الأسس والقواعد التى سيتم الالتزام بها لتشجيع التنمية السياحية والتى تدور عادة حول التوجهات التالية:

- توفير الأراضى بأسعار تشجيعية.
- توفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر لتشجيعه على الاستثمار.
- توفير البنية التحتية ضمن موقع المشروع أو جزء منه بحيث تسترد التكلفة مقابل إيجاد المنشآت.
- إعفاء كلى أو جزئى من رسوم الجمارك على المستوردات المستخدمة فى الاستثمار.

- تخفيض أو إلغاء ضرائب الملكيات لعدد من السنوات.
- توفير المساعدات المالية على قيمة الفوائد للقروض لعدد من السنوات.
- إطالة فترات السماح للدفع على القروض المقدمة.
- توفير منح لتدريب الكوادر العاملة فى السياحة.
- توفير الضمانات مقابل عدم التأميم أو مصادرة الاستثمارات.
- توفير الحوافز للمشاريع الموافق عليها، والتى تنسجم مع البرامج والمشاريع والخطط التنموية، وذات التنظيم الملائم، وقد تكون الحوافز فقط لنوع معين من المشاريع.
- تشجيع الجهود المشتركة لكافة الفروع الاقتصادية التى تهتم بالسياحة بشكل مباشر أو غير مباشر كصناعة الفنادق والإيواء التكميلى ووكالات السفر، ووسائل النقل والمواصلات باستثمار الأموال فى المشاريع السياحية، وبخلق الظروف الملائمة لتسهيل الاستثمارات الأجنبية فى مجال السياحة، وذلك لما تعانى منه الدول النامية من النقص الذاتى الشديد من مصادر الأموال، حيث يجلب الاستثمار الأجنبى معه العديد من المزايا مثل تقديرات أكثر واقعية للعمل السياحى، ومهارات العاملين، وخبرات تشجيع المبيعات وفى التسويق.[١]، [٢]،[٣]

ثانيًا: العوامل المؤثرة فى الاستثمار والتنمية السياحية:

من المعروف أن التنمية والاستثمار السياحى يتأثر بعدة عوامل أهمها:

- مدى تبسيط الإجراءات الحكومية وعدم التقيد بالروتين، والحوافز المتاحة من الدولة للراغبين فى الاستثمار السياحى، واستعداد الإدارات الحكومية لتقديم العون والمعلومات وكذلك التسهيلات للمستثمرين.
- مدى توافر عنصر الأرض المناسبة للاستثمار السياحى.

---

(١) أحمد الجلاد، أطور الاتجاهات الحديثة فى السياحة، الكتب، القاهرة.

(٢) عثمان غنيم، التخطيط السياحى،(مرجع سابق).

(٣) حامد السايح: معالم فى طريق التنمية، محاضرات غير منشورة معهد الدراسات المصرية سنة ٧٠.

• المناخ الاستثمارى السائد فى البلاد.

ثالثاً: أهمية المناخ الاستثمارى:

إن الإعفاءات هى حافز هام، ولكن المستثمر يقوم بالبدء قبل الاستثمار بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع حيث تكون الإعفاءات هى إحدى معطيات هذه الدراسة ولا يقوم بتنفيذ هذا الاستثمار، إلا إذا بينت دراسة الجدوى الاقتصادية أن مشروعه رابحا سواء كان ذلك بوجود إعفاءات أو عدم وجودها، ولن ينفذ المستثمر المشروع إذا بينت الدراسة أن ربحيته غير كافية حتى مع وجود الإعفاءات.

ولكن تلك الإعفاءات الضريبية غير كافية بمفردها بل لابد وأن يتوفر المناخ الاستثمارى المشجع، وهذا هو العنصر الرئيسى والأساسى لقيامها ولذلك يجمع المتخصصون أن أهم العوامل التى تشكل المناخ الاستثمارى المشجع هى:

أ- إنشاء البنى التحتية (Infrastructure) الملائمة فى المناطق السياحية وتشمل ما يعرف بالمرافق العامة وهى:

• مياه الشرب، الصرف الصحى، الكهرباء، هاتف واتصالات، إلخ.

• النقل بكافة أنواعه: شبكة الطرق البرية الرئيسية والفرعية الجيدة، إشارات طرقية واضحة، مواقف للسيارات، مطارات، مرافئ، سكك حديدية إن أمكن فى حال توفرها جسور وأنفاق.

ب- بنى أو متطلبات أساسية:(1)

بنوك مصرفية أسواق تجارية محلات مستوصفات مشافى أجهزة أو مراكز شرطة.

ج- التشريعات والأنظمة الواضحة والإجراءات المبسطة والمعممة لخدمة أهداف الاستثمار السياحى مع الإسراع بإجراءات التقاضى والالتزام بالقوانين والأحكام القضائية وتنفيذها.

د- اليد العاملة المدربة: إن استخدام اليد الإنسانية فى العمل السياحى أمر لابد منه، فكلما تطورت الصناعة السياحية، تطلب ذلك مزيدا من الأيدى العاملة

---

(1) د. عثمان عائدى: الصناعة السياحية، رئيس الاتحاد العربى للسياحة والفنادق، مقالات وأبحاث.

بخلاف معظم الصناعات الأخرى فالعمل السياحى دائم التغير والتطور أكان من حيث نوعيات السياح أو أذواقهم ومتطلباتهم أو من حيث التطور التقنى.

هـ- تسهيلات فى مراكز الحدود من جميع السلطات وإمكانية منح تأشيرات دخول فى هذه المراكز خاصة بعد دخول الكمبيوتر والإمكانيات الضخمة التى تقدمها هذه التقنيات لهذه الغاية.

و- مكاتب سياحية للتسويق والتنشيط فى الخارج وفى المراكز الحدودية.

رابعًا: مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحى فى العالم:

بعد أن أصبحت السياحة الصناعية الاولى فى العالم اتجهت كافة الدول النامية والمتقدمة إلى توسيع نطاق التنمية والاستثمار السياحى بها لزيادة نسبة إنفاق السائحين وزيادة العائد الاقتصادى الهائل للسياحة خاصة وأن العاملين فى قطاع السياحة قد تزايدت أعدادهم بما يساوى عدد العاملين فى الصناعات الخمس الاقتصادية وهى صناعة الالكترونيات، الكهرباء، الحديد والصلب، النسيج والسيارات حيث يمثل عدد العاملين ١١٪ من عدد القوى العاملة فى العالم ووفقًا للتوقعات فسيبلغ حجم الإنفاق السياحى وعدد السواح فى العالم فى العقدين المقبلين:

العام	عدد السواح (ملايين)	الانفاق (مليار دولار)
٢٠١٠	١٠١٨	١٥٥٠
٢٠٢٠	١٦٠٠	٢٠٠٠

فالسياحة إذا، لم تعد للترفيه أو للنزهة، ولم تصبح صناعة فقط بل أولى صناعات العالم، ولهذه الأسباب تسعى الدول كافة إلى تنمية وتشجيع التنمية والاستثمار السياحى غير أن هناك مقومات لنجاح هذه العملية وتتمثل هذه المقومات فى عالمنا العربى فيما يلى:

(١) مقومات نجاح التنمية السياحية فى العالم العربى:

ولتحقيق الأهداف التنموية فى مجال السياحة تعقد الكثير من المؤتمرات لوضع

الضوابط والمؤشرات التى تساعد على ذلك فى كثير من الدول العربية، وكان من أهم هذه المؤتمرات مؤتمر دمشق عن فرص الاستثمار فى السياحة والقطاع الفندقى فى البلاد العربية) والذى عقد سنة ١٩٩٥ فى أواخر القرن العشرين ومازالت توصياته موضع التنفيذ.

توصيات مؤتمر الاستثمار السياحى والفندقى فى البلاد العربية المنعقد بدمشق فى الفترة من ١٣ ١٥ آذار ١٩٩٥:

عقد فى دمشق عام ١٩٩٥ مؤتمر "فرص الاستثمار فى السياحة والقطاع الفندقى فى البلاد العربية" بمبادرة من الاتحاد العربى للفنادق والسياحة بالمشاركة مع جهات عربية ودولية منهم مندوبين عن البنك الدولى ومصرفيين من أمريكا واليابان وأوروبا والبلاد العربية وجميع شركات الإدارة الفندقية العالمية حيث شارك قرابة ٥٠٠ مشارك.

والتى أجمعت مداخلات وملاحظات رجال الأعمال والمستثمرين العرب على تأكيد مجموعة من التوصيات الهامة وكان أهمها:

أ- أهمية وجود تشريعات واضحة للاستثمارات السياحية والفندقية بغرض التقليل ما أمكن من الاجتهاد فى التفسير، حتى إن كان ثمة حاجة للاجتهاد فى التفسير فيجب أن يكون لصالح مرونة وتسهيل وتشجيع وحفز الاستثمارات فقط، وليس العكس.

ب- الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة، والإسراع فى إجراءات التقاضى، والالتزام بتنفيذ أحكام القضاء وهيئات التحكيم، لدعم ثقة المستثمرين بمصداقية الدول المضيفة للاستثمارات لحفز الأموال والقدوم إليها بدلا من الهروب منها.

ج- اتباع سياسات نقدية ومالية متحررة باعتبار أن ذلك محفز أساسى للاستثمارات.

د- تنظيم وتطوير أسواق رأس المال باعتبارها آلية هامة من آليات تمويل المشروعات.

هـ- إن تنمية الحركة السياحية بين الدول العربية واجتذاب المزيد من السياح

العرب والأجانب يستدعى بالضرورة إعطاء أقصى تسهيلات ممكنة بالنسبة لإجراءات الحصول على تأشيرات الدخول سواء للمجموعات السياحية أو للأفراد على الحدود، كما يقتضى الأمر حسن استقبال ومعاملة السياحة من مختلف المنافذ البرية والبحرية والجوية، والاهتمام الجدى بتدريب وتوعية العاملين فى هذا المجال لأهمية عملهم باعتبارهم الواجهة الأولى التى يقابلها السياح.

و- تقوم الجهات المنظمة منفردة أو بالتعاون والتنسيق بين بعضها أو كلها بالعمل على إعداد برامج عملية على مستوى القطر العربى الواحد أو المنطقة العربية أو الوطن العربى بكامله، بغية تنشيط الاستثمار السياحى والفندقى وتحسين فرص الاستثمار ليجابه التحديات المستقبلية ولينال نصيبه من واردات السياحة العالمية بما يتناسب مع كنوزه وثرواته.

خامسًا: نماذج التنمية والاستثمار السياحى فى الدول العربية:

أولا: التنمية والاستثمار السياحى فى مصر:

تشجيع التنمية السياحبة من حيث وضع الاستراتيجيات المناسبة حسب التجربة المصرية فى مجال التنمية:

مدخل إجرائى:

أولا: قامت الحكومة المصرية بتخصيص الأراضى وتهيئة البنية الأساسية، وإعفاء المشروعات السياحية من أية ضرائب لمدة عشرة سنوات من تاريخ بدء التشغيل الفعلى، وإعفاء التوسعات لفترة مماثلة.

ثانيا: تشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مشروعات قريبة ضخمة من مشروعات البنية الأساسية من إنشاء مطارات – وتهيئة وإعداد طرق توصل على هذه المطارات – والمشاركة فى مشروعات خطوط المياه وغيرها.

ثالثًا: إصدار القوانين ووضع التشريعات التى تمكن وتيسر تنفيذ السياسات التنموية السياحية بوضع الحوافز والتيسيرات للمستثمرين لاستيراد حاجاتهم ومعداتهم اللازمة لتشغيل المشروع من الخارج وتنفيذ القرارات الخاصة بتحفيز الاستثمار.

رابعًا: عند البدء فى تشغيل المشروع السياحى تتولى الإدارات المختصة تطبيق قوانين التيسيرات والإعفاءات فيما يخص الآلات والأجهزة اللازمة لتشغيل المنشأة من الداخل، وأيضًا تيسير استيراد عربات النقل من حافلات أو تاكسيات أو عربات خدمة وسيارات مجهزة لخدمة المشروع (سيارات تنظيف وجمع القمامة – سيارات رش – سيارات مجهزة كمطبخ – سيارة إسعاف أو إطفاء – سيارة فان – سيارة مجهزة بمولد كهربائى) وغيرها من معدات النقل والخدمة.

التنمية السياحية ودور الدولة فى مصر (دراسة حالة)

بعد أن أصبحت السياحة تمثل صناعة شاملة متنوعة وأصبحت تساهم فى تحقيق التنمية شأن أهم الصناعات الخدمية التصديرية[1]، حيث تعد صادرات غير منظورة ومصدرا رئيسيا من مصادر الاقتصاد القومى، وذلك بمساهمتها فى تحقيق التنمية الشاملة والخروج من الوادى الضيق إلى آفاق أرحب وذلك بعد أن أضافت إلى المعمور المصرى ١١ ألف كيلو متر مربع أى ١١٪ من مساحة مصر، من خلال ٦٠ مركزا سياحيا جديدا للتنمية منتشرة فى مصر.

والسياحة وإن كانت صناعة إلا أنها تختلف عن باقى الصناعات فى طبيعة مواردها وفى طبيعة استثمارها فالسياحة كصناعة تعتمد على الموارد الطبيعية التى ترتبط بالمكان، وتعتمد فى استثماراتها على إقامة المشروعات التى تستثمر هذه الموارد والخصائص الطبيعية.

بما يؤكد أن السياحة ترتبط بالتنمية الإقليمية التى تركز على خصائص وسمات البيئة المحلية، ومن ثم العمل على استثمار الموارد المتاحة والمتوفرة فى المنطقة، وإبراز خصائص الإقليم ومميزاته بما يحقق له الاستثمار المناسب دون الإخلال بالعوامل الجاذبة المميزة للإقليم ودون المساس بموارده الطبيعية بالانتقاص منها أو استغلالها.

---

(١) عبد الرحمن سليم: التنمية السياحية فى الوادى الجديد وزارة السياحة مجلة السياحة العدد الخامس، سبتمبر سنة ١٩٨٨.

وتنجح التنمية السياحية إذا نجحت فى إقامة وتشييد مراكز تحتوى على كافة الخدمات التى يحتاجها السائح أثناء إقامته بالعمل على تركيز الخدمات السياحية التى يحتاج إليها السائح فمن المعروف أن التجمع المكانى للخدمات السياحية يضاعف الناتج أو العائد من الاستثمارات حيث إن توسيع القاعدة وتعدد الفرص السياحية تزيد من القدرة على اجتذاب الطلب ويساهم فى تكوين الصورة الطيبة للمركز السياحى.

ومن هنا كانت أهمية تركيز مشروعات التنمية السياحية على تجميع مناطق ومراكز السياحة التى تتضمن كافة أنواع السياحات بالإضافة إلى المنشآت المختلفة ومناطق الإعاشة والخدمات التى يحتاجها السائح ووسائل الترفيه من ملاعب رياضية لممارسة كافة الرياضات ووسائل الانتقال التى يحتاجها السائح وحدائق وشواطئ وجبال ونباتات وخضرة ومياه ووسائل انتقال تساعد على القيام بالزيارات والرحلات المختلفة.

(٢) أهمية التنمية السياحية:

يفيد تحقيق التنمية الساحلية فى:

١- سرعة تحقيق عائد المشروعات واسترداد الأموال التى أنفقت ودفع عجلة التنمية.

٢- تشغيل كثير من العمالة فى تلك المشروعات وإيجاد الأسواق الاستهلاكية وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية.

٣- جذب أعداد جديدة من السائحين خاصة عند تقديم السلعة الجديدة وعند تحقيق التنوع فى السلع والخدمات بما يحقق رضاء كافة الأذواق والمستويات وبما يحقق للسائح الحصول على الفرص المتنوعة للاستمتاع بالخدمات والتسهيلات والمغريات المختلفة والتى تتناسب مع سياحة المجموعات.

والتنمية السياحية لا تقوم على أساس إنشاء مشروع واحد أو عدد من المشروعات فى مجال معين، بل تتوقف على التنمية الشاملة لموارد الإقليم الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية التى تهيىء سبل الحياة والإعاشة المتطورة للسائحين الذين يزورون المنطقة ويقيمون فيها لفترات مختلفة، ويتطلب ذلك النهوض بالبيئة المحلية حضرية كانت أم غير حضرية عن طريق خلق المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى قد يفتقر إليها الإقليم. وإعادة توزيع التجمعات السكانية وتوفير الإسكان اللازم للعمال الذين يتم توظيفهم فى المشروعات السياحية الخدمية الجديدة.

كما تعتمد التنمية السياحية على توفير المناخ المناسب والمشجع على التنمية وهذا الدور هو من أهم الأدوار والتى يجب أن توفرها الدولة للمستثمرين والعاملين فى المجال السياحى.

دور الدولة فى تشجيع التنمية السياحية (فى مصر):

حتى يتحقق العائد المنتظر من السياحة وتتحقق النظرة الطموحة للسياحة التى يرجوها كل المهتمين بالسياحة، وتصبح البلاد فى مقدمة الدول الراسخة فى طريق السياحة العالمية[1] تصبح السياحة من أهم عوامل التنمية ومن أهم مصادرها ومن أهم عوامل القضاء على المشكلات المزمنة وتوفير المزيد من العملات الصعبة كان لابد من قيام الدولة بتدعيم خطط التنمية السياحية وزيادة الحوافز التى تقدمها للمستثمرين بل وتذليل الصعوبات التى تحد من تدفق السياحة فى البلاد اتجهت الدولة إلى اتخاذ بعض الخطوات التى أهمها.

(أ) إنفاق ما يقرب من ٦٠ مليار دولار (أكثر من ٢٠٠ مليار جنية) على مشروعات البنية الأساسية والمرافق القومية التى سهلت إتمام التنمية فى المناطق النائية (سواحل البحر الأحمر – خليج العقبة – جنوب الوادى إلخ).

(ب) وضع برامج الإصلاح المالى والنقدى ثم التحرير الاقتصادى التى نجحت فى تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد السوق بشكل تدريجى متزن يراعى الأبعاد الاجتماعية، والعمل على تثبيت سعر صرف الجنية المصرى إزاء العملات الأجنبية، وتعزيز مبادرات القطاع الخاص.

---

(١) صناعة السياحة فى عهد مبارك: كلمة د. ممدوح البلتاجى فى مؤتمر منطقة رأس سدر، والأهرام فى ٩/١٧/ ٩٨

(جـ) تطوير قوانين الاستثمار ودمجها فى قانون موحد اعتبارًا من عام ١٩٩٧ "بضم حزمة" من الضمانات والإعفاءات والحوافز الجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وفى هذا المجال قامت الدولة بتقديم مجموعة من الإعفاءات والضمانات كانت أهم الإعفاءات والضمانات التى تقدمها الدولة للاستثمار السياحى فى مصر:

أهم هذه المزايا والإعفاءات التى تقدم للمستثمرين هى:

١- تخصيص الأراضى اللازمة للمشروعات بسعر رمزى (دولار واحد للمتر المربع يسدد على ١٠ سنوات).

٢- إعفاء المشروع السياحى الجديد من الضرائب لمدة ١٠ سنوات اعتبارًا من تاريخ التشغيل الفعلى، كذا إعفاء التوسعات لفترات مماثلة.

٣- تحصيل رسم جمركى موحد ومخفض (٥٪ فقط) على جميع احتياجات ولوازم المشروع المستوردة من الخارج.

٤- حرية إعادة تصدير راس المال والأرباح للخارج بلا قيود وفقًا لقانون النقد الأجنبى الأخير.

٥- حرية التصرف فى المشروع وعدم خضوعه للمصادرة أو التأميم.

٦- توفير الخبرة والمشورة الفنية والمخططات العامة بمعرفة خبراء هيئة التنمية السياحية، ومن واقع دراسات وخبراء البيوت العالمية المعاونة مع الهيئة.

٧- استصدار مجموعة مهمة من القرارات الحكومية الداعمة للنشاط السياحى منذ فبراير ١٩٩٦، بعضها يتعلق بوضع قواعد ليبرالية للطيران العارض القادم إلى مصر.

٨- إحياء المجلس الأعلى للسياحة برئاسة رئيس مجلس الوزراء لمتابعة العمل السياحى وتذليل أى معوقات تعترضه، وتشكيل اللجنة الوزارية العليا للتنمية السياحية التى تشرف على سياسة التنمية داخل وخارج كردونات المدن.

٩- إقرار مجلس الوزراء لعدة توصيات للمجلس الأعلى للسياحة لتعزيز النشاط السياحى وهى:

- تقرير الاعتمادات اللازمة للانتهاء من مشروع خط مياه ا لكريمات الغردقة.
- طرح إنشاء مطار مرسى علم بمعرفة القطاع الخاص وقد كان الفكر الاقتصادى الجديد المتضمن فى ورقة وزارة السياحة فى هذا الشأن بداية قوية لتعميم نظام. B.O.T. فى جميع المرافق القومية الكبرى (كمحطات الكهرباء، والطرق والموانىء) مما أوجد قدرة تمويلية إضافية من جانب القطاع الخاص لتطوير البنية الأساسية وخفف من أعباء الموازنة العامة للدولة لتوجيهها إلى أولويات اجتماعية أخرى كالصحة والتعليم وغيرها.
- قيام القطاع الخاص بإقامة الطرق الخادمة لمطار مرسى علم والخادمة للسياحة فى الصحراء الغربية والمؤدية إلى المناطق الأثرية.
- إعادة النظر فى الرسوم التى يتحملها السائح القادم إلى مصر.
- إعفاء الوفود الإعلامية وبعثات التصوير الزائرة لمصر من رسوم تصوير المناطق السياحية والمتاحف.
- إعطاء محور السياحة أولوية متقدمة فى المشروعات الكبرى للتنمية، سواء بالنسبة للمشروع القومى لتنمية سيناء، أو المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى.
- تخصيص الأراضى والمناطق اللازمة للتنمية السياحية فى إطار الخريطة القومية للاستثمار.
- تشجيع الدور الذى يقوم به القطاع السياحى الخاص وتنظيماته المختلفة سواء فى مجال الاستثمار السياحى أو التسويق الخارجى.

(٤) دور الدولة فى تدعيم القطاع السياحى:

ومن المعروف أن الموارد السياحية متجددة وأنها مرتبطة بشخصية الإقليم وطبيعة الحياة به وبالنسيج الاجتماعى الموجود به لذا كان من الضرورى القيام بالتخطيط والإدارة لتشجيع الاستثمار فى كل إقليم واعد يمكن أن يضيف إلى الإمكانات السياحية المتوفرة ووضع القوانين والتيسيرات اللازمة لتشجيع وتدعيم هذا القطاع الهام ورعايته خاصة وأن غياب هذه الرعاية قد يؤدى إلى تدمير هذه الصناعة وعرقلة نموها.

لذلك تقوم السياسة العامة للدولة على دعم وتشجيع الاستثمار السياحة باعتبار السياحة قاطرة التنمية الاقتصادية ومن هذا المنظور فإن السياسة الحالية لوزارة السياحة تسير على دعم وتشجيع الاستثمار الخاص وإصدار القرارات والقوانين التى تعمل على تقديم المزيد من الحوافز والتيسيرات للمستثمرين وإزالة كافة العقبات التى تواجه المشروعات السياحية والتنسيق مع الوزارات والهيئات المختلفة لهذا الغرض.

وفى هذا الصدد قامت الدولة بتقديم العديد من الحوافز للمستثمرين فى القطاع السياحى وذلك تيسيرًا وتشجيًا لهم للعمل والاتجاه للاستثمار فى مجال السياحة وأهم هذه الحوافز ما يلى:

١- الإعفاءات الجمركية.

٢- الإعفاءات الضريبية.

وفى هذا الصدد تقوم الإدارة العامة للاحتياجات والتى تقع ضمن تنظيم الإدارة المركزية للتراخيص والاحتياجات بوزارة السياحة بما يلى:

١- إصدار الموافقات الاستيرادية والجمركية للمنشآت الفندقية والسياحية وشركات السياحة لاستيراد احتياجاتها من المعدات والآلات والأجهزة اللازمة لإنشائها، وكذلك كافة مستلزمات التشغيل من أغذية ومشروبات وقطع غيار بالإضافة إلى وسائل النقل السياحى اللازمة للأغراض السياحية.

٢- تقديم المعاونة والمشورة الفنية للمنشآت فى المجالين الاستيرادى والجمركى والعمل على حل المشكلات التى تواجه المنشآت السياحية والفندقية والاتصال بالجهات المختلفة كمصلحة الجمارك ووزارة المالية لحل أى مشكلة طارئة تواجه المشروعات السياحية للإفراج عن المستلزمات الواردة لها من خلال التنسيق المستمر مع هذه الجهات.

٣- تشجيع الاستثمار والتنمية السياحية وذلك عن طريق إعداد القرارات الخاصة بالتيسير على المستثمرين وتشجيع الاستثمار السياحى وذلك عن طريق:

أ) التيسيرات الاستيرادية:

يسمح للمنشآت الفندقية والسياحية وشركات السياحة باستيراد كافة احتياجاتها من الخارج سواء فى ذلك معدات الإنشاء والتجهيزات أو مستلزمات التشغيل المختلفة دون أية قيود وتصدر الموافقات الاستيرادية والجمركية اللازمة لذلك من الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة. وبموجبها يتم الإفراج عن المستلزمات من الجمارك فى سهولة ويسر دون أي معوقات.

ومن المعلوم أنه يوجد فى مصر حاليا صناعة متطورة تسمح بتوفير العديد من المعدات الفندقية التى تغنى المستثمر عن الاستيراد من الخارج والمستخدمة فى المنشآت الفندقية والسياحية بدرجاتها المختلفة بكفاءة تامة.

ب) الإعفاءات الجمركية:

تتمتع المعدات والآلات والأجهزة الواردة للمشروعات الفندقية تحت الإنشاء ووسائل النقل الواردة لشركات السياحة بالإعفاء الجمركى وذلك بأن تطبق عليها ضريبة جمركية موحدة (٥٪) ويصدر بذلك موافقات من الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة تتيح للمنشآت الإفراج من الجمارك عن المعدات الواردة لها مع التمتع بالإعفاء الجمركى المذكور حيث تبلغ نسبة الإعفاء الجمركى كما يلى:

١ـ نسب الإعفاء الجمركى:

(أ) الإعفاء الجمركى الكامل (٥٥٪):

وذلك بالنسبة لما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة للمنشآت الفندقية تحت الإنشاء ويمتد هذا الإعفاء إلى ما بعد الترخيص بتشغيلها سنة كملة لاستكمال المعدات اللازمة لها ويشمل هذا الإعفاء ما تستورده شركات السياحة من أتوبيسات وميكروباصات طوال عمر الشركة كما يشمل الإعفاء الجمركى أيضا ما تستورده شركات النقل السياحى المتخصصة فى الليموزين بالنسبة لما تستورده من سيارات ركوب للأغراض السياحية إلا أنه فى حالة الإحلال والتجديد للسيارات المستهلكة فإن السيارات الجديدة تتمتع بتخفيض جمركى قدره (٥٠٪ من الضريبة الجمركية الأصلية).

وقد أصدرت الوزارة ضوابط التشغيل الخاصة بسيارات الليموزين لإلزام الشركات الالتزام بها.

وقد عرضت التوسعات الخاصة بالليموزين على مجلس الدولة (إدارة الفتوى) للبت فى مدى قانونية سريان الإعفاء الجمركى عن السيارات التى ترد لشركات النقل السياحى بالليموزين نتيجة زيادة رأس مالها.

(ب) التخفيض الجمركى (٥٠%):

وذلك لحالات الإحلال والتجديد بالمنشآت طبقا للقرار الجمهورى رقم ٣٠٤ لسنة ٨٩ بتطبيق ضريبة جمركية مخفضة تعادل (٥٠٪) من الضريبة الأصلية للصنف وبشرط ألا تقل الضريبة المحصلة فى النهاية عن (٢٠٪) من قيمة المعدة.

حالات الإحلال والتجديد هى:

(أ) إحلال وتجديد معدة محل معدة أخرى مستهلكة أو بغرض التطوير فى المعدات الحالية.

(ب) إحلال وتجديد شامل فى المنشآت بإضافة خدمات جديدة إليها.

٢ـ الجهات المتمتعة بالإعفاء الجمركى:

(أ) المنشآت الفندقية من فنادق وقرى سياحية طالما كانت هذه المنشآت تحت الإنشاء.

(ب) المنشآت الفندقية فى مرحلتى الإنشاء المرحلى والتوسع.

(جـ) شركات السياحة وشركات الليموزين بالنسبة لوسائل النقل السياحى من أتوبيس وميكروباص علمًا بأن الإعفاء الجمركى لسيارات الركوب الصغيرة (الليموزين) قاصر على شركات النقل السياحى المتخصصة فى النقل بالليموزين فقط.

٣ـ الأصناف المتمتعة بالإعفاء الجمركى:

(أ) المعدات والآلات والأجهزة التى ترد للمنشآت الفندقية وذلك يسرى على كافة المعدات عدا بعض الأصناف المحدودة والتى تتوفر بكفاءة فى السوق المحلى وهى ثلاجات الغرف حيث توجد مصانع عديدة تنتجها فى مصر والتليفزيونات غير الفندقية وفى حالة رغبة المستثمر فى استيرادها يسمح بذلك مع سداد الرسوم الجمركية عنها.

(ب) وسائل النقل السياحى من أتوبيس أو ميكروباص للنفادق والقرى السياحية فى المناطق النائية لاستخدامها فى نقل النزلاء من هذه الفنادق والقرى إلى الموانئ والمطارات بهذه المناطق كخدمة مجانية تقدم للنزلاء وذلك تيسيرا وتشجيعا من جانب الدولة للاستثمار السياحى فى هذه المناطق وذلك فى حدود أعداد ونوعيات محددة على النحو التالى:

(أ) أتوبيسات وميكروباص فى حدود ١٠٪ من الطاقة الإيوائية أى أن المنشأة التى طاقتها ٤٠٠ سرير يكون لها الحق فى إعفاء عدد من الأتوبيسات والميكروباص مجموع مقاعدها ٤٠ مقعدا.

(ب) سيارات متخصصة وهى (سيارة ثلاجة، سيارة فنطاس مياه، سيارة كنس وتنظيف الطريق، سيارة مجهزة بمولد كهرباء، سيارة إطفاء، سيارة فان، سيارة جمع قمامة، سيارة للرش، سيارة مجهزة كمطبخ، سيارة إسعاف).

(جـ) وسائل النقل السياحى من أتوبيس وميكروباص لشركات السياحة العامة، وسيارات الليموزين لشركات النقل السياحى المتخصصة فى الليموزين فقط (طاقة الإنشاء فقط).

الجهة المصدرة لموافقات الإعفاء الجمركى:

وتقوم الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة بالموافقة على عمليات الإعفاء الجمركى الخاصة بالشركات والفنادق السياحية وغيرها.

خطوات الإجراءات الاستيرادية والجمركية:

تشجيعا للاستثمار السياحى أصبحت هذه الإجراءت تتم على النحو التالى:

١- تتقدم المشروعات الفندقية والسياحية التى تم الموافقة على إنشائها إلى الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة بطلباتها مرفقا بها عروض الأسعار الخاصة بالأصناف الواردة بالفواتير المبدئية.

٢- تقوم الإدارة العامة للاحتياجات بدراسة الطلبات مع الإدارات المختصة بالوزارة وتصدر الموافقة الاستيرادية التى بموجبها يقوم المستثمر بفتح الاعتماد المستندية.

٣- بعد وصول المعدات يتقدم المستثمر إلى الإدارة العامة للاحتياجات بمستندات الشحن حيث يصدر خطاب إلى الجمارك فى نفس اليوم للإفراج عن المعدات الواردة.

القرارات الخاصة بتحفيز المستثمرين:

بالإضافة إلى ماسبق قامت الوزارة بإصدار العديد من القرارات لتقديم المزيد من الحوافز والتيسيرات للمستثمرين فى المجال السياحى وأهم هذه القرارات:

١- صدور توصية مجلس الوزراء وقرار وزير المالية ووزير السياحة بأن تكون الشهادة الصادرة من وزير السياحة هى المستند الذى بموجبه تحدد المعاملة الجمركية للمستلزمات الواردة للمنشآت الفندقية والسياحية. وبذلك أصبحت موافقة وزير السياحة على إعفاء الأصناف جمركيا موافقة نهائية تقوم مصلحة الجمارك بتنفيذها على الفور وأصبحت الموافقات الصادرة من الإدارة العامة للاحتياجات إلى مصلحة الجمارك نافذة المفعول دون معوقات وذلك تيسيرا على المستثمرين.

٢- صدور قرار وزير السياحة رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٦ باعتبار اليخت منشأة سياحية أو فندقية تتمتع بالإعفاء الجمركى والضريبى لليخوت التى تعمل فى البحر.

٣- صدور ضوابط العمل لشركات النقل السياحى بالليموزين التى أعطت للشركات حرية العمل وفق آليات السوق والحق فى استيراد العدد الذى تراه مناسبا من السيارات مع إعفائها جمركيا.

٢- التخفيض المستمر لفئات التعريفة الجمركية بمعرفة وزارة المالية حيث أصبح الحد الأقصى للتعريفة الجمركية على الأصناف الواردة بها ٥٥٪ (عدا سيارات الركوب ١٣٥٪) بعد أن كانت تصل إلى ١٥٠٪.

٣- البت فى الطلبات العاجلة لاستيراد احتياجات تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية بصورة فورية وإصدار الموافقات إلى الجمارك بذلك.

٤- السماح للسيارات التى مضى على تصنيعها سنتان بالعمل فى المجال السياحى بشرط أن تكون جديدة بعد أن كانت سنة واحدة، وذلك لإعطاء الشركات والمنشآت مرونة أكثر للاستفادة من التخفيضات فى الأسعار.

٥- صدور قرار وزير السياحة باعتبار المنشآت الفندقية التى تعمل بنظام المشاركة الزمنية منشآت فندقية تتمتع بالإعفائين الجمركى والضريبى.

سادساً: اهتمام الدول بالاستثمار فى المناطق النائية:

تنفيذا للسياسات الخاصة التى وضعتها الدولة والتى تنفذها وزارة السياحة بالتيسير ودفع القطاع الخاص السياحى لمزيد من الاستثمار فإن الوزارة تعمل بالتنسيق مع الجهات الأخرى فى الدولة لتقديم الخدمات المستمرة للمستثمر فى القطاع السياحى وتقديم المزيد من الحوافز والتيسيرات ومن أهم هذه التيسيرات البدء فى إقامة شبكة من مرافق البنية الأساسية والتى تسمح بالتنمية خارج الوادى الضيق وتشجيع المستثمرين على الاتجاه للاستثمار فى المناطق النائية والتوجه إلى مناطق جديدة فقد قامت الدولة باتفاق أكثر من ٦٠ مليار دولار على مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة التى سهلت التنمية فى مناطق البحر الأحمر وخليج العقبة وجنوب الوادى.

بالإضافة إلى أن نجاح الإصلاح المالى والنقدى ثم التحرر الاقتصادى وتطوير قوانين الاستثمار ودمجها كان من الضمانات والحوافز الجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية .

ويمكننا تلخيص القرارات الداعمة للنشاط السياحى والتى يتعلق بعضها بالنشاط السياحى نفسه فى:

١- وضع قواعد جديدة ومشجعة للطيران العارض "الشارتر".

٢- إحياء المجلس الأعلى للسياحة برئاسة رئيس مجلس الوزراء لمتابعة العمل السياحى وتذليل العقبات التى تعترضه.

٣- تواصل بناء الشبكة العملاقة للبنية الأساسية.

٤- نجاح المراحل المتتالية لعملية الإصلاح الاقتصادى.

التوجه الثابت لتحفيز الاستثمار وإحاطته بالضمانات التشريعية والإدارية اللازمة.

مما أدى إلى انطلاق السياحة المصرية نحو ذروة جديدة مما سبق تحقيقه فى الفترات المماثلة من الأعوام السابقة.

ويمكننا تلخيص الجوانب الهامة التى ارتكزت عليها هذه التجربة فيما يلى:

بدأ التنوع والثراء فى المنتج السياحى المصرى بإضافة أنماط سياحية جديدة إلى خريطة السياحة المصرية مثل (سياحة الشواطئ والرياضيات البحرية وسياحة المؤتمرات وسياحة السفارى والسياحة العلاجية والسياحة البيئية.. وغيرها.

تطوير "قوانين الاستثمار وإدماجها فى قانون موحد اعتبارًا من عام ١٩٩٧ يضم "حزمة من الضمانات والحوافز الجارية للاستثمار ومن هذه المزايا والإعفاءات (القانون ٨ لسنة ٩٧).

تخصيص الأراضى اللازمة للمشروعات بسعر رمزى (دولار واحد للمتر المربع) يسدد على ١٠ سنوات.

- إعفاء ضريبى لمدة ١٠ سنوات اعتبارًا من تاريخ التشغيل الفعلى وإعفاء التوسعات لفترات مماثلة.
- تحصيل رسم جمركى موحد ومخفض (٥٪) على جميع احتياجات ولوازم المشروع المستوردة من الخارج.

حرية إعادة تصدير رأس المال والأرباح للخارج بلا قيود وفقًا لقانون النقد الأجنبى.

حرية التصرف فى المشروع وعدم خضوعه للمصادرة أو التأميم.

توفير الخبرة والمشورة الفنية والمخططات العامة بمعرفة خبراء هيئة التنمية السياحية ومن واقع دراسات وخبراء البيوت العالمية المتفاوتة مع الهيئة.

صدرت مجموعة من القرارات الهامة داعمة للنشاط السياحى منذ منتصف التسعينات بعضها يتعلق بتشجيع الطيران العارض القادم إلى مصر.. وإحياء المجالس السياحية والمراكز الهامة الداعمة والمشجعة على الاستثمار السياحى.

(٢) دراسة للتجربة المغربية فى مجال التنمية السياحية

أ- مديرية الاستثمارات الخارجية.

أنشئت مديرية الاستثمارات الخارجية فى عام ١٩٩٦ يونيو وقامت مديرية الاستثمارات الخارجية بدور فعال فى تنمية الاستثمار فى المغرب حيث تعمل على اتخاذ

كل الإجراءات التى من شأنها إنعاش الاقتصاد المغربى وتقديم صورة حسنة عن المغرب كبلد مشجع للاستثمار، وتقوم بحملات توعية تتمحور أساسا حول ظروف الأعمال وحول فرص الاستثمار.

هذه المديرية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية هى الجهة الرئيسة التى على المستثمرين الاتصال بها كما أنها تعمل على توجيههم ومتابعة سير مشاريعهم فهى المخاطب الأول للمستثمر الخارجى، وفى هذا المجال قامت الدولة بوضع الكثير من التشريعات والتسهيلات الإدارية لتشجيع الاستثمار السياحى فى المغرب وكان أهم هذه التسهيلات ما يلى:

التسهيلات الإدارية للاستثمار السياحى فى المغرب:

بذلت الدولة جهودا جبارة من أجل توفير محيط اقتصادى ملائم للمستثمر فتم وضع إطار قانونى ومؤسساتى وتم الإعلان عن الميثاق الاستثمارى سنة ١٩٩٦ الذى يساعد على تحفيز الاستثمارات[1] وينص هذا الميثاق على:

١- تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف العبء الضريبى.

٢- الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض المنتوجات.

٣- حرية تحويل الأرباح وفائض القيمة التى تم تحقيقها على المستوى الوطنى دون تحديد المبلغ.

٤- حرية إنشاء المقاولات دون تميز بين المغاربة والأجانب وإعطاء المستثمرين الحق فى فتح الشركات بالمغرب وتملك ١٠٠ بالمائة من رأسها.

٥- تم إبرام عقود للاستثمار مع الدولة وذلك لإنجاز مشاريع تفوق ٥٠٠ مليون درهم وتستفيد هذه العقود من الامتيازات خاصة.

والمغرب عضو فى الهيئات الدولية وعضو فى الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات وقد عقد المغرب ثلاثين اتفاقية تقضى بالتعاون فى المجال الضرائب

(١) المغرب بلد متعدد الطاقات... كتيب... السفارة المغربية.

وأبرم عدة اتفاقيات ثنائية تهدف لحماية الاستثمارات وضمان سلامتها مع عدة شركاء.

وقد أنشأ المغرب محاكم تجارية بغية حماية حقوق المستثمرين.

ميثاق الاستثمار

١ـ الامتيازات الضريبية:

الرسوم الجمركية والاقتطاع الضريبى على الواردات والضريبة على القيمة المضافة تستفيد المعدات الأجهزة والأدوات وقطع الغيار من امتيازات ضريبية:

تتراوح رسوم الاستيراد بين ٢٥٪ إلى ١٠٪ الإعفاء من الاقتطاع الضريبى عند الاستيراد.

الإعفاء من أداء الضريبة على القيمة المضافة، وهناك مجموعة من السلع المعفاة من الضرائب والتى تم النص عليها وأودعت (لدى إدارة الجمارك اللائحة بالسلع المعفية من الضرائب).

٢ـ رسوم التسجيل:

الإعفاء من الضرائب عن كل أرض يهدف من شرائها إنجاز مشروع استثمارى (شرط أن ينجز هذا المشروع فى ٢٤ شهر).

الإعفاء من الضرائب بنسبة ٢,٥٪ عن كل أرض مخصصة لبناء تجزئات ومبانى.

الإعفاء من الضرائب بنسبة ٠,٥٪ عن أسهم الشركات لدى تأسيسها وعند ارتفاع رأسمالها.

كما يستفيد المقاولات المهتمة بالصناعة التقليدية من تخفيض فى نسبة الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل وذلك من خلال السنوات الخمس الأولى التى تلى تاريخ عملها.

٣ـ الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل:

الضريبة على الشركات نسبة ٣٥٪.

الضريبة العامة على الدخل ٤٤٪ كحد أعلى.

إعفاء جزئى أو كلى من الضريبة على الشركات خلال مدة ٥ سنوات و ٥٠٪ فيما فوق هذه المدة بالنسبة للشركات المصدرة.

الشركات التى أنشأت بالمناطق الاقتصادية الغير محظوظة وشركات الصناعة التقليدية وتتمتع بتخفيض الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل خلال السنوات الخمس الأولى من العمل الموالية لتاريخ استغلال الشركة.

(٣) سلطنة عمان

وتعد من الدول العربية التى اهتمت اهتماما كبيرا بالسياحة شجعت السياحة ودعمت التنمية والاستثمار السياحى حيث قامت السلطنة من أجل دفع التنمية السياحية بالكثير من الإجراءات كان أهمها الإجراءات الإدارية حيث العديد من التسهيلات سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو تلك الخاصة بمزايا وسبل الاستثمار.

الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار السياحى بسلطة عمان:

فى هذا الصدد قامت السلطنة بما يلى:

- توفير الأراضى السياحية المناسبة برسوم رمزية ولمدة تزيد على خمسين عاما
- تسهيل الإجراءات الإدارية المتبعة وتقديم كل المساعدة الممكنة لإقامة مشاريع ذات عائد اقتصادى كبير. لقد أولت السلطنة اهتماما كبيرا للقطاع السياحى لتأسيس بنية أساسية جيدة.
- تركز الحكومة على عدد من الجوانب لتطوير هذا القطاع من أهمها تنشيط دور القطاع الخاص وزيادة مساحته فى تنمية السياحة من خلال دعم المشروعات السياحية.
- تنمية المرافق اللازمة بشكل يتلاءم ويتناسب مع التوسع الذى يحصل فى هذا المجال. إضافة إلى قيامها بإعداد الخطط والبرامج الترويجية والتسويقية الفعالة وتطوير المؤسسات التدريبية الخاصة بالمجالات السياحية للإسراع فى عملية (تعمين) المرافق.
- تغيير دور الدولة من طرف مالك إلى طرف منظم أو مخطط لصناعة السياحة وزيادة مساهمة القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية.

- تأهيل الكوادر لإدارة المنشآت.
- تذليل عوائق الحصول على التأشيرات السياحية.
- بالإضافة إلى تخفيض تكاليف السياحة الداخلية وتعنى أن يتم تطوير الاستراتيجية المعنوية من قبل الدولة لصالح الأفراد القائمين للمشاريع الخاصة بالسياحة وتشجيعهم على رفع مستوى الدولة بالنقاط التالية:
  - منح التراخيص الخاصة بإقامة المشاريع مع الإعفاءات لتمكين الأفراد من إقامة المشاريع.
  - منح الأراضى الاستثمارية.
  - استيراد احتياجات المشروع.
  - إقراض رأس المال والسماح للتمويل الأجنبى.
  - تحديد المشروعات الاستراتيجية الخاصة بالسياحة مثل:-

١- مشروعات حدائق الحيوانات، محميات، مزارع تربية الحياة البرية (غزلان — نعام — طيور نادرة).

٢- مشروعات تطوير مناطق الأثرية والتاريخية التى تبرز الجانب التاريخى للدولة.

٣- الخدمات السياحية والاستراحات وخدمات الترويح والإرشاد السياحى والجمعات السياحية الكبرى فى المناطق النائية.

وتعد سلطنة عمان من الدول التى اتبعت الاستراتيجية السياحية لكسب أنظار كثير من الناس للاتجاه بالسفر إليها وقد شجعت السلطنة مواطنيها إلى السياحة داخل دولتهم لما لها من موقع استراتيجى هام كان له دوما صدى قوى فى سياستها فى التعامل مع كثير من القضايا والتطورات وسلطة عمان تقع فى أقصى الجنوب الشرقى لشبه الجزيرة العربية وتطل على ساحل يمتد طوله ١٧٠٠ كليومتر يبدأ من أقصى الجنوب الشرقى حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندى ممتدا إلى خليج العرب ويفيدها موقعها الجغرافى فى تحفيز السياحة والاستثمار السياحى.

العوامل المشجعة على الاستثمار فى عمان:

تقدم السلطنة العديد من التسهيلات والمزايا لتشجيع الاستثمار المحلى والإقليمى والأجنبى، والتى تشمل:

- سياسات مشجعة على اقتصاد حر.
- الالتزام بسياسة الخصخصة.
- استقرار الأسعار منذ عام ١٩٩٢م.
- عملة مستقرة قابلة للتحويل.
- عدم وجود ضرائب على ألدخل الفردى.
- عدم وجود موانع فى تحويل العملة الأجنبية.
- وجود سوق للأوراق المالية محكمة التنظيم.

السياحة فى عمان إحدى أهم عوامل الدخل:

تشـجع الحكومة الشراكة الأجنبية لتنمية القطاع السياحى فى السلطنة، وقد قامت مـنذ منتصـف الثمانيـنات بفـتح صـحاريها وجبالها وأوديتها للسياح الأجانب كما قامـت المديـرية فـى العديـد من المعارض العامة للسياحة بالمشاركة ومن المتوقع أن يصـل مجمـوع دخـل السلطنة المعارض السياحية الدولية لتعريف القطاع السياحى العالمى لحو ٤٣ مليون ريال عمانى (١١٨ مليون دولار أمريكى) بحلول عام ٢٠٠٥. وقد ساهمت التوسعات التى أجريت على مطار السيب الدولى وميناء السلطان قابوس فى جذب المزيد من السياح.

الدوائر المختصة فى شئون السياحة فى سلطنة عمان:

المديرية العامة للسياحة:

دائرة التخطيط والتنمية السياحية.

دائرة التسويق

دائرة السياحة الداخلية.

دائرة الشئون السياحية.

٤) التنمية السياحية فى البحرين

تمـتعت البحـرين علـى مـدى قـرون طويلة بكثير من المميزات الطبيعية والتاريخية والتراثـية جعلها فى مقدمة دول الخليج العربى التى تشجع السياحة والسائحين على

القدوم إليها والتمتع بجوها وبميزاتها الأخرى التى تؤهلها لأن تصبح فى مقدمة الدول المشجعة على الاستثمار السياحى وكان اكتشاف النفط فى البحرين ودول الخليج الأخرى، وتراكم العائدات النفطية فى المنطقة، كان لهما الدور الرئيسى فى توطن العديد من المؤسسات المالية الدولية فى البحرين،بشكل حولها إلى مركز مالى إقليمى عالمى، مما جعلها تصبح قبلة لأعداد كبيرة من رجال الأعمال والمال كل سنة، فأسهم ذلك، بشكل مباشر وغير مباشر، فى تطوير وإنشاء العديد من المنشآت والمرافق السياحية ذات المستوى العالى.

إلى جانب تطور الصناعة وقيام العديد من الصناعات التحويلية بالبحرين فى هذه الحقبة اللذين أسهما فى تطوير دور البحرين التجارى، واستقطاب الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، وإقامة الكثير من المعارض والندوات والمؤتمرات، مما كثف من حركة الفود إلى البلاد.

ويمكن القول أن هذه المرحلة كانت تمثل نقطة تحول بالنسبة للسياحة والنشاطات السياحية فى البحرين، وإذا كانت مقومات البحرين الطبيعية هى السبب فى قيام الرحالة والمسافرين والتجار بزيارتها، فقد كانت هذه المرحلة بداية لبروز مقومات أخرى هى المقومات الاقتصادية التى بدأت تلعب دورها فى جذب المسافرين والسياح ورجال الأعمال والمال إلى البحرين، من مختلف بلاد العالم. ولابد هنا من القول إن هذه المرحلة قد انتهت مع انتهاء الطفرة النفطية وتراجع أسعار النفط فى نهاية السبعينات من القرن العشرين وبدء مرحلة اقتصادية هامة تعتمد على أكثر من مصدر ونشاط.

مرحلة النشاط السياحى:

بدأت هذه الفترة من منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، عندما صدر أول مرسوم أميرى لسنة ١٩٨٥، وقضى بتشكيل المجلس الأعلى للسياحة رئاسة وزير الإعلام من أجل:

١- وضع صياغة التشريعات اللازمة بالنشاطات السياحية المختلفة.
٢- تخطيط المشاريع الخاصة بتنمية الحركة السياحية فى البلاد.
٣- تطوير ورفع كفاية المؤسسات والإدارات المعنية بالنشاطات السياحية.

٤- دراسة المشكلات التى تقف حائلا دون نشاط الحركة السياحية فى البلاد ووضع الحلول المناسبة لها.

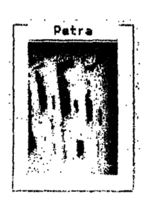
٥- تنمية الوعى السياحى لدى المواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

٦- وضع إطار خاص يهدف للمحافظة على الأماكن السياحية والعناية بها وترميمها وتجميلها.

وتلا هذا المرسوم العديد من المراسيم الأميرية الخاصة بتنظيم كل ما يتعلق بصناع السياحة بالبلاد.

ويلاحظ أن السياحة فى البحرين لم تكن قبل هذه الفترة ذات أهمية اقتصادية، وإن كانت موجودة كنشاط اقتصادى وظاهرة اجتماعية. ولعل الاهتمام بالسياحة قد ارتبط بأهمية هذا القطاع كمحور أساسى من محاور عملية التنمية الشاملة، ورافد أساسى من روافد الدخل القومى، ولعل الدور الهام الذى توليه الدولة والأجهزة المسئولة والمعنية بالاستثمار والتنمية السياحية بالبحرين يعطيها الدفعة التى تؤهلها لأن تصبح من أهم الدول الخليجية فى هذا المجال حيث أنشئت الكثير من الشركات أبرزها شركة الاستثمار الوطنى، وكثير من الإدارات للمساعدة فى تنفيذ المشروعات ثم أنشئت الكثير من المصارف والبنوك الدولية العالمية جميعها تهدف إلى دفع الاستثمار والتنمية فى البحرين ونفذت الكثير من المشروعات أبرزها مشروع جسر الملك فهد وغيره من الاستثمارات التى مازالت جارية، ولم توضع أية عقبات أو قوانين تحد من حركة انطلاق السياحة والتجارة والصناعة، وطبق قانون الاستثمار فى مجال السياحة فأعطاها الانطلاقة والتيسير دون عقبات أو مشكلات.

(٥) التنمية والاستثمار السياحى فى الأردن:



تم إنشاء أول ديوان يتولى الإشراف على شؤون السياحة فى المملكة فى العام ١٩٥٣ فى القدس العاصمة الروحية والسياحة للأردن. وتمت إدارة ذلك المكتب من قبل عدد محدود من العاملين الذين كانت مسؤوليتهم الرئيسية تنحصر فى توفير الخدمات إلى الحجاج الذين يزورون القدس.

وفى منتصف العام ١٩٥٣، ونتيجة للعدد المتزايد من السياح والحجاج الذين يزورون المدينة المقدسة، تم رفع مرتبة الديوان ليصبح دائرة مسؤولة مباشرة من رئيس الوزراء بعد ذلك اشترط القانون أن يكون رئيس الوزراء أو أى شخص آخر معين من قبله هو المسؤول عن الإشراف على شؤون تلك الدائرة.

وفى أيلول من العام ١٩٥٣ انتقل المقر الرئيسى للدائرة إلى عمان وتم فتح مكتب صغير تابع له فى القدس. واستمرت الدائرة بالمحافظة على استقلاليتها ورفع تقاريرها إلى رئيس الوزراء. وفى العام ١٩٥٦، أدركت الحكومة الحاجة إلى ضمان الخدمات والمرافق السياحية على النقاط الحدودية، وتم إنشاء أول استراحة على نقطة حدود الرمثا بمساعدة من الوكالة للتنمية. ومن واقع رؤية تطوير أداء الجهاز الإدارى السياحى، سعى الأردن إلى طلب المساعدة من خبير دولى لتقييم العمل فى هذا المجال وإيجاد الطرق لتطويره.

وفى العام ١٩٦٠، تم تحويل دائرة السياحة إلى سلطة مستقلة إداريا وماليا وتعمل تحت مظلة وزارة الاقتصاد الوطنى.

وفى العام نفسه، تم إصدار تشريع السياحة للمرة الأولى بهدف تنظيم عمل الجهاز العام، وعليه صدر القانون رقم ١٧ لعام ١٩٦٠ والذى ينص على إنشاء مجلس لسلطة السياحة برئاسة رئيس الوزراء أو نائبه وعضوية المسؤولين: مدير الإرشاد الوطنى، وكيل وزارة الاقتصاد، مدير الآثار ومدير السياحة كما ونص القانون على تشكيل مجلس استشارى للسلطة برئاسة رئيس السلطة على أن يضم فى عضويته ممثلين عن الفنادق ووكالات السياحة وشركات الطيران والغرف التجارية. وفى العام ١٩٦٤، أصبحت سلطة السياحة دائرة ضمن وزارة السياحة إلا أن وضعها الإدارى كسلطة قد بقى على حاله.



وفى العام ١٩٨١، تم إدماج كل من السياحة والآثار والثقافة والشباب فى وزارة واحدة سميت وزارة السياحة والآثار والثقافة والشباب، فى الوقت الذى حافظة فيه على كينونتها كسلطة مستقلة.

وفى العام ١٩٨٢، أصبحت السياحة جزءا من وزارة الصناعة والتجارة. وفى العام ١٩٨٥، أصبحت السياحة جزءا من وزارة الإعلام والثقافة والسياحة. وفى العام ١٩٨٨ أعطيت السياحة حقيبة منفصلة تحت اسم وزارة السياحة. وفى نفس العام تم إقرار قانون السياحة رقم ٢٠ لعام ١٩٨٨. وفى العام ١٩٨٩، أصبحت دائرة الآثار جزءا من وزارة السياحة التى أصبحت بناء عليه وزارة السياحة والآثار.

وفى العام ١٩٨٨ صدر قانون الآثار رقم ٢١ لعام ١٩٨٨ والذى جاء ليؤكد انضواء الآثار تحت مظلة وزارة السياحة.

وهدف القانون الجديد أيضا إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص فى مجلس السلطة وسياساتها. وعلاوة على ذلك، منح القانون مسؤوليات إضافية لمدير السلطة وزاد من ميزانية السلطة لتصل إلى ٢٠٪ من إجمالى الدخل السنوى من السياحة.

وكانت سنة ١٩٦٧ قد شهدت صدور مرسوم ملكى تم بموجبه رفع سلطة السياحة إلى مرتبة وزارة ينضوى تحت مظلتها دائرة الآثار. وتم إسناد حقيبة السياحة إلى وزير أصبح عضوا فى الحكومة التى شكلت فى ذلك الوقت.

وفى العام نفسه وبعد الحرب، كان تقليص عدد الوزراء جزءا من السياسة العامة، فعادت السياحة مرة أخرى لتصبح سلطة مستقلة تحت لواء وزارة الإعلام فوزارة الإقتصاد ثم وزارة الصناعة والتجارة. إن تفعيل دور صناعة السياحة على الدخل القومى يتم من خلال إنتاج مكاسب من العملة الأجنبية، واعترافًا بالدور الهام للقطاع الخاص فى الاستثمار والتنمية، فإن الوزارة تعمل تجاه تطوير السياحة من خلال توجه شامل ومتكامل يعبر عن تراث الأمة وثقافتها وتاريخها وميراثها والحضارات المتعاقبة والازدهار الاقتصادى.

مديرية الدراسات والاستثمارات السياحية:

- الاشتراك بوضع ومتابعة تطبيق المواصفات والأنظمة المتعلقة بترخيص وتصنيف المنشآت السياحية المنوى إنشائها.
- تقديم الاستشارات والمعلومات المطلوبة من قبل المستثمرين.

- الاشـتراك مـع المديـريات المعنـية فـى هـذه الـوزارة والقطاع الخاص بوضع وتطوير المواصفات والشروط الفنية للمنشآت السياحية.
- تزويد الدارسين والباحثين بالمعلومات.
- تنفيذ قرارات لجنة السياحة فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية.
- إعـداد ومـتابعة اسـتملاكات الأراضـى الخاصـة بالـوزارة والاشـتراك مـع المؤسسات ذات العلاقة.
- إعـداد التقاريـر الفنية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن تحديد درجة ونوع وفئة المشـروع الاسـتثمارى لـرفعها إلى لجـنة التصـنيف للحصـول علـى الموافقة المبدئية.
- الكشف الحسى عن المشاريع السياحية المنفذة للتأكد من مطابقتها مع ما ورد بالتقرير الفنى من خلال لجنة التصنيف والترخيص.
- جمع المعلومات والإحصاءات حول السياحة لتخطيط السياحة المستقبلية.
- مراجعة أسس التصنيف ومواصفات المهن والعمل على تطويرها.
- تشجيع التنويع فى الاستثمار لخلق نوع من التكامل الاقتصادى والسياحى.
- دراسة المشاريع الاستثمارية والجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية.
- عمـل الدراسـات التحضـيرية والتطبيقـية للتخطـيط المسـتقبلى وتشـجيع الاستثمار.

مهام مديرية الرقابة الداخلية:

وتقوم المديرية بما يلى:

- تـزويد الإدارة العليا بالمعلومات والبيانات التفصيلية عن أداء الجهاز الإدارى وأنشطة الوزارة.
- مراقبة ضبط الانفاق والمال العام وتوجيهه ضمن القنوات الصحيحة.
- متابعة تطبيق الأنظمة والتعليمات ومراقبة الالتزام بالوقت العام.
- تقييم إجراءات العمل وتعقبها وتحسين مستوى الأداء الوظيفى والمهنى وفق

الأسس والتعليمات المعتمدة.

- التأكد من صحة وأصولية السجلات والمستندات والوثائق والملفات.
- مراقبة إدخال اللوازم المشتراة والمستخدمة والمخزنة.
- المشاركة بأعمال اللجان المختلفة لضمان انسجامها مع التشريعات.
- تقييم القرارات والإجراءات الإدارية المتخذة للتأكد من انسجامها مع الأنظمة والقوانين.

تشجيع الاستثمار السياحى:

تسعى الأردن من خلال قانون تشجيع الاستثمار إلى خلق المرافق السياحية فى المناطق غير المتطورة حاليًا فى الأردن مثل البحر الميت ووادى رم والمحميات الطبيعية والآثار الرومانية والصليبية فى الشمال. حيث توجد فرص للمزيد من الاستثمار والأنشطة وخاصة فى سياحة المغامرة والسياحة البيئية. بالإضافة إلى المواقع الدينية التى تولى الأردن اهتماما متزايدا فى الألفية الجديدة، التى لا تزال العديد منها غير متطورة وتتطلب استثمارا لجذب واستضافة الأعداد المتوقعة من السياح. كما حفزت الأردن على تشجيع الاستثمار من خلال الإصلاحات التى قامت بها المملكة. إلى جانب تطوير البنية التحتية الداعمة للمشاريع السياحية من أجل تشجيع المستثمرين على الاستثمار فى هذا القطاع. فى حين ينوه الأردن على أن المستثمرين الأجانب المباشرون الراغبون فى إنشاء فنادق ومجتمعات استجمام وترفيه ومراكز مؤتمرات ومعارض يحظون بمعاملة مماثلة لتلك التى تحظى بها الشركات الأردنية.

كما وفرت الحكومة الأردنية إعفاءات على الجمارك والرسوم على الموجودات الثابتة إضافة إلى إعفاء نسبته ٧٥٪ على ضريبتى الدخل والخدمات الاجتماعية ولمدة عشر سنوات. كما تسمح شبكة الأردن الواسعة من الطرق المعبدة بالحركة غير المقيدة للمركبات ودون تأخير لكافة مناطق المملكة. كما يوفر عددًا من طرق النقل المخصصة للشاحنات نقلاً مثاليا للمواد الخام والبضائع الجاهزة للتصنيع من وإلى ميناء العقبة ومن وإلى موانئ الدول المجاورة.

هذا ويلعب ميناء العقبة فى جنوب الأردن دورا مهمًا كمركز نقل ترانزيت للمدن المجاورة فى المنطقة. حيث يتمتع الميناء المجهز بأحدث مرافق لنقل المسافرين والبضائع، بميزة من حيث الكلفة نسبة إلى المنافسة من دول مجاورة كميناء آيلات الإسرائيلى.

استراتيجية استغلال المناطق الصالحة للسياحة (شرق البحر الميت):

تقع منطقة البحر الميت ضمن الحدود الإدارية والتخطيط لسلطة وادى الأردن/ وزارة المياه والريب، لذلك عهدت السلطة لمستشار محلى لإعداد دراسة هيكلية Master plan للتطوير السياحى لمنطقة الشاحل الشرقى للبحر الميت، وشكل فريق فنى لمتابعة الدراسة من قبل السلطة، ودرس الفريق المنطقة واعد مخططات هيكلية واستعمالات أراض وحصرا للملكيات الأرض. وتم دراسة واقع المنطقة والبحر الميت كمصدر سياحى ودرست قدرة مياهه العلاجية وكذلك درست أسواق السياحة العلاجية العالمية ووضحت الجدوى الاقتصادية للاستغلال السياحى للمنطقة، وأعدت مخططات تفصيلية للمنطقة وحدد حجم الاستثمارات المسموح للقطاع الخاص، وتقرر أن تكون الحكومة مسؤولة فقط عن توفير خدمات البنية التحتية، وفتح المجال للقطاع الخاص لإقامة وإدارة المنشآت السياحية بعد توفير الضمانات مثل منع الاستثمار فى غير هذه المناطق على الساحل الشرقى للبحر الميت.

تقرر أن يعتمد فى المنطقة طابع السياحة العلاجية وتم إعداد دراسات الآثار البيئية لها كخطوة رائدة قبل تنفيذ المشاريع والتزمت الحكومة بتطبيق الدراسة وصدقت المخططات وفرضت أحكام التنظيم والبناء وبدأ عرض المشاريع محليا وعالميا عن طريق المؤتمرات والندوات السياحية العالمية وتم دعوة القطاع الخاص للمشاركة، والتزمت الحكومة بدورها فى الاتصال والتنسيق مع الأسواق العالمية لإعلامهم عن المنطقة كخطوة تسويقية إعلانية. وباشرت وزارة التخطيط بالبحث عن مصادر تمويل للبنية التحتية التى ستكون مكلفة. فتحت عقود الإيجار منذ عامين لأربعة وشجعت الفنادق العالمية وباشر بعضها بالإنشاء وباشر أولها العمل فى عيد الفطر من عام ١٩٩٩.

ونظرا للتكلفة المرتفعة بأعمال البنية التحتية، فقد اضطرت الدولة إلى إعطاء أولوية فقط لمنطقة السويمة وتأجيل العمل فى منطقة الزارة والتزمت بضمان كفاءة تشغيل المنطقة الأولى وبالقوانين التشجيعية.

لقد أثبتت الحكومة جديتها فى الاهتمام بتطوير القطاع السياحى واتجاهها بشكل صحيح للتخطيط والاستثمار السياحى.

(٦) التنمية السياحية فى سوريا

لم يكن للسياحة فى سوريا وجود هام قبل الخمسينيات فى العالم. حيث مرت سوريا فى ظروف سياسية واقتصادية صعبة ما بين أعوام ١٩٥٦ و١٩٧٠ جعل مناخ الاستثمار معدوما، بالإضافة لاختلاف المعطيات، أما الآن لم تصبح الزراعة الآن أكثر أهمية من السياحة بالنسبة لسورية، فهى على الأقل يجب أن تماثلها فى أهميتها بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، لأن سوريا تزخر بالحضارات والأوابد التاريخية والأثرية والطبيعية والدينية، مما يجعله من أغنى بلاد العالم فى هذا المضمار.

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية واستقلال سوريا وجلاء الجيوش الأجنبية عنها، أنيط الإشراف على السياحة بوزارة الاقتصاد الوطنى، وتم إحداث شعبة للسياحة فيها لرعاية شؤونها وجمع المعلومات عن الفنادق والمطاعم وإصدار بعض النشرات السياحية، ومن ثم تحولت إلى دائرة فى أواخر الأربعينيات.

لتشجيع السياحة والاستثمار السياحى فى سوريا تم منح الفنادق من المستوى الدولى الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية وغيرها لمدة سبع سنوات والفنادق من الدرجة الممتازة والأولى نفس الإعفاءات لمدة خمس سنوات وذلك اعتبارا من بدء استثمار كل منها، كما منحت جميع الفنادق من المستوى الدولى والدرجتين الأولى والثانية الإعفاءات من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية المتوجبة على ترخيص وإشادة هذه المنشآت، إضافة إلى السماح لها باستيراد مواد البناء والتجهيزات والأدوات والأثاث اللازم للاستثمار معفاة من جميع الضرائب والرسوم الجمركية، مع السماح باستيراد ما يلزم مستقبلا لتجديدها والمحافظة على مستواها. ومع ذلك لم ينشأ أى فندق لا من المستوى الدولى ولا من الدرجة الأولى، بل نقص عدد الفنادق والنزل الإجمالى ما

بين أعوام ١٩٦٩ و١٩٧١ كما هو مبين أدناه، مما يبين مقدار الجهود اللازمة للنهوض بهذه الصناعة.

العام	ممتازة		درجة أولى		درجة ثانية		درجة ثالثة		نزل		الإجمالي	
	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة
١٩٦٩	٧	٤٧٣	٢٥	٩٥٢	٦٠	١١١٢	٣٧٦	٥٣٥٥	١٤٦	٨٦٠	٦١٤	٨٧٥٢
١٩٧١	٦	٤٦٥	٢٦	١٠٧٥	٧١	١٣٦٤	٣٥٩	٤٩٩٣	١٢٩	٨٢٥	٥٩١	٨٧٢٢

الشركات السياحية المشتركة

الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة:

تنفيذا لقرارات مؤتمرات القمة العربية بأحداث شركات عربية مشتركة متخصصة، لتطوير وتنمية ثروات العالم العربى، ونظرا لإحجام القطاع الخاص السورى على الاستثمار فى قطاع السياحة قامت سوريا بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣ بالمساهمة بأحداث "الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة" ومركزها دمشق، وبرأسمال قدره عشرة ملايين دولار أمريكى. يدفع الشركاء الأجانب حصتهم البالغة ٦٢,٥٪ بالقطع الأجنبى وبالسعر الرسمى وتدفع وزارة السياحة حصتها البالغة ٣٧,٥٪ بالليرات السورية.

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية: ١٩٧٧

وهى أول شركة مساهمة فى العالم، تحدث على هذا النمط، بمشاركة من القطاع الخاص بنسبة ٧٥٪ والقطاع العام بنسبة ٢٥٪ وبرأسمال قدره عشرة ملايين ليرة سورية تساهم وزارة السياحة بنسبة ٢٥٪ وتهدف الشركة إلى تنمية وتنشيط الصناعة السياحية ضمن إطار خطط التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة فى القطر عن طريق شراء وتملك وإدارة واستثمـار كافة المنشآت السياحيـة بمختلف أنواعها سـواء داخل أراضـى الجمهوريـة العربيـة السوريـة أو خارجها.

شركة النقل والتسويق السياحى: ١٩٧٨

وهذه الشركة تساهم فى كل منها وزارة السياحة بنسبة ٢٥٪ والرصيد أى ٧٥٪

برأسمال قدره عشرة ملايين ليرة سورية، وتهدف إلى شراء وتملك وإدارة واستثمار وسائط النقل السياحية على اختلاف أنواعها لتنظيم نقل السياح الوافدين إلى الجمهورية العربية السورية من أماكن وصولهم وإعداد وترتيب برامج زياراتهم للمناطق السياحية والأثرية وتشجيع الحركة السياحية فى الجمهورية العربية السورية".

شركة الكرنك:

شركة سورية مساهمة مغفلة برأسمال قدره ٥٠٠ ألف ليرة سورية مقسمة على ١٠٠٠ سهم يمتلكها القطاع الخاص بالكامل، قيمة كل سهم ٥٠٠ ل. س. وتقوم الشركة إضافة إلى النقل السياحى وتنظيم رحلات للمجموعات السياحية، بإدارة فندقى القرداحة والرقة، واستراحة محطة حمص، وشاليهات ومخيمات على الشاطئ السورى، إضافة للنقل الداخلى بين مختلف المحافظات، والنقل الدولى ما بين دمشق والأقطار العربية.

الشركة السورية للمعارض والأسواق الدولية:

غايتها دراسة وتنفيذ وإشادة واستثمار مشروع سوق المعارض بحلب، على قطعة الأرض بمساحة ٣٠٠,٠٠٠م٢ فى الجهة الغربية من المدينة فى الزاوية بين الطريق المحلق والشارع الممتد إلى حلب الجديدة وقلعة سمعان.

وتركزت سياسة سوريا الاستراتيجية على إقامة العديد من المهرجانات والمعارض لجذب العديد من السواح ومن ضمن هذه المهرجانات:

المعارض والمهرجانات

١- معرض المنسوجات من قبل غرفتى التجارة والصناعة التاريخ ٢٩/٢ شباط المكان مدينة المعرض.

٢- معرض الباسل للإبداع من قبل وزارة التموين التاريخ ٢٠ نيسان المكان مدينة المعرض.

٣- مهرجان الربيع التاريخ ١/٢٠ نيسان المكان حماه.

وبالمقارنة بين الدول العربية وبعضها نستطيع القول إنها جميعا عملت على تشجيع التنمية والاستثمار السياحى بها بوضع استراتيجيات وخطط خاصة بها ترتبط بظروفها الاقتصادية والتنموية وأهدافها ورؤيتها المستقبلية فبعضها قد مهد

البنية الأساسية ووفر المناخ الاستثماري وبعضها وضع التشريعات والقوانين المشجعة على الاستثمار السياحي، وبعضها شجع رأس المال الأجنبي والقطاع الخاص وأعفى المشروعات والاستيراد من الضرائب والرسوم، ودرب الأيدي العاملة ووفر وسائل النقل وأنشئ الأسواق المالية وشجع كافة أنواع السياحات وحاول القضاء على الروتين والتعقيدات الحكومية والتيسير على المستثمرين والبعض الآخر وسع من الاستثمار في المناطق النائية وأضاف إلى المعمور وعمد إلى الاتجاه نحو التنمية المحلية

ذات السمات الخاصة. وقام البعض بعمليات إصلاح اقتصادي وتحرير للتجارة وأنشئ المجالس العليا واستغل المميزات الطبيعية واعتمد على خصائص المنتج السياحي، وجميعها محاولات وإجراءات ودراسات وخطوات هدفها هو التنمية السياحية والانطلاق في تحقيق فوائدها وعوائدها ودفع الاقتصاد للأمام لرفع مستوى معيشة الأفراد والانتقال بالمجتمع إلى الأمام عن طريق التنمية السياحية.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

(أ) وثائق وتقارير:

- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، ترجمة: محمد كامل عارف، مراجعة: على حسين حجاج، ط١، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع١٤٢، أكتوبر ١٩٨٩).
- ألن ب. درننج، الفقر والبيئة: الحد من دوامة الفقر، ترجمة: محمد صابر محمد، ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإعلام البيئى: دراسة ونماذج، ترجمة: برعى حمزة، منى الطاهر، (تونس: المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧).
- جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، جهاز شئون البيئة، الخطة القومية للبيئة: الإطار العام، (القاهرة: جهاز شئون البيئة، ١٩٨٦).
- جهاز شئون البيئة، التقارير الوطنية عن البنية والتنمية، (القاهرة: جهاز شئون البيئة).
- ساندرا بوستيل، مياه الزراعة: التصدى للقيود، ترجمة: محمد صابر، ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢).
- سينثيا بولوك شى، حماية الحياة على الأرض: خطوات لإنقاذ طبقة الأوزون، ترجمة: أنور عبد الواحد، ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢).
- كريستوفر فلافين، ارتفاع درجة حرارة الأرض: استراتيجية عالمية لإبطائه، ترجمة: سيد رمضان هدارة، ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١).

- كم. ستنك، المعيشة فى البيئة: كتاب مرجع للتربية البيئية، ترجمة، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، ط١، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، ١٩٩٠).
- محمد عبد الفتاح القصاص، السكان والبيئة والتنمية فى المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير غير منشور، ١٩٨٩.
- مؤتمرات وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات والبرامج التابعة لها حول البيئة، والتربية البيئية، والإعلام البيئى.
- محمد صفى الدين أبو العز، الإعلام العربى والقضايا البيئية، ط١، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١).
- ندوة "الإعلام وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى، القاهرة: كلية الإعلام بجامعة القاهرة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٨-٢٣ أبريل ١٩٩٢.
- وزارة السياحة السورية: مجموعة أنظمة وأحكام تشجيع الاستثمار السياحى فى سوريا الصادر عن وزارة السياحة السورية.

(ب) دوريات:

- النشرة الدورية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوى.
- "منتدى البيئة". مركز التنسيق الدولى البيئى.
- مجلة فكر، دراسات: السنة الثانية العدد الخامس مارس سنة ١٩٨٥.

(ج) كتب عربية ومعربة:

- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، القمامة، ط١، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩١)، المنهج الإسلامى لعلاج تلوث البيئة، ط١، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩١).
- أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، ط١، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع١٥٢، أغسطس ١٩٩٠).
- السيد عليوة: استراتيجية الإعلام العربى، القاهرة، هيئة الكتاب سنة ١٩٧٨.

- أحمد ماهر، عبد السلام أبو محف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، القاهرة المكتب العربى الحديث سنة ١٩٨٨.
- أحمد ماهر: الخطط والسياسات والاستراتيجيات، الإسكندرية. الدار الجامعية سنة ٩٦.
- أحمد الجلاد: طور الاتجاهات الحديثة فى السياحة: القاهرة عالم الكتب سنة ٢٠٠١.
- أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية ، القاهرة، المكتب العربى الحديث سنة ١٩٨٨.
- حسين كفافى: رؤية عصرية للتخطيط السياحى فى مصر والدول النامية، القاهرة، هيئة الكتاب سنة ١٩٨٧.
- حمدى عبد العظيم، اقتصاديات السياحة – مدخل نظرى وعلمى متكامل، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- حميد الطائى: إدارة الموارد البشرية فى صناعة الضيافة بدون تاريخ.
- حسن الرفاعى، سراب الباس، محمود الرماس، مخطط البرامج السياحية سلسلة السياحة والفندقة، عمان.
- د. حابس سماوى، السياحة والاستجمام فى الأردن لجنة تاريخ الأردن – عمان، ١٩٩٤.
- جون جريبين، ظاهرة الصوبة: تزايد دفء الغلاف الجوى للكرة الأرضية، ترجمة: أحمد مستجير ط١، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣).
- زين الدين عبد المقصود غنيمى، البيئة من منظور إسلامى، ط١، (الكويت: مجلس حماية البيئة، ١٩٩٠).
- زين العابدين متولى، قصة الأوزون، ط١، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة العلم والحياة، ع٢٤، ١٩٩٢).
- فتحى عبد العزيز أبو راضى، المناخ والبيئة: دراسة فى المناخ التطبيقى لبيئة دلتا النيل، ط١، (الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١).
- فرج الكامل، تأثير وسائل الاتصال: الأسس النفسية والاجتماعية، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٥).
- فايز محمد على: قضايا التنمية والتحرير الاقتصادى فى العالم الثالث، بيروت سنة ٩٦.
- فؤادة عبد المنعم البكرى: الإعلام السياحى، القاهرة دار نهضة الشرق سنة ٢٠٠٠.

- عثمان غنيم، م. بنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحى أسس ومبادئ الطبعة الأولى عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- عايدة سيد خطاب، الإدارة الاستراتيجية فى قطاع الأعمال والخدمات القاهرة، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس ١٩٩٤.
- عبد المنعم الشبراوى: واقع وأفاق مستقبل السياحة فى البحرين، بيروت، دار الكنوز الأدبية سنة ٢٠٠٢.
- عبد المنعم الشبراوى مدخل السياحة والسفر سنة ٢٠٠٢.
- عبد الرحمن سليم، إعمال شركات السياحة، مصر. وزارة التربية والتعليم سنة ٩٢.
- عثمان عائلى: الصناعة السياحية، القاهرة الاتحاد العربى للسياحة والفنادق، مقالات وأبحاث سنة ٩٠.
- علية حسن حسين: التنمية نظريا وتطبيقيا، الكويت دار التعلم والنشر سنة ١٩٨٥.
- على زين العابدين عبد السلام، محمد بن عبد المرضى عرفات، تلوث البيئة ثمن للمدنية، ط١، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٢).
- عبد المجيد زيد الشناق، المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته – عمان، الطبعة الثانية ٢٠٠٠.
- ماهر السيس: مبادئ السياحة، القاهرة، مطابع الولاء الحديثة سنة ٢٠٠١.
- د. محمد خميس، صناعة السياحة من المنظور الجغرافى، دار المعرفة الجامعية.
- محمد السيد محمد: الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفكر العربى، القاهرة، سنة ٨٨.
- منير محمد حجاب، سحر وهبى، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع سنة ١٩٩٦.
- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام، القاهرة، دار الفكر العربى.
- محمد البنا: اقتصاديات السياحة ووقت الفراغ، القاهرة، سنة ٩٨، ط١.
- محمد فريد عبد الله: السياحة عند العرب، تراث وحضارة، ط١، بيروت دار مكتبة الهلال سنة ٢٠٠٠ ج٢.
- المشوخى: السياحة كعامل للحفاظ على التراث الثقافى والطبيعى، القاهرة مجموعة أبحاث حلقة عمل السياحة والبيئة.

- سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الحابى الحديث سنة ٨٤
- صمويل بول: الإدارة الاستراتيجية لبرامج التنمية، ترجمة محمد برهوم، الأردن المنظمة العربية للعلوم الإدارية سنة ٨٥
- صبرى عبد السميع: اقتصاديات السياحة، مصر، كلية السياحة والفنادق سنة ١٩٨٨.
- www.see-jordan.com
- www.seejordan.org
- www.tourism.jo
- www. Ammannet.net
- www.jordaninvestment.com
- http://www.googal.com
- www.ayna.com

ثانيا: المراجع الأجنبية:

(A) Reports & Documents:

- Reports and cnferences of U.N., its organizations and programs on environment, environmental education and environmental communication.

-World watch Institute, reprts and documents, Washington.

(B) Peridoicals:

- Electronic Media.
- Environment.
- Environmental policy and Law.
- International Journal of Environmental studies.
- Journal Communication.
- Journal Environmental Education.
- Journalism Quarterly.
- Journal of Broadcasting and Electronic Media.
- Journal of Water Polution Control Federation.
- Population.
- Prospects.
- Public Opinion Quarterly.
- Science Education.

(C) Books:

- B.Berelson, content Analysis in communication Research, (N.Y.: Hafner Publiahing, 1979).
- Brown Jennifer (Editor), Environmental Threats: Perception, Analysis and Management, (C.R.C. Pr., 1988).
- Caldwell Lynton K., International Environmental Policy: Emergence and Dimensions, 2nd ed., Duke press Policy Studies, (Duke, 1990).
- Davis John (Editor), The Earth First Reader: Ten Years Of Radical Envioronmental Journalism, (Gibbs smith pulb., 1991).
- E. El-Hinnawi, Nuclear Energy and Enviroment, (Oxford: Pergamon Press, 1980).
- E. El-Hinnawi, The State of The Enviroment, (London: Butterworth, 1987).

- George Constock (Editor). Public communication and Behavior, (San Diego: California Academic Press, 1989).
- Harrison E. Bruce Co. Staff, Environmental Communication and Public Relations Handbook, (Gov insts, 1988).
- J. E. Holler, Population Growth and Social Change in The Middle East, (Washington, 1984).
- John Lea, Tourism and Development in the third world (N.Y Rout ledege chapman and Hall Inc 1988.
- Joyce Thomas W. (ed.), Environmental Issues: A TAPPi Press, Anthology Of Published Papers, 1990, (Other Than the Environmental Conference), (Bks-Demand: 1991).
- Michael Caduto, A Guide of Environmental Values Education, (Paris: UNESCO, 1985).
- M.K. Tolba, Development Without Destruction, (Dublin: Tycooly Press, 1982).
- Navrud Stele, Pricing The European Environment, Scandinavian University Press Publication Ser, (OUP, 1992).
- Parto Lou, Covering the Environmental Beat: An Overview for Radio & T.V. Journalists, 1st ed., (Media Inst., 1991).
- Paul Harrison, Land, Food and People, (Roma, FAO, 1984).
- Pearson Charles (ed.), Multinational Corporations, Environment & The Third world, Duke Press Policy Studies, (Duke, 1987).
- Robert Repetto (ed.), The Global Possible, (New Haven & London: Yale University Press, 1985).
- Roger D. Wimmer & Joseph R. Domonick, Mass Media Research: An Introduction 3rd ed., (California: Wadsworth Publishing Co., 1991).
- Pick Maritza, The Sierra Club Guide to Environmental Victories: A Grassroots primer for the Community Activist, (Sierra, 1993).
- Samuel L. Becker, Discovering Mass Communication, 1st ed., (Illinois: Scott, Foresman and Company, 1983).
- S. Hazarika, Bhopal: The Lesson of Tragedy, (London: Penguin, 1987).
- Ray Dixy L., Trashing The Planet. (Harp Co., 1992).
- Yale School of Forestry & Environmental Studies Staff., The Island Press Bibliography of Environmental Litrature, (Island Pr., 1992).

الفهرس

الفصل الأول

التنمية

المفاهيم – السمات – الأهداف

مقدمة ١٩

– تعدد مفاهيم التنمية. ٢٤

– مفاهيم للتنمية. ٢٦

– جوانب التنمية وأبعادها. ٢٧

– أنواع التنمية ٢٩

– أهداف التنمية ٣٤

– عناصر وسمات التنمية ٣٦

– المقتضيات الأساسية للتنمية ٣٦

الفصل الثانى

التنمية السياحية (١)

– مدخل ٤١

– غوامل تقدم السياحة الدولية ٤٢

– الصلة بين التنمية والسياحة ٤٥

المقومات والمغريات السياحية ٥٢

(نماذج) ٥٤

الفصل الثالث

التنمية السياحية (٢)

أولاً: مقدمة ٦١
ثانيًا: تعريف التنمية السياحية ٦١
ثالثًا: أهمية التنمية السياحية ٦٣
رابعًا: أنواع التنمية السياحية وجوانبها ٦٧
خامسًا: متطلبات التنمية السياحية ٧٠
سادسًا: المصطلحات السياحية المرتبطة بالتنمية السياحية ٧١

الفصل الرابع

الأجهزة المسئولة عن التنمية السياحية

أولاً: مقدمة ٧٥
ثانيًا: تعريف الأجهزة الرسمية ٧٦
ثالثًا: الأجهزة الرسمية ٧٨
ثالثًا: الأجهزة غير الرسمية ٨٠

الفصل الخامس

استراتيجيات التنمية السياحية

أولاً: الاستراتيجيات السياحية ٨٧
ثانيًا: التطور التاريخي للمفهوم ٨٨
ثالثًا: التعريفات ٩١
رابعا: الأهداف ٩٦
خامسًا: نماذج الاستراتيجيات التنموية السياحية ١٠٠

الفصل السادس

التخطيط الاستراتيجي في مجال السياحة

أولاً: مقدمة	١٢٣
ثانيًا: تاريخ التخطيط السياحى	١٢٤
ثالثًا: تعريف التخطيط الاستراتيجى للسياحة	١٢٥
رابعًا: أهميته	١٢٦
خامسًا: عناصره	١٢٧
سادسًا: أهدافه	١٢٨
سابعًا: خصائصه	١٢٩
ثامنًا: متطلباته	١٢٩
تاسعًا: مستوياته	١٣٢
عاشرًا: عوائقه	١٣٣
حادى عشر: عوامل نجاحه	١٣٦

الفصل السابع

نظريات التنمية والتخلف

أولاً: مقدمة	١٣٩
ثانيًا: نظرية التخلف	١٤٠
ثالثًا: نظريات التنمية	١٤٤

الفصل الثامن

استراتيجية التنمية المستدامة

أولاً: العلاقة بين السياحة والبيئة	١٤٩
ثانيًا: الآثار السلبية للسياحة	١٦٢
ثالثًا: التنمية المستدامة	١٦٤

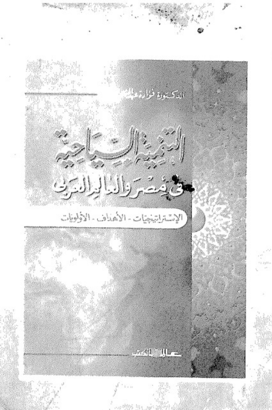
رابعًا: تطور الاهتمام بالتنمية المستدامة وظهورها كمفهوم ١٦٦
خامسًا: أبعاد التنمية المستدامة ١٦٩
سادسًا: كيفية تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة (الإجراءات) ١٧٣

الفصل التاسع

دراسة لتجارب الدول فى مجال التنمية والاستثمار السياحى

أولاً: المتطلبات المحفزة على الاستثمار والمشجعة على التنمية السياحية ١٨١
ثانيًا: العوامل المؤثرة فى الاستثمار والتنمية السياحية ١٨٢
ثالثًا: أهمية المناخ الاستثمارى ١٨٣
رابعًا: مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحى فى العالم ١٨٤
خامسًا: نماذج ١٨٦
(١) مصر ١٨٧
(٢) المغرب ١٩٨
(٣) سلطنة عمان ٢٠١
(٤) البحرين ٢٠٣
(٥) الأردن ٢٠٥
(٦) سوريا ٢١١
المراجع :
المراجع العربية ٢١٥
المراجع الأجنبية ٢٢٠

مطابع آمون
٤ الفيروز من ش إسماعيل أباظة
لاظوغلى - القاهرة
تليفون : ٧٩٤٤٥١٧ - ٧٩٤٤٣٥٦





www.alamalkotob.com

I.S.B.N
977-232-376-1